الجامعة اللبنانيّة

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة

الفرع الثاني

" دراسة مقارنة بين الديمقراطيّة التوافقيّة في لبنان وبلجيكا "

رسالة أعدّت لنيل شهادة الماستر البحثي في العلوم السياسيّة

<u>إعداد الطالب:</u>

الياس سعاده

<u>لجنة المناقشة:</u>

الدكتور	أستاذ مشرف	رئيساً
الدكتور	أستاذ	عضواً
الدكتور	أستاذ	عضواً

٢٠٢٣

إنّ الجامعة اللّبنانيّة غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا التقرير،

وهي تعبّر عن رأي صاحبها فحسب.

الإهداء :

الشّكر:

التصميم

- **المقدمة**

الباب الأوّل: تطوّر الديمقراطيّة التوافقيّة، أسبابها والعناصر الضروريّة لإنجاحها

الفصل الأوّل: الديمقرطيّة التوافقيّة مفاهيم وتعريفات

الفصل الثاني: عقبات وسلبيات الديمقراطية التوافقية في إدارة التنوع الإثني.

الباب الثاني: الديمقراطية التوافقية في كل من بلجيكا ولبنان

الفصل الأوّل:العوامل التي أدت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في بلجيكا

الفصل الثاني: العوامل التي أدت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في لبنان

الباب الثالث: مقارنة الديمقراطية التوافقية بين بلجيكا ولبنان وشروط نجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان

الفصل الأوّل: أسباب نجاح الديمقراطية التوافقية في بلجيكا وإمكانية تطبيقها في لبنان

الفصل الثاني: إصلاحات عصرية لنجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان

- **الخاتمة**

المقدّمة:

تنوعت الأنظمة من حيث تكوّن السّلطة على مدى العصور وتعدّدت بين الأنظمة الدكتاتوريّة الّتي غالباً ما تكون ظالمة، والأنظمة الديمقراطيّة الّتي تميّزت بأنّها عادلة، وإختلفت هذه العدالة بين شعب وآخر وثقافة وأخرى.

بدورها تنوعت الديمقراطيّات لتناسب المجتمعات، غالباً ما إقترن مفهوم الديمقراطيّة بالإنتخابات النيابيّة بحيث تفرز الإنتخابات أكثريّة تحكم وأقليّة تعارض، إلّا أنّ هذا المفهوم الضيّق للديمقراطيّة قد يطبّق في المجتمعات الأحاديّة، غير أنّ المجتمعات المتعدّدة الّتي تضمّ مجموعات إثنيّة، لغويّة، عرقيّة أو دينية لا يناسبها هذا المفهوم، فهي لطالما إختلفت وتحاربت فيما بينها وتصالحت، إلى أن إستقرّت بعد عقد إجتماعي تجسّد في دستور يحفظ جميع مكوّنات المجتمع ويشعرها بالأمان من الآخر.

تعتبر الديمقراطيّة التوافقيّة النّموذج الأفضل لمثل هذه المجتمعات المتعدّدة إذ تتميّز هذه الديمقراطيّة وتشترط التوافق في تكوين السّلطة بحيث لا غالب ولا مغلوب، حيث لا أكثريّة تحكم ولا أقليّة تعارض.

وعلى رغم ميزة الديمقراطيّة التوافقيّة في جمع هذه الإختلافات في فسيفساء ضمن إطار الدولة، إلّا أنّه تعترض هذه الديمقراطية بعض العقبات يجعلها صعبة التّطبيق في المجتمعات المتعدّدة.

تمثّل فكرة التوافقيّة نقطة تقاطع الحلول السياسيّة الّتي تأخذ تمثيل الهويات المجتمعيّة في الحسبان على مستوى طريقة الإنتخابات، والإتلافات، وأحياناً على مستوى النظام السياسي بمجمله من أجل تحقيق الإستقرار وتجنّب الصّراع والحرب الأهليّة .

خدمت النظريّة التوافقيّة في البداية كتفسير للإستقرار السياسي في عدد قليل من الديمقراطيّات الأوروبيّة شديدة الإنقسام، وجادلت أنّه في هذه البلدان، يتمّ تحييد الآثار المزعزعة لإستقرار التجزئة الثقافيّة الفرعيّة على مستوى النخبة من خلال تبنّي آليّات غير الأغلبيّة لحلّ النزاعات.

وقد ظهرت نماذج التوافقيّة عمليّاً بداية القرن العشرين في بلدان أوروبيّة غربيّة، بدايةً في هولندا وبلجيكا وسويرسا والنمسا، أي تحديداً في الدّول المتعدّدة القوميّات واللّغات سعياً لتحقيق الإستقرار في إطار سياسي لا يحصر نفسه في " دميقراطيّة الأغلبيّة " الّتي قد تُهمّش فيها الأقليّات الإثنيّة .

وعلى هذه التجارب العينيّة وتطوّرها، بنى مفكرون سياسيون منذ خمسينيات القرن الماضي وستينياته فكرة الدميقراطيّة التوافقيّة Democracy Consociational، ومن أبرزهم Gerhard Lehmbruch غريهارد ليمربوخ ، Gabriel A. Almond أملوند وغابرييل وآرنت ليبهارت Arend Lijphart ، وقد تخصّص ليبهارت في هذاّ النموذج.

- **الهدف من الرسالة**

تهدف هذه الدراسة المقارنة بين الديمقراطيّة التوافقيّة في لبنان والديمقراطيّة التوافقيّة في بلجيكا، بغية الإستفادة من نجاح النموذج البلجيكي وإمكانيّة تطبيقه في لبنان.

فتعاني الديمقراطيّة التوافقيّة في لبنان من بعض التعثرات ويظهر ذلك في صعوبة تكوين السّلطة ما يؤدي إلى فراغ في السّلطة على مستوى الرئاستين الأولى والثالثة ما عدا الرئاسة الثانية الّتي يترأسها نائب شيعي بسبب وحدة الصّف الشيعي.

وأكثر ما يتظهر فشل الديمقراطيّة التوافقيّة من خلال شعور الخوف من الآخر الذي يقتل الشعور بالمواطنة ويعزز ظهور شبح الحرب، في حين ينعم النّظام السّياسي في بلجيكا بالإستقرار ما عدا بعض الإستثناءات على مستوى تشكيل الحكومة وطول زمن الفراغ الحكومي.

فلبنان يصنّف جمهوريّة برلمانيّة ديمقراطيّة دستوريّة موحّدة، يتألّف برلمانه من غرفة واحدة وهو مجلس النواب، ويتكوّن المجتمع اللّبناني من ١٩ طائفة، الطائفة الإسرائيليّة وهي طائفة صغيرة غير ممثّلة في البرلمان، الطائفة الإسلامية مؤلفة من ٤ مذاهب، تتمثّل بنصف عدد نواب المجلس أي ٦٤ نائب، والطّائفة المسيحيّة

مؤلفة من ١٤ مذهب وتتمثّل ب ٦٤ نائب في البرلمان، تتوزّع هذه الطوائف بشكل عشوائي على كافة الأراضي اللبنانيّة بحيث يصعب تقسيمها إلى أقاليم مستقلة.

أمّا بلجيكا فهي مملكة ديمقراطيّة دستوريّة فدراليّة يتألّف فيها البرلمان من غرفتين، الأولى مجلس الشيوج ٦٠ مقعداً والثانية مجلس النواب ١٥٠ مقعداً، في حين ينقسم المجتمع البلجيكي تقسيم لغوي على ثلاث فئات: الوالون وهم يتكلّمون الفرنسيّة ويتمركزون في جنوب البلاد وفي العاصمة بروكسل ويشكّلون ثلث عدد السّكان ويحتلون ٦١ مقعداً في مجلس النواب، والفلمنكيون وهم يتكلّمون الهولنديّة يعيشون في شمال البلاد وفي العاصمة بروكسل ويشكّلون نصف عدد السّكان ويسيطرون على ٨٩ مقعداً في مجلس النواب، والمجتمع النّاطق باللّغة الألمانيّة في شرق البلاد وهم أقليّة موجودون شرق البلاد وضمن إقليم والون ليس لهم من مقاعد في البرلمان الفدرالي.

- **إشكاليّة البحث**

من خلال دراسة المقارنة نسلط الضوء على كافة العوامل التي تعزز الديمقراطية التوافقية والأسباب التي تدعو الى تطبيقها وأهم العوائق التي تعرقل وتعيق نجاحها وصولا للإجابة على الإشكالية التالية: الى أي مدى الديمقراطية التوافقية في لبنان قادرة أن تتطور لتصبح ضمان للحياة السياسية كما هو الحال في بلجيكا؟

- **الفرضيّات**

يتفرّع عن هذه الإشكاليّة العديد من الأسئلة تؤشر إلى التمكّن والقدرة على معالجة البحث على سبيل المثال:

١- ما هي العوامل الّتي ساعدت على نجاح الديمقراطيّة التوافقيّة في بلجيكا؟

٢- ما هي العوامل الّتي ساهمت في إفشال الديمقراطيّة التوافقيّة في لبنان؟

كما ونتوقع إحدى الفرضيتين التاليتين في الإجابة على الإشكاليّة.

الفرضيّة الأولى: لا يمكن للديمقراطية التوافقيّة في لبنان أن تسمو إلى مثيلتها في بلجيكا في المدى المنظور لأنّ الجماعات الّتي تكوّن المجتمع اللّبناني ذات أصول دينيّة تمتدّ في منطقة متصارعة عقائديّاً، بينما الإمتداد اللّغوي في بلجيكا بات موحّداً في الإتحاد الأوروبي.

الفرضيّة الثانية: يمكن للديمقراطيّة التوافقيّة أن تصبح النظام السّياسي الأمثل في لبنان في حال إقترنت باللّامركزيّة الإداريّة الموسّعة أو الفدراليّة الّتي هي شكل من أشكال الديمقراطيّة التوافقيّة.

- **المنهج المعتد**

يعتبر منهج المقارنة من أهم المناهج العلميّة المعتمدة في علم السياسة، إنطلاقاً من ذلك إعتمدنا هذا المنهج علّنا من خلال المقارنة نستفيد من حسنات النظام البلجيكي لتحسين النظام اللّبناني وهذا هدف الدراسة.

- **الصّعوبات**

لم تواجهنا صعوبات في الحصول على المراجع المطلوبة للبحث، تمثلت الصعوبة الوحيدة في التمييز بين إختلاف العناصر في كلا النظامين.

- **أهميّة البحث**

تكمن الأهميّة العلمية للبحث في كون الدراسة جديدة ولم تبحث سابقاً، لتصبح مرجعاً جديداً يضاف الى المكتبة العلميّة في علم السياسة يستعان بها كمرجع علمي يستفيد منها طلاب العلوم السياسية.

أمّا الأهميّة العمليّة لهذه الدراسة تساعد الطبقة السياسيّة على تطوير النظام في لبنان من خلال التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة، مستفيدةً من التجربة البلجيكيّة لتحسين الحالة اللبنانيّة.

- **التّصميم**

لقد قسمنا هذه الدراسة الى باب أول نظري، يعالج تعريف المفاهيم والمصطلحات المعتمدة في البحث، بالإضافة الى تعريف الديمقراطية التوافقية وتاريخها ونشأتها وأهم النظريات التي تعالجها. بالإضافة إلى أهم الخصائص التي تلازم مبدأ الديمقراطية التوافقية وإمكانية تعديلها زودا أو نقصاناً. وقد إنطلقنا من المفهوم الذي

إعتمده "جيرارد لامبروخ" حيث يُعرف الديمقراطية التوافقية على أنها "استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية." وهنا يقصد لامبروخ أن التوافقية تساعد على تقليص النزاعات في المجتمع حيث يكون هناك تعاون على اتخاذ القرارات بدلاً من أن تفرض الأكثرية قراراتها على الأقليات.

يعالج الباب الثاني الديمقراطية التوافقية في كل من بلجيكا ولبنان، في فصله الأول يحاكي تاريخ ومكونات المجتمع البلجيكي، ولمحة تاريخية على الصراعات الداخلية والخارجية التي أفضت الى شكل النظام، وأهم الأسباب التي دعت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في بلجيكا.

الفصل الثاني من الباب الثاني يعالج تاريخ ومكونات المجتمع اللبناني، ولمحة تاريخية على الصراعات الداخلية والخارجية التي أفضت الى شكل النظام، وأهم المراحل التي مرت بها الديمقراطية التوافقية في لبنان، وأهم العناصر اللازمة لإنجاحها. .

في الباب الثالث نقارن بين التوافقية في النظامين البلجيكي واللبناني، ونسلط الضوء على إيجابيات التوافقية وسلبياتها في كل من النظامين، وإمكانية الإستفادة من إيجابيات التوافقية في أحد البلدين وتطبيقها في البلد الآخر.

الفصل الأول يعالج أسباب نجاح الديمقراطية التوافقية في بلجيكا وإمكانية تطبيقها في لبنان وأهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في إنجاح أو إفشال الديمقراطية التوافقية، يعالج الفصل الثاني إمكانية إنجاح النموذج اللبناني إنطلاقا من النموذج البلجيكي، بالإضافة الى إصلاحات عصرية لوقف الفساد وتطوير الدولة وشروط نجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان.

الباب الأوّل:

تطوّر الديمقراطيّة التوافقيّة، أسبابها والعناصر الضروريّة لإنجاحها

أوّل من إستعمل مصطلح الديمقراطيّة التوافقيّة هو الفيلسوف الألماني يوهان ألتوسيوس Johannes Althusius (1557–1638) الذي إستخدم المصطلح اللاتيني Consociation . ولفت ليبهارت أن هذا المصطلح قد إستخدم أيضاً في كتابات السياسيين الماركسيين النمساويين؛ من أمثال أوتو باور Bauer Otto وكارل ريرن Renner Karl في بداية القرن العشرين، وفي دراسة ديفيد أبتر في عام ١٩٦١ حول أوغندا وكذلك في دراسة آرثر لويس بعنوان "السياسة في غرب أفريقيا " في عام ١٩٦٥ ، كما أشار ليبهارت إلى أنّ الباحث الألماني غريهارد ليمبروخ إستخدم المصطلح ذاته في عام ١٩٦٧ في دراسته "دميقراطية التمثيل المتناسب التي تتشابه مع نظرية "الدميقراطية التوافقية. "

أشار أوتو باور وكارل ريرن، بضرورة الإعتراف بالقوميّات في إطار الدول المتعدّدة القوميات، ومنحها إدارةً ذاتيّة ثقافية على أساس شخصي وليس على أساس إقليمي، أي على أساس إنتماء الأفراد إلى القوميّة، بما يشبه الديمقراطيّة المجتمعيّة في بلجيكا، أيضاً بما يتلاءم مع النموذج الطائفي اللّبناني.

بدأ ليبهارت البحث في الديمقراطيّة التوافقية عام ١٩٦٨ مع دراسة الحالة الهولندية[١]، وذلك في كتابه سياسات الإستيعاب، إعتمد على متغيرين: أولهما الإنقسامات الإجتماعيّة والسياسية حول قضايا طبقيّة وقضايا الدين والدولة في المجتمع الهولندي، وثانيهما طبيعة النخب السياسيّة، ومدى توافقها في تحقيق الإستقرار الديمقراطي، وخلص ليبهارت إلى نتيجة مفادها أن هولندا حققت في النهاية ديمقراطيّة مستقرةً، وأن هذا النموذج يمكن تطبيقه في المجتمعات ذات الإنقسامات الحادة، بشرط توافر قيادات قادرة على التفاهم مع المجموعات

[١] عزمي بشارة، في تطوّر مفهوم الديمقراطيّة التوافقيّة وكلاءتها لحل الصراعات الطائفية : نموذجاً إيرلندا ولبنان، سياسات عربيّة، غير منشور، صفحة ١٠.

التي تمثلها، وفي ما بينها أيضا. ومثّلت هذه النتيجة النواة الأساسية لنظرية الديمقراطيةً التوافقية التي جرى التركيز فيها على دور النخب التي تقود الجماعات.

ابتكر ليبهارت نموذجاً جديدا من الأنظمة السياسيّة "الدميقراطية" لم يدرجها عالم السياسة ألأمريكي ألموند الذي عُرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية. في تصنيفاته للديمقراطية وسبب استقرارها واستمرارها على الرغم من إنقسام مجتمعاتها .وهذه الحالات "الشاذة"، سماها ليبهارت "الدميقراطيات التوافقية"، مضيفًا متغيرا ثالثًا على متغيري التعددية، والنخب السياسية، متمثلاً بمدى تعاون "النخب السياسية " وهو ما استنتجه في دراسته للحالة الهولندية بداية، إلا أنه قدم آلية لهذا التعاون، وهو تشكيل حكومة ائتلافية واسعة تضم جميع ممثلي النخب السياسية، على نحو يضمن درجة من الإستقرار السياسي ومنع البلاد من الإنزلاق إلى حرب أهلية وتعتبر الحكومة الإئتلافية العنصر الأساسي في تحقيق الديمقراطيات التوافقية. تتمثل مساهمة التوافقية في النظرية الديمقراطية[٢] في شرح هذه الحالات المنحرفة من خلال إظهار أن عدم التجانس الإجتماعي لا يحتاج إلى الموازنة على نفس المستوى (الجماهيري)؛ كما يمكن تعويضها على مستوى النخبة، من خلال التعاون بدلاً من التنافس بين النخب السياسية.

بعد أن سيطر الفكر الليبرالي من جهة الذي يؤمن ان الحق يتقدم على الخير أي البنية القانونية تتقدم على البنية الأخلاقية. والفكر الجمهوري من جهة ثانية الذي يعتبر أن الأفراد يحققون السعادة القصوى والسلام من خلال ممارسة فضائل مرتبطة بالشأن العام. برز فكر جديد خاصة عند الألمان وهو يؤكد على إنتماء الفرد الى جماعة أخلاقية وأن هذه الجماعات الأخلاقية هي التي تشكل المجتمع من خلال الإعتراف كل بالآخر، وعرف هذا الفكر بالجماعتية.

[٢] عزمي بشارة، في تطوّر مفهوم الديمقراطيّة التوافقيّة وكلاءتها لحل الصراعات الطائفية : نموذجاً إيرلندا ولبنان، سياسات عربيّة، غير منشور، صفحة ١٢.

ينطلق الجماعاتيون من هيغل الذي يقول يجب أخذ المجتمع على ما هو عليه وعدم رميه الى بداية التاريخ، أي دراسته وفهمه بالتفاعلات القائمة فيه.

عند الجماعاتيين لا تستطيع الدولة أن تكون حيادية وتدير الظهر لمبادئ متصلة بالخير الذي يحمل قيم عند الجماعات. تبين في أوروبا عند الجماعاتيين عدم قدرة الدولة على حزف الهويات للأفراد من أجل دمجهم في المواطنة التي لا تختصر الهوية[٣].

عالج هيغل التساؤل التالي: التعدد في البنية المجتمعية كيف يساعد في البنية الدستورية؟ في إشارة الى أن الدستور يجب أن ينبسق من القيم الأخلاقية للجماعات ضمن دولة واحدة.

إستند الجماعاتيون على هيغل بنقطة في مفهوم الإعتراف آخذين بالإعتبار كافة مكونات المجتمع، في حين أن الليبراليين يؤمنون بالأخلاق من خارج المكونات.

إنطلق جميع الجماعاتيون من نظرة هيغل لقيام الدولة بينما ينطلق الليبراليون من طوق الأفراد الى تأمين مصالحهم، وتأتي الدولة لتسهيل ما يريد هؤلاء الأفراد، وتتعاطى معهم كأفراد من خلال البنية القانونية التي تؤمن المنفعة الأكبر للأفراد بالإضافة الى الخير الأكبر والسلام. عند الليبراليون الحق يتقدم على الخير أي البنية القانونية تتقدم على البنية الأخلاقية إذا هي عملية وسائلية بإمتياز. أما مذهب الجمهوريين يعتبر أن الأفراد يحققون السعادة القصوى والسلام من خلال ممارسة فضائل مرتبطة بالشأن العام. عند هيغل حركة المجتمع تأتي من خلال الإعتراف بالآخر، وليس حرب الكل ضد الكل ولا من خلال تأمين المصالح.

---

[3] Karl Renner, "Staat und Nation," in: Karl Renner, Schriften (Wien: Residenz Verlag, 1994); Karl Renner, Der Kampf der österreichischen Nationen um den Staat (Published under the pseudonym Rudolf Spring), (Leipzig und Wien: Deuticke, 1902); Karl Renner, Das Selbstbestimmungsrecht der Nationen in besonderer Anwendung auf Österreich (Leipzig und Wien: Deuticke, 1918).

تبنى الديمقراطية في بلجيكا من تحت الى فوق بحيث لا يستطيع أي جهاز في الدولة أن يحتكر الإرادة العامة. فتكون المؤسسة السياسية الحصيلة الطبيعية لمبدأ الإعتراف الذي يتجلى في جميع مؤسسات الدولة التي تكون دائمة الحيوية بالتشريع وديناميكية بالحركة وهي دولة غير جامدة.

سؤال آخر عالجه الجماعاتيون وهو كيف نبني العقل العمومي؟ هل نبنيه فقط على المنفعة الخاصة كما يقول الليبراليون أم المنفعة العامة عند الجمهوريين أم على التفاعل في المجتمع عند الجماعاتيين[٤]؟

ناقش هابرماس الفكر العلماني. يعتبر الدولة العلمانية هي الدولة القادرة على العمل الصحيح. فهم العلمانية من منطلق الإعتراف بين المجتمع العلماني العقلاني الذي يعتمد على الحجة، والمجتمع الديني المبني على العقيدة. وفي الحوار بين هابرماس وجوزيف راتزنغر، العلماني والديني، اللذين توصلا الى قواسم مشتركة كبيرة.

أوضح هابرماس بعد الحوار مع جوزيف راتزنغر الذي أصبح البابا بنديكتوس السادس عشر لاحقا دور الدين، ويعتبر نفسه ملحد منهجي، إعتبر أن الدين يستطيع أن يلعب دور في المجتمع في عصر الحداثة.

وعالج الإشكالية التالية: هل هناك أسس أخلاقية سابقة للدستور تقوم عليه الدولة الديمقراطية العلمانية أم نشوء هذه الدولة مستقل عن الإعتبار الأخلاقي؟

الفصل بين الدين والدولة قاعدة أساسية عند هابرماس . إتفق الإثنان على دور الدين في الدولة العلمانية من خلال التعاون المشترك، أشاد بالعقل وشدد على عدم إستعماله بعيدا عن الأخلاق واعتبر أن أساس الدولة الديمقراطية هو الدستور وقد لا يكون مبني على أسس أخلاقية سابقة. توافق مع راتزنغر أن التضامن لا ينشأ من القوانين إنما من الدين أو البنى الأخلاقية.

---

[٤]عزمي بشارة، في المسألة العربيّة،: مقدّمة لبنان ديمقراطي عربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، صفحة ١٦٠- ١٦٢ وصفحة ١٨٣ – ١٨٩.

الفصل الأوّل:

الديمقرطيّة التوافقيّة مفاهيم وتعريفات

تعتبر الديمقراطيّة التوافقة النموذج ألأفضل الذي يجمع مكونات مختلفة عرقيّاً أو لغويّاً أو دينيّاً، في دولة واحدة، بشكل تضمن فيه للجميع حق المشاركة بالحكم بطريقة عادلة حيث لا غالب ولا مغلوب، من خلال إرادة النخب في التعاون والعيش معا بسلام.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التوافقية

"الديمقراطية التوافقية تعني الحكومة بواسطة كارتل النخبة المصمم لتحويل ديمقراطية ذات ثقافة سياسية مجزأة إلى ديمقراطية مستقرة" [٥]

التوافقية:هي شكل من أشكال المشاركة الديمقراطية للسلطة [٦] يعرّف علماء السياسة الدولة التوافقية على أنها دولة ذات انقسامات داخلية رئيسية على أسس عرقية أو دينية أو لغوية ، لكنها تظل مستقرة بسبب التعاون بين نخب هذه المجموعات.

تهدف التوافقية الى استقرار الحكومة ، واستمرار تقاسم السلطة والديمقراطية ، وتجنب العنف . عندما يتم تطبيق التوافقية على أسس طائفية دينية ، كما هو الحال في لبنان ، تُعرف بالطائفية.

التوافقية تطورت على أساس التوفيق بين التجزئة المجتمعية على أسس عرقية ودينية [٧].

---

[5] Lijphart 1969: page 216.

https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf

[6] *O'Leary, Brendan (2005). "Debating consociational politics: Normative and explanatory arguments". In Noel, Sid JR (ed.).*

From Power Sharing to Democracy: Post-Conflict Institutions in Ethnically Divided Societies. *Montreal: McGill-Queen's Press. pp. 3–43. ISBN 0-7735-2948-9*

[7] *Anke Hassel (2006).*

JSTOR j.ctt46mxdx. (Open access)

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التوافقية.

يشكو هالبيرن من أن النقاش حول التوافقية يركز بشكل كبير، حول مسألة ما إذا كان يمكن أو لا يمكن تصنيف نظام سياسي معين على أنه ديمقراطية توافقية. "التناقضات التجريبية داخل المكون التوافقي والمناقشات التي ولّدتها. لا يمكن حلها إلى حد كبير لأن المكون المختل لا ينبع من الحالات ولكن من بناء النموذج" [٨]

ما المقصود ، على سبيل المثال ، بمجتمع مجزأ أو متعدد أو مجتمع منقسم بعمق أو مجزأ وما هي هذه المرادفات؟ "على أساس أي معيار يمكن للمرء أن يقول أن بعض الإنقسام ليس انقسامًا وأن هذا الإنقسام ليس فصلًا؟" [٩]ردًا على مثل هذه الإنتقادات ، يقترح ليبهارت أربعة معايير للتعددية المتطرفة: (أ) يجب أن تكون الأجزاء قابلة للتحديد بسهولة ؛ (ب) يجب أن يكون من الممكن قياس حجم كل قطعة بدقة ؛ (ج) يجب أن تتطابق الحدود بين القطاعات وبين المؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية ؛ (د) يجب أن تتلقى الأحزاب القطاعية دعمًا إنتخابيًا ثابتًا من القطاعات المعنية. قد لا يوجد مثل هذا النوع المثالي من المجتمع المنفصل، ولكن يمكن قياس درجة التعددية بإنحراف المجتمع عن هذه المقاييس.

يُعد النظام الديمقراطي التوافقي أحد أنماط النظم الديمقراطية، ومن أهم سماته أن النخب تتجنب اتخاذ القرار بالأغلبية. وبدلاً من ذلك، فإنهم يسعون إلى استيعاب النزاعات السياسية من خلال التسوية أو الإتفاق الودي. يمكن تسهيل التوصل إلى حل وسط من خلال عدم التسييس ، أي تعريف القضية على أنها مشكلة

---

[٨]هالبيرن : ١٩٨٦، صفحة ٨٣ – ١٨٢

https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf

[9] Van Schendelen 1984: page 31.

https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf

تقنية (أو اقتصادية أو قانونية) بدلاً من كونها صراع أيديولوجي [١٠]، ويتميز هذا النظام بعدم الإكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم بخلاف أنواع النظم الديمقراطية الأخرى، وأضاف هذا المفهوم معيار آخر هو التوافق الذى يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم[١١]، وهو شكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة أو التعددية أو المتنوعة مجتمعياً غير متجانسة شعبياً كبلجيكا، وسويسرا، وهولندا، ولبنان، لذلك فعملية إشراك جميع المكونات المجتمعية الأغلبية والأقلية في صنع القرار السياسي يُعد حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية ضمانة لعدم الإنزالق في مواجهات وحروب أهلية[١٢].

ميز ليبهارت بين الديمقراطية التوافقية وديمقراطية التوافق واعتبرهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا. يستخدم Lijphart بلجيكا وسويسرا والإتحاد الأوروبي، ثلاثة أنظمة سياسية من مجموعة القضايا التوافقية، كأمثلة على حكومة توافقية. تُصنف النمسا، وهي إحدى الدول التوافقية الأساسية، على أنها أغلبية إلى حد ما، في حين أن إيطاليا، التي يُشار إليها بانتظام على أنها ديمقراطية طرد مركزي، ينتهي بها الأمر بين الديمقراطيات الأكثر توافقًا. الخصائص الأربعة المعيارية للتوافقية سلوكية إلى حد كبير ومحددة على نطاق واسع. التناسب لا يقتصر على النظام الإنتخابي، على سبيل المثال. ومع ذلك ، فإن الديمقراطية التوافقية بشكل عام هي التعريف الضيق للمفهومين. على الرغم من عدم ذكره صراحةً بين الخصائص الأربعة القياسية ، فإن المجتمع المجزأ أو المنقسّم بشدة هو عنصر لا غنى عنه في تعريف الديمقراطية التوافقية ، في حين أنه ليس جزءًا من ديمقراطية الإجماع. صحيح أن حكومة الإجماع مناسبة أيضًا للمجتمعات المنقسمة ، لكن الفرق بينهما هو أن التوافقية هي النموذج الأنسب.

---

[10] Lijphart 1975 a: 129 −30

https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf

[١١] ياسين محمد حمد العيثاوي، الإنعكاسات السالبية للمحاصصاة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجا مجلة الدراسا ت الدولية، العراق، ٢٠١٥ ،عدد (٦٠) صفحة٣٠.

[١٢] ياساين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ٢٠٠٩ ،عدد (٢٧)، صفحة ٥٩.

الفرع الأول: نشأة النظام الديمقراطي التوافقي

ظهر هذا المفهوم في مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوروبية ذات التنوع الإجتماعي، كبلجيكا والنمسا وسويسرا، ثم امتد إلى بعض بلدان العالم الثالث وخصوصا إلى لبنان وماليزيا وقبرص وكولومبيا والأوروغوي ونيجيريا، وقد صاغه العالم السياسي الهولندي آرينت ليبهارت، ويُعد من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية في الفكر السياسي الغربي، وتعبر الديمقراطية التوافقية عن استراتيجية في إدارة النزاعات، من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأغلبية [١٣]، واستخدم جيرارد لامبروخ في بادئ الأمر عبارة الديمقراطية النسبية ثم عبارة الديمقراطية التوافقية في معرض حديثه عن النظم الديمقراطية في النمسا وسويسرا، ووصف ج. بنغهام باول الديمقراطية التوافقية بخاصية "التجزؤ الإجتماعي"، وبينما حلل يورك شتاينر هذا النظام استناداً إلى "الإتفاق الرضائي" بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية، فقد درسه إريك نوردلينجر استناداً خاصية "احتواء النزاعات في المجتمعات المقّسمة [١٤].

الفرع الثاني: تعريفات الديمقراطية التوافقية

الديمقراطية التوافقية Democracy Consociational، مصطلح مكون من مفردتين، "الديمقراطية" مصطلح من أصل يوناني مركب من كلمتين يعنيان معا "حكم الشعب"، أما التوافقية تعريب للمفردة الإنجليزية[15] (Consociational) والتوافق من الإتفاق بعد تفرقه، وبما أن الديمقراطية تعني حكم أغلبية الشعب، فتعريفها

---

[١٣] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الإساتراتيجية، بغداد – بيروت، ط١، ٢٠٠٦، صفحة ١٧.

[١٤] ياسين محمد حمد العيثاوي، الإنعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجا، مرجع سابق، ص٣٠.

[١٥] ياسين محمد حمد العيثاوي، الإنعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجا، مرجع سابق، ص٣٠.

اللغوي هو حكم أغلبية الشعب باستحصال تطابق آراء هذه الأغلبية وتجانسها[١٦]. المفكر آرنت ليبهارت أطلق عليها "الديمقراطية التوافقية"، أما جيرالد ليمبروخ أطلق عليها "الديمقراطية النسبية "، وكما وردت تسميات أخرى لدى باحثين أخرين فاطلقوا عليها "الديمقراطية الإتفاقية، والديمقراطية التعاقدية، والديمقراطية الطائفية.

وعرفها ليمبروخ بأنها "استراتيجية إدارة الصراعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ بالأكثرية[١٧] وعرفها آرنت ليبهارت بأنها" عبارة عن أنموذج تجريبي معياري مرحلي، تلجأ إليه المجتمعات المتعددة الأعراق والأديان وينعدم فيها التجانس الإجتماعي والإجماع السياسي، وذلك لمعالجة المشاركة السياسية"، وعّرفها ديفيد أي . أبتر بأنها: "نوع من النظام السياسي بكونه، جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الإندماج في شكل من أشكال الإندماج.

تمت مناقشة التوافقية من الناحية الأكاديمية من قبل العالم السياسي. Arend Lijphart ومع ذلك ذكر ليبهارت أنه "اكتشف فقط ما اخترعه الممارسون السياسيون مرارًا وتكرارًا – وبشكل مستقل عن الخبراء الأكاديميين وبعضهم البعض – قبل سنوات" نظريًا ، تم إدخال التوافقية من ملاحظات ليبهارت حول التوافق السياسي في هولندا ، وبعد ذلك جادل ليبهارت من أجل اتباع نهج توافقي قابل للتعميم لتنظيم الصراع العرقي[١٨].

المبحث الثاني: خصائص ومرتكزات الديمقراطية التوافقية والعوامل المساعدة على قيامها.

الديمقراطية التوافقية جاءت بعد تجربة وليس قبلها، وهي كاشفة المنشئة، صيغتها تهدف لمعالجة مشاكل وانقسامات المجتمعات المتعددة غير المتجانسة والتعاطي مع تلك المجتمعات بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من الأرباح، فالأهداف المرجوة في التوافق كصيغة مشاركة، وجرى حصرها في استقرار صيغة

---

[١٦] عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الأمير، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة) مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – العراق، العدد الثالث، السنة الثامنة، ٢٠١٦ ، صفحة٤٦٣

[١٧] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص١٧.

[18] *Lijphart, Arend (1968). The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands. Berkeley: University of California Press. ISBN 9780520007512*

الحكم والحكومات، ونجاح مؤسسات الحكم التشاركية، وتجنب العنف، ووحدة المجتمع التعددية والمحافظة على وحدة الدولة.

المطلب الأوّل: خصائص الديمقراطية التوافقية

يعتبر ليبهارت أنه غالبًا ما تحتوي السياسات التوافقية على هذه الخصائص[١٩]:

- خزائن الإئتلاف، حيث يتم تقاسم السلطة التنفيذية بين الأحزاب، لا تتركز في واحدة. العديد من هذه الخزانات كبيرة الحجم، مما يعني أنها تضم أحزابًا ليست ضرورية لأغلبية برلمانية ؛
- توازن القوى بين التنفيذية والتشريعية ؛
- الحكومة الفيدرالية واللامركزية، حيث تتمتع الأقليات (الإقليمية) بقدر كبير من الإستقلال ؛
- نظام الغرفتين المتعارضين، حيث يصعب جدًا على حزب واحد الحصول على الأغلبية في كلا المجلسين. عادة تمثل غرفة واحدة المصالح الإقليمية والمصالح الوطنية الأخرى ؛
- التمثيل النسبي، للسماح للأقليات (الصغيرة) بالحصول على التمثيل أيضًا ؛
- جماعات المصالح المنظمة والشركات التي تمثل الأقليات ؛
- دستور صارم يمنع الحكومة من تغيير الدستور دون موافقة الأقليات ؛
- المراجعة القضائية، التي تسمح للأقليات باللجوء إلى المحاكم لطلب الإنصاف ضد القوانين التي يرونها غير عادلة ؛
- عناصر الديمقراطية المباشرة التي تسمح للأقليات بسن التشريعات أو منعها ؛
- التوظيف النسبي في القطاع العام ؛

---

[19] Lijphart, Arend; Crepaz, Markus M. L. : Corporatism and Consensus Democracy in Eighteen Countries: Conceptual and Empirical Linkages; British Journal of Political Science, Vol. 21, No. 2 (Apr., 1991), pp. 235–46

- رئيس دولة محايد، سواء كان ملكًا بواجبات شرفية فقط، أو رئيس منتخب بشكل غير مباشر، يتخلى عن الإنتماء الحزبي بعد إنتخابه ؛
- تُستخدم الإستفتاءات فقط للسماح للأقليات بعرقلة التشريعات: وهذا يعني أنها يجب أن تكون مبادرة مواطن وأنه لا يوجد تصويت إلزامي.
- المساواة بين الوزراء في مجلس الوزراء، ورئيس الوزراء هو رئيس الوزراء فقط بين الأطراف ؛

بنك مركزي مستقل ، حيث يضع الخبراء وليس السياسيون السياسات النقدية

المطلب الثاني: مرتكزات وعناصر الديموقراطية التوافقية

الدافع الحقيقي لإعتماد الديمقراطية التوافقية هو عدم الإنسجام الإجتماعي، بسبب التنوع الطائفي أو العرقي التي تشكلت عبر التاريخ، وأنتجت منازعات ومشاحنات أصبحت من صلب الحياة السياسية. تتميز الديمقراطية التوافقية عن النظام الديمقراطي الأكثري بأربعة عناصر أساسية حسب آرنت ليبهارت، فإن غياب لأحد هذه المرتكزات ستؤدي إلى فشلها أو عدم اكتمال متطلباتها الأساسية وهي كالتالي:

الفرع الأول: حكومة ائتلافية أو تحالف واسع

يقصد بها الحكم من خلال إئتلاف واسع يأخذ عدة أشكال كحكومة ائتلاف موسع في النظام البرلماني أو مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف إستشارية مهمة أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي، فيكون الحكم من خلال الإئتلاف الواسع في الدول التعددية هو خيار مستقر يرتبط بالرغبة في الإبتعاد عن النهج الإقصائي الذي تسمى به أنظمة الأغلبية يصفه التوافقيون بـ(الكارتل الحاكم)[٢٠]، في النظام السياسي ذي القطاعات السكانية المنفصلة بوضوح والمتقاتلة تقريبا فإن الحكم الصارم بالأكثرية يعرض وحدة النظام وسلامه للخطر، ويذهب جوليوس نييريري أبعد من ذلك الى إعتبار المعارضة

[٢٠] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٤٠ ، والكارتل الحاكم يقصد به حساب تعريف أكسفورد هو "اتفاق احتكاري" والإحتكار يُلغي التنافس كما يُلغي تداول السلطة بعد أن يُلغي بصورة عملية المعارضة.

السياسية قد تكون ضارة في أيام الأزمات، ويعبر عن ذلك بقوله: " من الممارسات المقبولة في الديمقراطيات الغربية أن تقوم الأحزاب المعارضة في أزمنة الأزمة بوأد خلافاتها والإنضمام إلى خصومها لتشكيل حكومة وطنية "، فكيف بالحري في مجتمعات تعيش الأزمة الدائمة فهي تستدعي ائتلافا دائما أو أقله ائتلاف طويل الأمد.

الفرع الثاني: حق الفيتو المتبادل من أجل منع احتكار السلطة من قبل الأكثرية

يمثل الفيتو المتبادل، حكم الأقلية السلبي، إنّ المشاركة في الإئتلاف الواسع يؤمّن ضمانة سياسية للأقليات، فتتخذ القرارات في الإئتلافات الواسعة على قاعدة الإجماع أو الأكثرية، وعندما تُتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات؛ فإنَ تمثيل الأقلية في الإئتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها، لكنها قد تُهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية، ولذلك فلا بد من إضافة (فيتو الأقلية) إلى مبدأ الإئتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية، (فيتو الأقلية) هو مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند (جون س كلوهن colhoun. c John) التي اعتبرتها أنها حماية لمصالح الأقلية وهدفها الأساسي، فهي تمنح كل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته في أولويات الحكم، أي تحت وصايته الخاصة [٢١].

الفرع الثالث: تطبيق مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والإنتخابات

مشاركة جميع المكونات كل حسب حجمه وثقله السياسي والإجتماعي[٢٢]، كما ويحدد يورغ شتاينر النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه "تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية". والنسبية من الخصائص الأساسية (للديمقراطية التوافقية)، فالتمثيل النسبي هو خاصية النظام التعددي، يقوم بترجمة الإنقسام الإجتماعي إلى تعدد وتمايز في النظام الحزبي، كما هو موجود في الأنظمة التعددية التي تميل إلى تمثيل

---

[٢١] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٦٤-٦٦.

[٢٢] حمد حاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحق، العراق، كلية القانون جامعة كربلاء، ٢٠١٣، السنة الخامسة، العدد ٣، صفحة ١٦٧.

الأحزاب الكبيرة بتمثيل أكبر والأحزاب الصغيرة بتمثيل أقل، والهدف الأساسي من (التمثيل النسبي) هو تقسيم المقاعد البرلمانية بين الأحزاب بما يتناسب مع الأصوات التي حصلوا عليها، وتقتضي النسبية في التمثيل انعكاساً لأحجام هذه الجماعات على شتى مستويات الدولة، بمؤسساتها وأنشطتها، فتصميم النسبية عادة يقوم على مبدأ واضح، وهو العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وترجمتها إلى مقاعد[٢٣].

الفرع الرابع :الإستقلال القطاعي

يُعد الإستقلال القطاعي الذاتي من أهم خصائص (الديمقراطية التوافقية)، حيث تحكم الأقلية نفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصرياً، فهي لازمة لمبدأ الإئتلاف الواسع، فكّل الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تُتخذ فيها من قِبل كّل القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة لها صلة بهذا الشأن[٢٤]. معنى هذا أّ ن الإستقلال القطاعي الفئوي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي أصلاً، فمن طبيعة (الديمقراطية التوافقية) أن تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية، وهي لا تستهدف إزالة الإنقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الإعتراف بها صراحة وتحويل قطاعاتها إلى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة[٢٥].

وهناك شكل خاص من أشكال الإستقلال الفئوي أو القطاعي، وهو (الفيدرالية)، وهي عملية سياسية للحكم من خلال سيادة مشتركة عامة، مع حكم ذاتي للألقاليم من خلال حكومات محلية، فهي تقوم على طريقة خاصة في تقسيم الحكم وتنظيمه من خلال الحفاظ على الوحدة من جهة، والتنوع من جهة أخرى[26] .

---

[23] Micheal Gallagher, Proportionality. ed by: Pul Baryy Clarke and Joe Foweraker, first edition, New York: Routledge, 2011, p 307.

[٢٤] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٦٤-٦٦.

[٢٥] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٥٠-٥١

[26] Robert Agranoff, "Federalism", the Encyclopedia of political science, ed by: George Thomas...Kurian, Washington: copres, 2011, p 567.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية

لا يكفي توفر مرتكزات الديمقراطية التوافقية لإنجاحها في دول التعددية الإجتماعية غير المتجانسة[٢٧]، ما لم تتوفر الظروف الموضوعية المؤاتية لإنجاح العملية الديمقراطية، فالنجاح يتطلب تعاونا بين القطاعات على الرغم من الإنقسامات العميقة، فلا بد من توافر الظروف المؤاتية وهي عوامل مساعدة لإنجاحها، تكون على درجة من السعة والشمول التي يصعب حصرها في نطاق محدد [٢٨].

الفرع الأول: تعدد وتوازن القوى:

إن تحقيق توازن القوى في المجتمع التعددي أيسر منه في المجتمع الثنائي، وحالة هيمنة إحداها على الأخرى، في الحالة الأولى سيحاول أحد الطرفين أو كليهما الحصول على عناصر القوة الإضافية تمكنه من الهيمنة، أما الحالة الثانية فإنه ستنمو لدى الأغلبية فكرة السيطرة بدلا من التوافق مع الأقلية ، في هذه

الحالة سيكون الدافع للإشتراك في الإئتلاف ضعيفا، يفضل إذا أن لا يكون هناك تفاوت كبير في الحجم بينها، وأن لا تصل تعدديتها لدرجة التفتت، فيصبح التفاوض بين الجماعات أعسر، ويفضل أن تكون كل الأطراف أقليات، لا يشكل أحدها أغلبية واضحة، وهذا يتيح أن تمثل هذه الفئات بأحزاب تماثلها حجماً بحيث يمثل كل منها واحداً من تلك القطاعات[٢٩].

الفرع الثاني: صغر حجم الدولة:

إن لصغر حجم الدولة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية ونجاحها، فصغر الدولة يؤدي الى روح التعاون والتسويات ويزيد من ضغوط قيام التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات ويسهل حكم البلد، فالنخب أقرب لمعرفة بعضهم بصورة شخصية وتكرار لقائهم من شأنه أن يزيد من احتمال عدم تعاطيهم مع السياسة لعبة ربح أو خسارة، ويزيد من تقبلهم لفكرة الإئتلاف في صنع القرار بدلا

---

[٢٧] المرجع سابق، ص١٦٨ .

[٢٨] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠.

[٢٩] كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص٢٤٩-٢٥٣.

من الخصومة، وكل هذا أسهم في قيام ونجاح التوافقية في البلدان صغيرة الحجم، بخلاف دول أخرى تعددية كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وألمانيا على الرغم من تعدديتها، إن صغر حجم النخبة السياسية يسهم بشكل كبير في خلق التفاعل بينها؛ ويؤدي إلى مستوى عال من حسن النية فيما بينها، لذا يعد صغر حجم الدولة عامالا مؤثراً على قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها، ودورها في تعزيز روح التوافق والتسويات، وتخفيض أعباء صنع القرارات وتسهيل حكم الدولة على الحكومة [٣٠].

الفرع الثالث: وجود خطر خارجي:

يعتبر وجود الخطر الخارجي حافزا قويا مزيدا من الوحدة، للشعور بالتهديد من الدول الأكبر حجماً، وهذا يدفع النخب للتضامن، وهذا ما حصل في النمسا فقد جاءت فكرة الحكومة الإئتلافية كرد فعل على النزاع الأهلي الذي حدث في أثناء الجمهورية الأولى(١٩١٩- 1945)، أما هولندا فقد حسمت خلافاتها الداخلية من خلال التوصل لتوافق سلمي شامل مهد السبيل لقيام الديمقراطية التوافقية بعد أن أخذت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م تستعر على حدودها، مع ذلك فإن الخطر الخارجي باعتباره عاملا ضاغطاً باتجاه الوحدة، إلا إنه مقيد أن تنظر كافة المكونات إليه بوصفه خطرا مشتركا ليكون له ذلك المفعول التوحيدي[٣١].

الفرع الرابع: الولاءات الغالبة:

يتضمن المجتمع التعددي عوامل متعددة، منها ما يدفع إلى التقسيم، ومنها ما يدفع إلى التماسك بين المكونات، فتعمل القوتان بصورة متزامنة، وتعتمد على حدة الصراع والتأثير المتظافر للقوتين، فالولاءات الغالبة المشتركة أهميتها في أنها تسهم في عملية تماسك المجتمع ككل وتسهم في تلطيف حدة الإنقسامات كلها[٣٢] .

---

[٣٠] خضر عباس عطون، السياسي في العراق بين االصالح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١ ،سلسلة دراسات واوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١ ، ص ٩ .

[٣١] أكرم محمد عدوان، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، منشورات كلية آداب الجامعة السلمية – غزة ٢٠١١ ، ص٢٥ .

[٣٢] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص١٣٠ .

الفرع الخامس: التباينات الواضحة

إن وضوح التباينات بين فئات المجتمع التعددي يسهم بدوره في بلورة المصالح والحاجات عند كل فئة من الفئات، وهذا يسهل التواصل والتفاهم فيما بينهم كما يصب في فرص نجاح الديمقراطية التوافقية أن وجود التباينات الواضحة بين فئات المجتمع وكثافتها وتراكمها لا يذهب بالضرورة بوحدة المجتمع والدولة بل يقضي على فرصة تطوره الديمقراطي، كما ويشجع على قيام ديمقراطية توافقية فيه[٣٣].

[٣٣] كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥ ، ص٢٢٣١.

الفصل الثاني:

عقبات وسلبيات الديمقراطية التوافقية في إدارة التنوع الإثني.

المجتمعات غير المتجانسة التي يعيش ضمنها جماعات مختلفة تتمسك بدياناتها وثقافاتها ولغاتها وأفكارها جنباً إلى جنب مع المجموعات الأخرى في الشروع بتطبيق الديمقراطية التوافقية، ظهرت إشكالية الأغلبية وتحديدا بعد تطبيق التوافقية سواء المجتمعية أو السياسية، وبناء الهوية الوطنية والمواطنة والمحاصصة وتعطيل القرار؛ لأن الديمقراطية التوافقية بحد ذاتها بناء واستقطاب مجتمعي عامودي، وتحي الروابط الأولية العرقية والمذهبية وتعظمها على مستوى الرابط الجمعي للوطن، بذلك تضعف الهوية الوطنية والمواطنة.

المبحث الأوّل: إشكالية الأغلبية والمواطنة.

التصور العام للديمقراطية أنها حكم الأغلبية، ولكن يقصد بها الأغلبية السياسية لا المجتمعية، فالأغلبية المجتمعية تعني عزل مكون مجتمعي ما يؤدي حتما الى عدم الإستقرار وتهديد المجتمع برمته.

المطلب الأوّل: الأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية.

يوجد فرق شاسع بين مفهومي الأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية [٣٤]، فالأغلبية السياسية هي أغلبية أفقية تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، فهي أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين تغطي جميع الوطن من مختلف الطوائف والقوميات فيه أغلبية برامج، أما الأغلبية المجتمعية فهي أغلبية عامودية تقسم المجتمع إلى أساس العلاقات الأولية والإنتماءات الطائفية والإثنية، وعليه فإن منطق الأغلبية المجتمعية هي التي تحكم البلاد كلما كانت طائفة أغلبية في المجتمع فإنها هي التي تحكم كنظام الإقطاع، فالأغلبية المجتمعية تناقض الأصول الفكرية للديمقراطية الأصلية، وقد تم تجاوز ذلك في المجتمعات الأوروبية من خلال التركيز

[٣٤] جورج طرابيشي، إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة حوار الشهر ، العدد(١٤)، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمان الأردن، ١٩٩٨، ص٢٨ .

على الولاء للوطن وقيم المواطنة والتساوي القانوني والسياسي في حقوق وواجبات المواطنين جميعاً أمام القانون، دون النظر إلى المنحدر الإجتماعي والديني والطائفي [35].

المطلب الثاني: اشكالية الهوية الوطنية والمواطنة

إن الهوية تعرف لغويا أنها حقيقة الشيء المطلقة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره[٣٦]، وهي تعني السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات دون أن تكون هذه السمة ثابتة أو_جاهزة أو نهائية، وهذا ما يعطيها خاصية الحركة والنمو والتطور [٣٧]، فإن تحديد مفهوم الهوية الوطنية إشكالية في حد ذاتها، وعليه سنحاول قدر الإمكان اعطاء تصورا تقريبا من خلال تلمس خصائصها المعنوية التي تعني الإحساس بالإنتماء إلى الأرض وبناء سياسي جمعي أعلى يتغذى من الهويات والثقافات الفرعية وتعني مجموعة بشرية لها قاسم أو قواسم مشتركة، وتسكن في بقعة جغرافية محددة، وكذلك في شكلها المادي التي تعني الشكل القانوني والحقوقي الذي ينتظم الجماعة البشرية الساكنة في إقليم معين، أو ما اصطلح عليه بالجنسية وإن هذين المستويين مترابطان بشكل عام، فالهوية منطوقة من الخصائص والعناصر المادية والمعنوية المكونة لوجود شيء ما والتي تميزه عن الأشياء الأخرى بصورة عامة على الرغم من وجود عناصر وخصائص متشابهة فالهوية ترتبط بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كمبدأ قانوني.

وكما ترتبط بالأبعاد الثقافية للشخص والمجتمع مثلما تتصل بالإنتماء السياسي للدولة، فالعلاقة بين الهوية والمواطنة تعني الإنتماء الإجتماعي والسياسي والجغرافي للإنسان إلى وطن يتألف من مجتمع معين والإقليم الذي يقيم عليه والسلطة التي تحكمه وتمتعه بحكم هذا الإنتماء بحقوق محدودة وتحمله لمسؤوليات

---

[٣٥] ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية، مرجع سابق، ص٦١-٦٤.

[٣٦] المعجم الوسيط، الدار العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٦ ،ص٢٥٤.

[٣٧] ياسين سعد محمد (البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية، مرجع سابق، ص٦٤-٦٥ .

معينة[٣٨]، فالديمقراطية التوافقية ذات بناء واستقطاب مجتمعي عامودي، تتأكد من خلالها على الثقافات والإنتماءات الفرعية بوصفها الأساس، فالهوية الوطنية إشكالية تنشق منها إشكالية المواطنة أهي الفرد أم الفرد داخل وطن أم الفرد المنصهر في الجماعة؟ يهدف إلى دمج الفرد في الجماعة الأولية دون أن يكون له حرية الإختيار وفضاءات الحركة، فالفرد بهذا المفهوم لا وجود له خارج جماعته الإجتماعية التي تعد هي هويته الأساسية وآصرته المتحكمة أم الفرد المنصهر في الوطن فهي مقولة سلطوية تحاول أن تختزل الفرد في الوطن والوطن في حزب أو حاكم دون أن يكون للفرد وللجماعة الإجتماعية والثقافية الفرعية من وجود وحياة خارج إطار السلطة المتركزة في حاكم فرد بذلك تتقدم الواجبات على الحقوق، ففي الديمقراطية التوافقية تجعل من الإنتماءات الأولية أسواراً تسجن الفرد داخلها وتجعل من هذه الأسوار خصوصيات [٣٩].

المبحث الثاني: سلبيات ومعوقات الديمقراطية التوافقية

النتيجة المقصودة من التوافقية هي الإستقرار، ولكن إذا تعاون قادة القطاعات المختلفة، وإذا سمح أتباعهم لهم بالتعاون ، فهذا أمر مفروغ منه تقريبًا. وفي الوقت نفسه، قد تكون هناك عواقب أخرى، ربما غير مقصودة. يحذر ليبهارت نفسه من أن التوافقية قد تؤدي إلى التردد وعدم الكفاءة. سوف تبطئ مفاوضة النخبة داخل الائتلافات الكبرى عملية صنع القرار؛ تطبيق التناسب في تكوين الخدمة المدنية يتعارض مع التعيينات على أساس الجدارة؛ الإستقلالية الجزئية تؤدي إلى تعدد الوكالات والمرافق؛ وقد يؤدي حق النقض المتبادل إلى طريق مسدود، وهو ما يعتبره ليجفارت أخطر مشكلة في التوافقية[٤٠] عند تقييم أهمية هذه العيوب المحتملة، يستمر Lijphart، يجب أن نميز بين الفعالية قصيرة المدى والفعالية طويلة المدى. على المدى القصير، قد

---

[٣٨]عبير سهام مهدي وأخرون، إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات والمستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية ، العدد ٢٨-٢٩، سنة ٢٠١٥ ، ص٣٩٦.

[٣٩] ياسين سعد محمد(البكري)، إشكالية الديمقراطية التوافية وانعكاسها على التجربة العراقية، مرجع سابق، ص ٦٨-٧١.

[40] Arend Lijphart, The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands (Berkeley: University of California Press, 1968).

تكون التوافقية أقل فاعلية للأسباب المذكورة، ولكنها على المدى الطويل ستكون أكثر فاعلية من السياسة العدائية بسبب الإستقرار والشرعية التي تولدها التوافقية في المجتمعات شديدة الإنقسام [٤١].

تعرضت الديمقراطية التوافقية لمجموعة من الإنتقادات لما تحتويه من سلبيات ومعوقات وثغرات في مضمونها الفكري وعند تطبيقها، يسجل جملة من السلبيات والمعوقات الجوهرية كالتالي:

١) إن حق النقض يعارض مبدأ الديمقراطية بشكل عام هو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات إذا كانت القرارات جوهرية واستراتيجية للدولة فإن هذه القرارات لا يمكن أن تمر خصوصاً دون موافقة قادة هذه الفئات هذا يجعل المشكلة الإئتالفية قائمة لأن كل طرف يريد أن يحقق قبول لدى الطرف الآخر.

٢) مشكلة إيجاد حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية أمر في غاية الصعوبة، بالأخص إذا كانت القرارات تمس فئة معينة، وخطورة الموقف تتعلق بالقرارات المتخذة بشأنها، ومما يزيد الأمور تعقيداً دخول أطراف خارجية اقليمية ودولية تعمل على تأجيج الأزمة الداخلية مؤدية إلى حرب أهلية [٤٢] .

٣) الديمقراطية التوافقية قد تصبح وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية، مما يزيد الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حدة، وهذا يضر بعملية الإنصهار في بوتقة الوحدة الوطنية، فالمساواة في هذا المجال مساواة غير حقيقية، فهي لا تأخذ حق الفرد

بعين الإعتبار، فالمساواة على أساس الجماعات لا على أساس المساواة بين الأفراد، فالثقل الوازن في الديمقراطية التوافقية لزعماء الكتل والطوائف الذين اصبحوا في مجلس النواب بديلا من السلطة التشريعية المنتخبة، والحكومة التي تنتجها هذه الديمقراطية ضعيفة، وقراراتها بطيئة، وتتأخر في عملية صنع القرار أو

---

[41] M.P.C.M. Van Schendelen, "Consociational Democracy: The Views of Arend Lijphart and Collected Criticisms," Political Science Review, vol. 14 (1985), p. 148.

[٤٢] علي محمد علوان، خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي :أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد، مجلة بيت الحكمة، العدد(٥١)، بغداد، ٢٠١١ ، ص ٩.

صدور التشريعات والقوانين، لإنها تخضع لآلية التوافق والترضية، وقد تتجمد بعض القرارات إذا واجهت معارضة كتلة ما، وقد يتبع البعض آليات السيطرة والهيمنة بدل التعاون مع الشركاء.

٤) تعطي للأقليات وزناً أكبر من حجمها، وذلك من خلال استقلالها القطاعي واستعمالها حق الفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، للحصول على مكاسب أكثر من حجمها الحقيقي، وبذلك تحصل الأقليات على تمثيل مبالغ فيه إلى حد ربما إلى التساوي مع الأكثرية أو الجماعات الكبرى.

٥) الديمقراطية التوافقية لا تخلو من الدكتاتورية من خلال سيطرة نخبة قليلة من الفئات الإجتماعية على صنع القرار؛ لإنهم يساومون بعضهم بعض للوصول إلى حلول توافقية.

٦) الديمقراطية التوافقية قد تؤدي إلى تفكيك الدولة، إذا فشلت في استيعاب كل القطاعات أو في تحقيق نموذج ناجح للديمقراطية، بذلك تكون الفرصة متهيئة لإنقسام البلد بعد تطبيق الإستقلال القطاعي والفيتو.

٧) الديمقراطية التوافقية تلغي مفصل أساسي من الديمقراطية هي مسألة المواطنة، ويعتبر الفرد واحد من طائفة أو دين ولا يعود الفرد المواطن المنتمي إلى الوطن، فإن مبدأ المواطنة هو الذي رسم المسار بين المواطنين في الحقوق، والديمقراطية التوافقية تعزز إزالة الفوارق بين الأفراد المنتمين إلى أديان وطوائف مختلفة مما يفقد روح المواطنة بالنسبة للفرد اتجاه بلده وحتى تمثيل السياسيين والنواب والسلطة للمواطنين.

أخيراً يتضح أن نظرية الديمقراطية التوافقية نظرية مرنة، فهي ليست معادلة رياضية بل قابلة للتكيف مع ظروف كل دولة، إذا ما أخذ بعين الإعتبار الوعي التام بمخاطر التعددية الطائفية والعرقية والمذهبية وأثارها على الوحدة الوطنية، والإلتزام على حفظ النظام السياسي ووحدة المجتمع، والقدرة على تجاوز خطوط الإنقسام الطائفي والإجتماعي والعرقي والتعاون بروح التقارب والإعتدال على الصعيد القيادي، والإبتعاد عن سياسة التهميش والإقصاء حتى سياسة فرض الأمر الواقع لأنه سيؤدي إلى خلق توافقية هشة تكون عرضة للأزمات المستمرة او إلى الفشل عند أي تغيير في موازين القوى أو السياسات الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، وأن يكون

المواطنون على درجة من الإنسجام والوعي التام بأهمية وضرورة التوافق فيما بينهم لتحقيق مصالحهم جميعاً وخلق التوازن بين المصلحة العامة المصلحة الفئوية[٤٣] .

[٤٣] حمد جاسم، مستديم الديمقراطية التوافقية – بغداد ، السنة الخامسة، العدد الثالث، ٢٠١٣ ، ص١٦٩.

الباب الثاني:

الديمقراطية التوافقية في كل من بلجيكا ولبنان

في الفصل الأول ندرس التاريخ الحديث في بلجيكا وتاريخ جماعات المكونة لبلجيكا، وكل جوانب النظام السياسي والإداري والديمقراطية التوافقية. في الفصل الثاني ندرس التاريخ الحديث في لبنان وتاريخ جماعات المكونة له، وكل جوانب النظام السياسي والإداري والديمقراطية التوافقية.

الفصل الأوّل:

العوامل التي أدت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في بلجيكا

يعالج هذا الفصل التاريخ الحديث في بلجيكا وتاريخ الجماعات المكونة للنظام. ومدى ملاءمة الديمقرطية التوافقية في ظل النظام الفدرالي للبلاد، وخصائص التوافقية في بلجيكا، ودراسة النظام السياسي والإداري والنظام الحزبي والإنتخابات على كافة المستويات الفدرالية والإتحادية والإتحاد الأوروبي، وقانون الإنتخاب .

من المهم معرفة العلاقة العضوية بين مكونات المجتمع والعودة الى تاريخها وأصلها والصراعات التاريخية ومدى التجانس فيما بين هذه المكونات، من أجل معرفة المشاكل التي تؤثر على استقرار النظام ومعالجتها. لذلك كان لا بد من العودة الى تاريخ مكونات كل من المجتمعات وفهم علاقتها التاريخية وتأثيرها على العلاقة الحالية وفهم مدى إنعكاس شكل النظام ليتلاءم مع طبيعة المجتمع.

المبحث الأوّل: التاريخ الحديث في بلجيكا وتاريخ الجماعات فيها

يعتبر النظام الحالي لكل من بلجيكا ولبنان إمتداد تاريخي للجماعات المكونة للنظام، مع جميع الخلافات التاريخية والصراعات والتي تحولت بمجملها الى إختلافات وتنوع تعكس هوية كل من البلدين، إلا أن هذا الإختلاف العميق في الثقافات بين مكونات المجتمع في كل من البلدين، يطفو على المشهد السياسي من

حين لآخر ويسبب عدم إستقرار سياسي قد يهدد صيغة النظام في بعض الأحيان. لذلك لا بد من دراسة تاريخ المكونات المجتمعية وخاصة طبيعة الصراعات بين مكونات المجتمع التي أسست لشكل النظام المطبق في كلا البلدين.

المطلب الأوّل: التاريخ الحديث في بلجيكا

بلجيكا[٤٤]: بلد يقع شمال غرب أوروبا . وهي واحدة من أصغر الدول الأوروبية وأكثرها كثافة سكانية، وكانت منذ استقلالها عام ١٨٣٠ ديمقراطية تمثيلية يرأسها ملك دستوري وراثي. في البداية، كان لدى بلجيكا شكل موحد من الحكومة. في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، تم اتخاذ خطوات لتحويل بلجيكا إلى دولة اتحادية لها سلطات مشتركة بين مناطق فلاندرز، والونيا ، ومنطقة العاصمة بروكسل.

تنقسم بلجيكا بين شعب يتحدث الفرنسية ، ويطلق عليه مجتمعا الوالون (حوالي ثلث مجموع السكان)، الذين يتركزون في المقاطعات الجنوبية الخمس (هينو، نامور ،ليبج ،الوالون برابانت ولوكسمبورغ) والفلمنكيون ، يتحدثون الفلمنكية (الهولندية –) (أكثر من نصف إجمالي السكان)، ويتركزون في المقاطعات الخمس الشمالية والشمالية الشرقية. إلى الشمال مباشرة من الحدود بين والون برابانت والفلمنكية (فلامس)، تقع برابانت ثنائية اللغة رسميًا ولكن غالبيتها تتحدث الفرنسية منطقة العاصمة بروكسل، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من عُشر إجمالي السكان.

كانت بلجيكا ساحة معركة أوروبية رئيسية لعدة قرون ، ولا سيما في العصر الحديث خلال معركة واترلو(١٨١٥) بالإضافة الى الحربين العالميتين في القرن العشرين. تعد بلجيكا اليوم واحدة من أكثر البلدان الصناعية والمتحضرة في أوروبا. وهي عضو في اتحاد البنلوكس الإقتصادي (مع هولندا ولوكسمبورغ)، والإتحاد الأوروبي (EU) ، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) – وهي منظمات لها مقرات

---

[٤٤] تاريخ بلجيكا:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7

رئيسية في العاصمة بروكسل أو بالقرب منها . تمتلك الدولة إجمالي ٨٦٠ ميلاً (١٣٨٥ كم) من الحدود البرية مع الجيران ؛ تحدها هولندا من الشمال وألمانيا من الشرق ولوكسمبورغ من الجنوب الشرقي وفرنسا من الجنوب.تمتلك بلجيكا أيضًا حوالي ٤٠ ميلاً (٦٠ كم) من الخط الساحلي على بحر الشمال.

الفرع الأوّل: إنفصال بلجيكا عن هولندا[٤٥]

بعد النظام البورغندي في البلدان المنخفضة (1477–1363) ، كانت المقاطعات الجنوبية (التي كانت تضم تقريبًا بلجيكا ولوكسمبورغ الحالية) وكذلك المقاطعات الشمالية كان لها صلات سلالة مع النمساوي هابسبورغ ثم مع إسبانيا وهابسبورغ معًا. في وقت لاحق ، نتيجة للثورة في عام ١٥٦٧، أصبحت المقاطعات الجنوبية خاضعة لإسبانيا (١٥٧٩)، ثم هابسبورغ النمسا (١٧١٣) ، وفرنسا (١٧٩٥)، وأخيراً في عام ١٨١٥ لمملكة هولندا. بينما ظلت لوكسمبورغ مرتبطة بهولندا حتى عام ١٨٦٧، انتهى اتحاد بلجيكا مع هولندا بثورة ١٨٣٠. طوال فترة الحكم الأجنبي الطويلة ، حافظ الجزء الجنوبي من البلدان المنخفضة بشكل عام على مؤسساته وتقاليده، وفقط لفترة قصيرة، في ظل الجمهورية الفرنسية الأولى ونابليون، تم فرض التكامل مع نظام أجنبي.

قرر الكونجرس الوطني أن بلجيكا يجب أن تكون ملكية ، لكن العثور على ملك كان أمرًا صعبًا. في النهاية أصبح أميركان ليوبولد من ساكس كوبرغ ، الذي كان مرتبطًا بالعائلة المالكة البريطانية والذي تزوج ابنة الملك الفرنسي، مقبولًا لدى كل من بريطانيا وفرنسا. في ٢١ يوليو ١٨٣١، اعتلى ليوبولد العرش ، ووعد بدعم

---

[٤٥] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، بلجيكا وشبح الإنقسام، مقال منشور على :
https://www.aljazeera.net/news/2007/10/11/%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85

الدستور الليبرالي ، الذي أعطى الجزء الأكبر من سلطة الحكم للبرلمان المنتخب من قبل أصحاب الأملاك. في عام ١٨٣٩، إعترفت الحكومة الهولندية رسميًا ببلجيكا في حدودها عام ١٨٣٨[٤٦].

أدى التأثير المتزايد للكنيسة الكاثوليكية الرومانية والحكومة ، التي سنت بشكل متزايد السياسة الشخصية للملك. في عام ١٨٤٦ أرسى مناهضو الكنيسة من الطبقة الوسطى الأساس للمواطن حزب ليبرالي مستقل عن الحركة الوحدوية ، ويهدف بشكل خاص إلى تقليص الموقف الإجتماعي المتنامي للكنيسة. في وقت لاحق ، تشكل حزب روماني كاثوليكي محافظ في المعارضة. وهكذا ، وُلد الإستقطاب الأيديولوجي للسياسة البلجيكية الحديثة.

على الساحة السياسية، تطورت مناهضة الإكليروس في كثير من الأحيان إلى معاداة الديانة مع الكاثوليك، أصبح الدفاع عن الكنيسة بشكل متزايد وسيلة لإكتساب السلطة السياسية. تمكن الليبراليون، الذين يسيطرون على الحكومة، من تقليص تأثير الكنيسة في مجالات حاسمة مثل الأعمال الخيرية العامة والتعليم العام. فقدت الكنيسة نفوذها على التوالي في المدارس الثانوية الحكومية وفي الجامعات الحكومية. عندما ألغت الحكومة الليبرالية التعليم الديني من المدارس الإبتدائية العامة، إندلع ما يسمى بالحرب المدرسية. أدى هذا الصراع إلى تقوية شعور الكاثوليك بعدم ثقتهم بالدولة، ودفع إلى تطوير شبكة مدارس كاثوليكية مستقلة عن الدولة، والتي لاقت نجاحًا كبيرا. تسببت حرب المدارس في حدوث إنهيار ساحق للمحافظين في إنتخابات عام ١٨٨٤، والتي منحت الكاثوليك الأغلبية في مجلسي البرلمان.

كما تبنت قضية الحركة الفلمنكية الوليدة التي سعت إلى توسيع الفرص أمام البلجيكيين الناطقين بالفلمنكية في بلد كانت حتى ذلك الحين تحت سيطرة البرجوازية العليا الناطقة بالفرنسية. جعل قانون المساواة لعام ١٨٩٨ الفلمنكية لغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية.

---

[46] https://www.britannica.com/place/Belgium/Independent-Belgium-before-World-War-

مع تصاعد التوترات الدولية خلال صيف عام ١٩١٤ ، وضعت ألمانيا خططًا لمحاصرة فرنسا عبر عبور لوكسمبورغ وبلجيكا، على الرغم من حيادهم. أثناء الحرب، إنتقل مقر الحكومة البلجيكية إلى لوهافر بفرنسا، بينما كان الملك ألبرت الأول كقائد عام للجيش، بقي مع قواته في بلجيكا غير المحتلة. حاولت ألمانيا الإستفادة من العداء الفلمنكي الوالوني في بلجيكا من خلال دعم النشطاء الفلمنكيين، وهي مجموعة قومية راديكالية قبلت عرض المساعدة الألماني. ومع ذلك، كان معظم الفلمنكيين معاديين بشدة للتعاون مع العدو.

ألغت معاهدة فرساي[٤٧] (١٩١٩) ، التي أنهت الحرب العالمية الأولى ، الحياد الإلزامي لبلجيكا وأعادت كانتونات يوبين ومالميدي إلى أراضيها. في عام ١٩٢٠ تم توقيع معاهدة المساعدة العسكرية مع فرنسا. في عام ١٩٢١، تم إبرام إتحاد إقتصادي مع لوكسمبورغ الذي ربط عملتي بلجيكا ولوكسمبورغ معًا.

في نوفمبر ١٩١٨ ، أعلن الملك وحكومته عن إدخال حق الإقتراع العام المطلق لجميع الرجال فوق سن ٢١ عامًا ، مما يعني التخلي عن التصويت الجماعي. الإنتخابات الأولى التي أجريت بعد هذا الإصلاح أنهت الهيمنة الكاثوليكية على السياسة البلجيكية. كانت الحكومات الإئتلافية ، ومعظمها من الكاثوليك الليبراليين، هي القاعدة في فترة ما بين الحربين العالميتين. فقط في عام ١٩٤٨ حصلت النساء البلجيكيات على حق التصويت في الإنتخابات الوطنية. في عام ١٩٣٠، أذعنت الحكومة البلجيكية إلى حد ما للضغط، مما جعل فلاندرز ووالونيا منطقتين لغتين قانونًا، مع بقاء بروكسل والمناطق المحيطة بها ثنائية اللغة فقط. ترك هذا الترتيب الحدود اللغوية غير ثابتة.

هيمنت على سياسة الحكومات البلجيكية ما بعد الحرب، بصرف النظر عن "المسألة الملكية" التي تمت تسويتها في عام ١٩٥١، خمس قضايا رئيسية: تعزيز الإقتصاد المختلط، والجدل الأيديولوجي المتعلق بالتعليم، وعملية إنهاء الإستعمار، ومسألة اللغة والإستقلال الإقليمي، ودور بلجيكا في المنظمات فوق الوطنية

[47]https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D9%81%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%8A

الجديدة بعد الحرب. في عام ١٩٤٨ انضمت بلجيكا إلى هولندا ولوكسمبورغ في إتحاد البنلوكس الإقتصادي، الذي نشأ عام ١٩٤٤ في لندن. أصبحت الدولة من الدول الموقعة على منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ١٩٤٩ وبعد ثلاث سنوات إنضمت إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب . في عام ١٩٥٧ وقعت بلجيكا على معاهدات روما ، التي ساعدت في صياغتها ، لتصبح عضوًا في كل من المجموعة الإقتصادية الأوروبية، وأصبحت فيما بعد الجماعة الأوروبية، والتي تم تضمينها وإستبدالها في النهاية بالإتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

أصبح الجدل حول التعليم حرجًا مرة أخرى في النصف الثاني من الخمسينيات. قام الإئتلاف الإشتراكي – الليبرالي بقطع الدعم في الوقت نفسه عن المدارس الثانوية الخاصة (الكاثوليكية بشكل أساسي) وروج لتمديد رئيسي لنظام التعليم الثانوي للدولة. بعد هزيمة الإشتراكيين والليبراليين في إنتخابات عام ١٩٥٨، تم التوقيع على "ميثاق المدرسة" بمبادرة من رئيس الوزراء المسيحي الإشتراكي الجديد جاستون إيسكنز. هذا الإجراء التوفيقي ، الذي سمح بتوسيع المدارس الثانوية الحكومية مع ضمان الدعم الحكومي المشروط لنظيراتها من القطاع الخاص، كان بمثابة بداية لتهدئة أيديولوجية دائمة في البلاد. [58] أدى التفاوت الإقتصادي المتزايد بين المنطقتين إلى تكثيف الإستياء من نظام الدولة الموحد.

كان الوالون بدوره، يخشى أن يهيمن الفلمنكيون الأكثر ازدهارًا على الدولة قريبًا. نتيجة للإضرابات الضخمة في والونيا في أوائل عام ١٩٦١، تم تحديد حدود لغوية ثابتة بموجب قانون صادر عن البرلمان في ١٩٦٢–١٩٦٣، وتم وضع ترتيب خاص جديد للمنطقة ثنائية اللغة حول بروكسل.

الفرع الثاني: فترة السبعينيات وظهور الفدرالية[٤٨]

بعد أن أدت التوترات إلى تقسيم جامعة لوفان التي لا تزال ثنائية اللغة إلى حرم جامعي يتحدث الفلمنكية على الأراضي الفلمنكية وحرم جامعي يتحدث الفرنسية في إقليم والون في ١٩٦٩–١٩٧٠ ، بدأت عملية فدرالية بطيئة ولكن نهائية. منح البرلمان الإستقلال الثقافي للمناطق الفلمنكية والوالونية في عام ١٩٧١. سمحت مراجعة الدستور بعد تسع سنوات بإنشاء إدارة مستقلة داخل كل منطقة. ووسعت مراجعة أخرى للدستور في ١٩٨٨–٨٩ الحكم الذاتي الإقليمي ليشمل الإقتصاد والتعليم. كما أعطت المنطقة الحضرية ثنائية اللغة بروكسل مكانة منطقة مستقلة ثالثة مع إدارتها الخاصة وغيرت بلجيكا صراحة إلى دولة فيدرالية. تم الإنتهاء من هذا التحول مع اتفاقية سانت مايكل (سبتمبر ١٩٩٢) ، والتي دعت أيضًا إلى تقسيم برابانت إلى مقاطعتين (فلميش برابانت ووالون برابانت). تأثرت عملية الفيدرالية خلال الثمانينيات إلى حد كبير بالعوامل الإقتصادية.

الفرع الثالث: فترة الثمانينات وظهور أول حكومة إئتلافية

اتبعت حكومة ائتلافية شكلت في عام ١٩٨١ من قبل الليبراليين والمسيحيين الإجتماعيين برنامجًا للنقد المقيّد والإصلاح الهيكلي. توفي بودوان، في ٣١ يوليو ١٩٩٣ الذي لعب دورًا في الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال تهدئة النزاعات الناطقة بالفلمنكية والفرنسية، وخلفه أخوه ألبرت الثاني.

خلال التسعينيات ، استمرت بلجيكا في النضال مع ما يسمى بمشكلة اللغة وعززت الفيدرالية للعديد من جوانب الحياة السياسية والإجتماعية البلجيكية الإقليمية اللغوية. حتى أن البعض بدأ في التساؤل عما إذا كان بإمكان بلجيكا أو يجب أن تظل دولة واحدة.

---

[٤٨] تاريخ بلجيكا:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7

أصبح الدور المركزي لبلجيكا (خاصة بروكسل) في مشروع الوحدة الأوروبية أكثر وضوحًا ، مع بدء مشاريع التجديد الحضري الضخمة في بروكسل لإفساح المجال أمام توسيع الهيئات الإدارية للاتحاد الأوروبي . لقد اضطلعت بروكسل بشكل متزايد بدور "عاصمة أوروبا" الإدارية ، مما أعطى تلك المدينة دورًا خاصًا في الشؤون الدولية وتوفير ترياق للتجزئة الداخلية المتزايدة لبلجيكا نفسها. في عام ٢٠٠٧، تم التشكيك في استمرار وجود بلجيكا الفيدرالية بعد فشل الديمقراطيين المسيحيين الفلمنكيين، الفائزين في الإنتخابات البرلمانية في يونيو، في تشكيل ائتلاف حاكم. بعد ستة أشهر من الجمود السياسي الذي هدد بالإنتهاء من تفكك البلاد، طلب الملك ألبرت الثاني رئيس الوزراء المؤقت غي فيرهوفشتات ، رئيس حزب الليبراليين والديمقراطيين الفلمنكيين المهزومين، لتشكيل حكومة مؤقتة . حكومة ائتلافية جديدة، تتكون من خمسة أحزاب ناطقة بالفرنسية والفلمنكية ويقودها الحزب الديمقراطي المسيحي الفلمنكي. إيف لوتيرم، تولى السلطة أخيرًا في مارس ٢٠٠٨. اضطر الملك ألبرت لشغل منصب رئيس الوزراء مرة أخرى، وقد رشح ليترمي، الذي بدأ ولايته الثانية ما أطلق عليه البعض فرصة ثانية ، في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩. في ٢٢ أبريل ٢٠١٠ ، قدم ليترمي إستقالته مرة أخرى ، بعد إنسحاب الليبراليين والديمقراطيين الفلمنكيين من الإئتلاف الحاكم. الفائزون الأكبر هم التحالف الفلمنكي الجديد الإنفصالي، الذي إحتل المركز الأول بـ ٢٧ مقعدًا، والإشتراكيون الناطقون بالفرنسية، الذين أضافوا ٦ مقاعد ليبلغ إجمالي مقاعدهم ٢٦. لم تتمكن الأطراف المختلفة من التوصل إلى إتفاق حيث إستمرت محادثات الإئتلاف لأكثر من عام بينما كان ليتيرم يشرف على إدارة تصريف أعمال. في غضون ذلك ، أعرب بعض البلجيكيين بسخرية عن العزاء في استحواذ بلدهم على الرقم القياسي العالمي الجديد لعدد الأيام التي قضاها دون حكومة رسمية. على الرغم من عدم وجود حكومة رسمية، بعد حوالي ٥٣٠ يومًا بدون حكومة وبالنظر إلى طول المأزق السياسي، إستجاب المشرعون بسرعة مفاجئة لهذا التطور. خلال أسبوع من المفاوضات المكثفة، تشكل تحالف كبير من الديمقراطيين المسيحيين والليبراليين، مع الإشتراكيين. على رأسها إليو دي روبو وهو سياسي محترف، عرف دي روبو كمفاوض موهوب أدى اليمين الدستورية في ٦ ديسمبر

٢٠١١، ليصبح أول رئيس وزراء إشتراكي لبلجيكا منذ عام ١٩٧٤، وأول رئيس وزراء فرنكوفوني منذ أكثر من ثلاثة عقود.

المطلب الثاني: تاريخ الجماعات في بلجيكا وأهم الأحداث التي واكبت المكونات اللغوية[٤٩]

لكل جماعة في المجتمع البلجيكي تاريخ يعبر عن مدى المعانات التاريخية التي أدت الى تشبث هذه الجماعات في الأرض والتاريخ الذي يربطها بالجماعات الأخرى.

الفرع الأوّل: الشعوب الأوائل

حوالي ٨٠٠ قبل الميلاد، كانت الشعوب الأولى التي استقرت على أراضي بلجيكا بلا شك من الهندو-أوروبيين. وجد علماء الآثار آثارًا لكل من السكان السلتيين (الغرب) والجرمانيين (الشماليين). إذا أخذنا في الإعتبار الحفريات الأثرية، يمكننا أن نستنتج أن الأراضي الحالية لبلجيكا، وكذلك شمال فرنسا، يمكن أن تكون منطقة إنتقال بين الثقافات السلتية والجرمانية. ترتبط كلمة "بلجيكي" ارتباطًا مباشرًا بالإله السلتي بيلينوس (إله النور والوئام والجمال).

جلب يوليوس قيصر، في المجلد الأول من حروب الغال، جحافله إلى "بلاد الغال البلجيكي". منذ ذلك الوقت ميز قيصر بين السلتيين (أو الغال) والأكويتانيين والبلجيكيين. يعتقد قيصر أن الشعوب البلجيكية تنحدر من الألمان. حتى أنه قام بتعداد هؤلاء البلجيكيين الذين ، تحت اسم qui uno nomine Germani") appellantur")

نشأت بعض الشعوب البلجيكية من المناطق الجرمانية شرق نهر الراين ، ولكن يُفترض أنها خضعت لتأثيرات سلتيك قوية، بينما كانت الشعوب الأخرى من أصل سلتيك.

---

[٤٩] تاريخ بلجيكا:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7

من بين القبائل العديدة في إقليم "بلاد الغال البلجيكي" الذين قاوموا الإحتلال الروماني، إعتبر قيصر البلجيكيين أشجع شعوب بلاد الغال. في مقدمة كتابه (*De Bello Gallico* حروب *الغال*) .

تحدث البلجيكي بمصطلحات جرمانية ، متأثرًا بشدة باللهجات السلتية . أصبحت بلاد الغال البلجيكية رسميًا "مقاطعة رومانية" في ٥١م.

ضمن هذا الإطار الإداري ، إنتشرت اللاتينية شيئًا فشيئًا في بلجيكا، بينما اختفت اللغات السلتية تدريجيا وحلت اللاتينية محل اللغات السلتية والجرمانية للشعوب البلجيكية بدءًا من المدن. بقيت اللغات السلتية في الريف، على الأقل حتى وصول المسيحية.

الفرع الثاني: بداية الحد اللغوي[٥٠]

في أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع، تقدمت الشعوب الجرمانية من الشرق إلى الغرب وتم دفع السلتيين للخلف باتجاه نهر الدانوب وعبروا نهر الراين، في المقابل استقر الفرنجة بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن تاريخ قدوم الفرنجة الى هذه المناطق لا يزال غير معروف، فهم استقروا في موجات متتالية ، لا سيما في المكان الذي أصبح فلاندرز لاحقا (في الشمال) ؛ احتفظ الفرنجة بلغتهم الجرمانية.

يقال إن الفرنجة هم الذين أطلقوا اسم والون (المشتق من والها ، الإسم الفرانكي لقبيلة سلتيك من ناربون غول ولكن هذا الإسم يعني أيضًا "الأجانب") لسكان هذه المنطقة من جنوب بلجيكا. بعد ذلك ، كان السكان الفلمنكيون قد أطلقوا عليهم نفس الإسم (وال) وبدون أي وعي "وطني" ، ولدت الوالونية في الجنوب ما أصبح فيما بعد "والونيا".

---

[50] Language, Truth, and LogicWikipedia site:ar.wiki5.ru

https://www.constituteproject.org/constitution/Belgium_2012?lang=ar

وهكذا، فإن Flemings و Walloons في بلجيكا لهما في الواقع نفس الأجداد وينتمون جزئيًا إلى نفس الشعوب. لذلك لم يظهر نوع من "الحدود اللغوية" تدريجيًا إلا في العصور الوسطى بين المجتمعين الفلمنكي والوالوني في بلجيكا الحالية، مع هامش كبير مختلط على طول الحدود اللغوية الحالية.

كانت عواقب معاهدة فردان[٥١] كبيرة بالنسبة لبلجيكا، حيث قسمت الحدود السياسية الإقليم على طول محور الشمال والجنوب المقابل في جزء كبير منه لنهر ليسكاوت.

تم التنازل عن أرتوا وجزء من فلاندرز وهاينو لفرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل النظام الإسباني، أشار رسامو الخرائط إلى هولندا تحت اسمين: ***Belgica Foederata*** ("بلجيكا الإتحادية") للمقاطعات الشمالية وبلجيكا ***ريجيا*** ("بلجيكا الملكية") للمقاطعات الجنوبية ، بلجيكا المستقبلية.

من الواضح أن المقاطعات الجنوبية أي هولندا الإسبانية، لم تشارك في هذا التوحيد اللغوي للمقاطعات الشمالية، الأمر الذي جعل اللهجات المحلية بالية. بينما أصبحت الهولندية المرجع الطبيعي في الشمال استمرت الفلمنكية الجنوبية في الإنتشار في فسيفساء من اللهجات الإقليمية. بالنسبة لفلاندرز، ترك هذا التشرذم اللغوي عواقب وخيمة في بلجيكا المستقبلية، التي فضلت الفرنسية. منذ فترة بورغوندي، كانت الفرنسية بالفعل لغة المركبات لمعظم النبلاء وكانت بمثابة لغة إدارية. ظلت اللغة الهولندية الشمالية غير معروفة إلى حد ما في فلاندرز، حيث كان يتحدث بها الناس فقط بأشكال مختلفة من اللهجات. ومع ذلك، تمت كتابة الوثائق الرسمية المحلية باللغة الهولندية أو برابانت في فلاندرز وهولندا الحالية، وبالفرنسية في والونيا الحالية. أما بالنسبة لمدينة بروكسل، فقد كان غالبية سكانها يتحدثون لغة برابانت، وهي لغة قريبة من الفلمنكية وتستخدم بالفعل في أعلى مستويات المجتمع، وخاصة بين طبقة النبلاء والطبقة الوسطى العليا. لكن بروكسل كانت أيضًا موطنًا لأقلية ناطقة بالفرنسية، لأنها كانت لغة القوة، التي كانت لغة الحكام العامون الذين سكنوا المدينة. أشر

[٥١] ماني صالح ، معاهدة فردان ... الإتفاقية التي قسمت الإمبراطورية الكارونجية، مقال منشور على:
https://mashrabya.com/type/blog/195

إستخدام اللغات إلى أقلية غنية وناطقة بالفرنسية تتعايش مع كتلة فلمنكية فقيرة وأمية. بين هذين الطرفين نمت برجوازية تجارية وحضرية ثنائية اللغة.

الفرع الثالث: سياسة الفرنسا[52]

بموجب قانون ٢٥ أكتوبر ١٧٩٥ ، فتحت الإدارة الفرنسية مدرسة ابتدائية في كل كانتون وكذلك مدرسة ثانوية في كل قسم. في ظل "النظام الفرنسي" كانت تجري كتابة جميع المعاملات العامة طوال فترة عام، باللغة الفرنسية.

إن إحتلال القوات الفرنسية أثار حفيظة سكان البلد الفلمنكي. في تقرير للمفوض الثوري الفرنسي يوضح تحول كافة الرأي العام إلى: "كل شيء ضد الفرنسيين" ... خاصة في البلدان الفلمنكية حيث عادت الثورات بشكل دوري. كانت عمليات القمع مروعة في فلاندرز حيث ذبح الفرنسيون قرى بأكملها

فرضت فرنسا التجنيد الإجباري في جيوشها على الأراضي المحتلة. ساهم هذا الإجراء بشكل كبير في الثورة الفلمنكية، لأنه ألغى أحد امتيازات جنوب هولندا، والتي نصت على أن بونابرت لا يمكنه تجنيد الجنود إلا من خلال التجنيد الطوعي.

الفرع الرابع: المنافسة بين الهولندية والفرنسية

واجهت السياسة الملكية الهولندية معارضة قوية بشكل متزايد، فإن الرفض لم يأتي فقط من الجنوب: في فلاندرز أيضًا، كان يُنظر إلى اللغة الهولندية على أنها لغة أجنبية، لأنها كانت كذلك. من جانبهم، كانوا مرتبطين جدًا بلهجاتهم المحلية، التي إستمر الفلمنكيون في التحدث بها، بينما البرجوازية الفلمنكية الغنية فضلت استخدام الفرنسية، التي ظلت اللغة العالمية الحقيقية في ذلك الوقت.

---

[٥٢] محمد بو علام عصامي، مصطلح – البرجوازية – وإسقاطه على الطّبقات الغنيّة في المجتمع المدني، مقال منشور على: https://web.archive.org/web/20200901050843/https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=283402

ساهمت التسويات بين البرجوازية الوالونية والفلمنكية الى إنشاء بلجيكا الحديثة، أي النخبة الكاثوليكية المحافظة (النبلاء ورجال الدين) والفرنسيون والبرجوازية الليبرالية. من الواضح أنه على الرغم من نجاح ثورة عام ١٨٣٠ فقط لأن رجال الدين الأدنى، في كل من فلاندرز والونيا، دعموا عدم ثقة رجال الدين الأعلى والبرجوازية والنبلاء تجاه ملك هولندا.

بعد وقت قصير من إعلان الثورة في فرنسا (يوليو ١٨٣٠)، ولكن بدون أي صلة حقيقية بها، بدأت "الثورة البلجيكية" في بروكسل في ٢٥ أغسطس التالي. سقطت بروكسل بأيدي البرجوازية والحرس البرجوازي، ومن ثم إمتدت الى باقي المناطق. في ٤ أكتوبر ١٨٣٠، أعلنت حكومة مؤقتة شكلت من الكاثوليك والليبراليين، إستقلال بلجيكا عن هولندا، والسبب الأول في ذلك رغبة الناطقين بالفرنسية والذين هم من البورجوازيين والنبلاء بالإستقلال عن هولندا الأقرب إلى الفلمنكيين.

المطلب الثالث: تطور النظام اللغوي في بلجيكا[53]

اللغات المعنية هي اللهجات المحلية أولاً، ثم الفرنسية والهولندية. اللغة الهولندية المكتوبة فقط هي التي صمدت أمام الفرنسية ، ولكن تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل السكان الفلمنكيين. من جانبها، كانت مدينة بروكسل حالة خاصة، لأنها كانت تضم في ذلك الوقت حوالي ١٥٪ من الناطقين بالفرنسية. كما هو الحال في جميع المدن الأخرى في فلاندرز، فقد كانت الطبقات العليا من السكان الأصليين وأقلية صغيرة من المهاجرين الفرنسيين الذين سيطروا بلغتهم على المدينة من خلال إعتماد اللغة الفرنسية كلغة معتمدة في المعاملات الإدارية، وسيطرة الفرنسيين على كافة الوظائف والأعمال الكبرى ما دفع بالفلمنكيين الى التحول للغة الفرنسية، التي أصبح يشكل الناطقون بها ما نسبته أكثر من ٨٥٪ من سكان بركسل.

---

[53] Stefaan van der Jeught, Territoriality and freedom of language: the case of Belgium, Current Issues in Language Planning (2016).
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14664208.2016.1243883

الفرع الأوّل: الهولندية

اللغة الهولندية هي اللغة الأولى لهولندا وما زالت تثير بوضوح العدو البرتقالي. عارض العديد من البلجيكيين إستخدامها، حتى بين السكان الفلمنكيين الذين كانوا أكثر دراية بالهولندية بسبب القرب اللغوي. لم يرد الفلمنكيون البلجيكيون "الهولندية"، وهو مصطلح شائع للإشارة إلى اللغة الهولندية، وذلك لسببين رئيسيين: من ناحية، تم فرض هذه اللغة عليهم في الماضي من قبل ويليام الأول، ومن ناحية أخرى، كانت الهولندية لغة البروتستانت المصلحون. شعر رجال الدين البلجيكيون (رجال الدين الأعلى والأدنى أيضًا) بأن اللغة الهولندية وسيلة لتوسيع الكالفينية. يعتبر جان فرانسوا ويليمز (١٧٩٣-١٨٤٦) اليوم أب الحركة الفلمنكية. لقد عمل حقًا من أجل اعتماد "الهولندية" كلغة موحدة بدلاً من اللهجات المحلية المختلفة في شمال بلجيكا. حصل كل من J.-F Willems and Canon Jan Baptist David من الحكومة في عام ١٨٣٩ على إذن بإنشاء لجنة مواءمة مع إصلاح، **Siegenbeek** أحد مؤلفي القاموس الذي إعتمده الهولنديون ليخلقوا في فلاندرز شكلاً مستقلاً للغة، على أساس اللهجات المستخدمة. وافقت اللجنة على التوافق مع الشكل اللغوي لـ **Siegenbeek**، الذي اعتبر إنجازاً عظيماً[٥٤].

الفرع الثاني: الفرنسيّة

عند إنشاء الدولة البلجيكية في عام ١٨٣٠، نص الدستور الأول على دولة موحدة، بدون لغة رسمية معترف بها. كما نص على دولة مركزية قوية من أجل محاربة الخصوصيات وتعزيز وحدة البلاد. نصت المادة ٢٣ على النحو التالي: يعد إستخدام اللغات إختياريا في بلجيكا. ومع ذلك، كان ينظر إلى الفرنسية، عن صواب أو خطأ من قبل النخب الحاكمة كعامل للوحدة الوطنية وعامل للإستقلال عن هولندا. ومع ذلك، لم تكن الفرنسية لغة الأغلبية في المملكة ولم تكن شائعة جدا، بالإضافة أنها لم تكن معروفة حتى من قبل الملك،

---

[54] Stefaan van der Jeught, Territoriality and freedom of language: the case of Belgium, Current Issues in Language Planning (2016).
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14664208.2016.1243883

الذي تحدث أولاً بالألمانية ثم بالإنجليزية ثم بالفرنسية. لكن هذه اللغة كانت اللغة الوحيدة المعترف بها في كل مكان في بلجيكا: سواء في الجيش أو العدالة أو الإدارة، كانت الفرنسية ضرورية للعمل في بلجيكا.

في المقابل نص مرسوم الحكومة المؤقتة الصادر في ١٦ نوفمبر ١٨٣٠ على أن النشرة الرسمية لقوانين الحكومة وأفعالها يجب أن تُنشر باللغة الفرنسية (المادة ١).

بعبارة أخرى ، إقترح مرسوم ١٨٣٠ نوعًا معينًا من ثنائية اللغة ، على الرغم من عدم توازنها لصالح اللغة الفرنسية. في أعقاب الإستقلال، إستخدمت المدارس، والإدارات الحكومية والبلدية، والمحاكم، وما إلى ذلك، اللغة الفرنسية فقط في الإجراءات الرسمية، وتم التخلي عن اللغة الهولندية، والتي تم تخفيض تصنيفها. كانت اللغة الفرنسية هي لغة الطبقات المهيمنة، سواء بين الفلمنكيين والولونيين. وهكذا تحدثت الطبقة الأرستقراطية والبرجوازية بالفرنسية، بينما كان الناس يتحدثون الفلمنكية أو الوالونية أو برابانت أو اللهجات المحلية المختلفة الأخرى.

الفرع الثالث: الألمانيّة

تضم المنطقة الناطقة بالألمانية تسع بلديات: هذه البلديات التسع هي جزء من مقاطعة لييج ، والتي تشكل نفسها واحدة من خمس مقاطعات في منطقة والون. تم إنشاء الحدود اللغوية في عام ١٩٦٣، التي تفصل بين هذه البلديات التسع حيث اللغة الألمانية هي اللغة الرسمية ضمن المنطقة الناطقة بالفرنسية [٦٢].

المجتمع الناطق بالألمانية، كيان فيدرالي بحد ذاته، هو لاعب يتم تهميشه أحيانًا في اللعبة السياسية أثناء الإصلاحات المؤسسية .تم تعديل القانون العادي الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ الذي ينظم السلطات في المجتمع الناطق بالألمانية بعد ثلاث سنوات من الإصلاح الرئيسي لعام ١٩٨٠ الذي أدى إلى إنشاء المجتمعات الفرنسية والفلمنكية[55].

[55] Stefaan van der Jeught, Territoriality and freedom of language: the case of Belgium, Current Issues in Language Planning (2016).

في المنطقة الناطقة بالألمانية، اللغة الرسمية هي الألمانية ويتم توفير نظام التسهيلات في البلديات للناطقين بالفرنسية. دعت "مجموعة الـ ٢٨"، وهي مجموعة من البرلمانيين، بمبادرة من حكومة إيسكنز الرابعة، إلى الإعتراف في الدستور بوجود ثلاث مجتمعات ثقافية: الفرنسية والهولندية والألمانية.

على الرغم من أن الإصلاحات السابقة قد أعطت بالفعل الدولة البلجيكية بعض خصائص الدولة الفيدرالية، إلا أن إصلاح عام ١٩٩٣ هو الذي أكد هذا التطور: الدستور أعلن بعد ذلك أن "بلجيكا دولة اتحادية تتكون من مناطق ومجتمعات" (المادة ١). منذ تعديل الدستور في هذه المناسبة، تم تحديد إختصاصات المجتمع الناطق بالألمانية في المادة ١٣٠.

جميع البلديات في المنطقة الناطقة بالألمانية هي بلديات ذات وضع خاص، يخضع إستخدام اللغات للسلطة الفيدرالية، باستثناء ما يتعلق بالتعليم، حيث تم منح هذا الإختصاص للمجتمع الناطق بالألمانية.

في المحصلة على الرغم من أن بلجيكا فيها ثلاث لغات رسمية ، إلا أن الألمانية لا تتمتع بنفس المكانة التي تتمتع بها الهولندية والفرنسية.

الفرع الرابع: الحرب اللغوية

بإختصار، أثبت الوضع الدستوري الذي طرحه المتحدثون الفرنسيون في بروكسل أنه غير ملائم لتطلعات الحركة الفلمنكية الوليدة، لأنه تم إعتماد لغة رسمية واحدة فقط، وهي الفرنسية، فبدأت الخلافات اللغوية في وقت مبكر من عام ١٨٣١ حين احتج الفلمنكيون على أحادية اللغة للدولة البلجيكية وعلى "أولئك الذين يريدون إبعاد لغة الشعب". برزت جميع أنواع الجمعيات الفلمنكية، غالبًا ما تكون متشددة للغاية ، وأحيانًا ذات نزعة برتقالية (مؤيدة لهولندا)، وهاجموا في بعض الأحيان موظفي الخدمة المدنية الناطقين بالفرنسية، وأحيانًا الملصقات أحادية اللغة ، وأحيانًا المدارس ... باختصار، بدأت الحركة الفلمنكية مبكرًا عن "الحرب اللغوية"، خاصة بسبب المدارس. كما نشطت المؤتمرات الأدبية الهولندية، المواءمة مع إصلاح

---

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14664208.2016.1243883

Flemings ("الهولندية ")، بدلاً من إنشاء لغة فلمنكية معينة. في الوقت الحاضر، يقدم Siegenbeek قرار اللجنة التي أنشأتها الحكومة البلجيكية كتأكيد لوحدة اللغة. في مواجهة مثل هذا الخيار، لم يكن أمام البرجوازية الناطقة بالفرنسية أي بديل عمليًا سوى إقتراح شكل معين من ثنائية اللغة في كل مقاطعة من مقاطعة فلاندرز. كان من الممكن أن يشكل مثل هذا الإجراء بالنسبة للجماهير الفلمنكية والوالونية شكلاً من أشكال الإعتراف بخطابهم المحلي، بما يكفي للإدعاء بعدم وجود فلمنكي موحد أو اللجوء إلى الهولنديين من خارج هولندا).

المبحث الثاني: المستويات الثلاثة للدولة في بلجيكا

تقسم السلطة في بلجيكا الى ثلاث مستويات :حكومة فيدرالية، وحكومة إقليمية، وحكومة تجمعات لغوية[٥٦].

المطلب الأوّل: الدولة الفدرالية[57]

المستوى الأوّل للدولة :

كان الدستور البلجيكي الأول شديد المركزية إذ زود الدولة المركزية بسلطة قوية، من أجل محاربة الخصوصية وتعزيز وحدة البلاد. كانت اللغة الرسمية الوحيدة في ذلك الوقت هي الفرنسية اللغة الوحيدة التي يتم التحدث بها في الإدارة والعدالة والتعليم والجيش بالإضافة الى عالم الأعمال.

ظهرت الحركة الفلمنكية كرد فعل على التمييز اللغوي المفروض على "الأشخاص" الذين لا يعرفون الفرنسية وكان وصولهم إلى العدالة والتعليم والثقافة محدود.

---

[٥٦] الدستور البلجيكي، منشور على :

https://www.constituteproject.org/constitution/Belgium_2014?lang=ar

[57] Fedasil Belgian:

https://www.fedasilinfo.be/ar/st-hkwmat-fy-bljyka

لم تحصل "الحركة الفلمنكية" حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر على القوانين اللغوية الأولى التي فرضت في المقاطعات الفلمنكية ثنائية اللغة (وبالتالي إمكانية التحدث باللغة الفلمنكية) في المسائل القضائية (١٨٧٣)، في الدولة والإدارة (١٨٧٨) وفي المدرسة الإعدادية (١٨٨٣). لم يتم قبول اللغة الهولندية كلغة رسمية ثانية لبلجيكا حتى عام ١٨٩٨، أي أن اللغتين اكتسبتا نفس القيمة القانونية ولكن لم يتم ترجمة الدستور البلجيكي رسميًا إلى اللغة الهولندية حتى عام ١٩٦٧، أي بعد ١٣٧ عامًا من تأسيس الدولة.

رفضت والونيا فكرة "بلجيكا ثنائية اللغة" وبالتالي فهي تعارض، منذ نهاية القرن التاسع عشر، توسيع ثنائية اللغة على أراضيها. ما أدى إلى تطور الحركة الفلمنكية نحو متطلبات أحادية اللغة الإقليمية. في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩٣٢)، اكتسب الهولنديون نفس الموقف القانوني في فلاندرز مثل الفرنسيين في والونيا ، في حين أصبحت بروكسل والإدارة المركزية للدولة ثنائية اللغة.

تم ترسيم حدود المناطق على أساس التعداد الوطني الذي أدرج فيه سؤال يتعلق بالإنتماء اللغوي (كان على السكان التصريح باللغة التي يتحدثون بها).

منذ الستينيات، باتت إشكالية اللغة بين المتحدثين بالفرنسية والمتحدثين بالهولندية (ما يسمى بالإنقسام المجتمعي) قضية سياسية رئيسية. منذ تلك اللحظة تم التعبير عن التوترات المجتمعية بشكل مكثف وترجمتها سياسيًا، مما أدى إلى تحول جزري في البلاد: فدرالية الدولة البلجيكية.

في عام ١٩٦٢، تم تحديد الحدود اللغوية بين المناطق بشكل نهائي، بعد أن حصل الفلمنكيون على إزالة مسألة إستخدام اللغات من التعداد السكاني.

منذ عام ١٩٧٠، بدأت عملية الفدرالية بالفعل مع أول إصلاح للدولة. نتج عن هذا الإصلاح إنشاء ثلاث مجتمعات لغوية (الناطقة بالهولندية، والفرنسية، والألمانية)، كما أقرت أيضًا القواعد السياسية التي ستحكم أشكال الدولة. تتضمن هذه القواعد خصائص الأسلوب التوافقي لإتخاذ القرار (مفهوم يستخدم لشرح طرق الإدارة السلمية للمجتمعات المنقسمة والتي تتميز بشكل خاص بالإدارة عن طريق التسوية وبالتالي ، فإنه ينص على

أن تتكون الحكومة الفيدرالية بالتساوي من الناطقين بالفرنسية والمتحدثين بالهولندية (باستثناء رئيس الوزراء ووزراء الخارجية).

في عام ١٩٨٠، أدى الإصلاح الثاني إلى إنشاء ثلاث مناطق: فلاندرز، والونيا ومنطقة العاصمة بروكسل (BCR). في عام ١٩٨٨، خلال الإصلاح الثالث للدولة ، كانت منطقة العاصمة بروكسل قادرة حقًا على تأسيس نفسها والبدء في الإنفصال الى مقاطعة مستقلة. في عام ١٩٩٣، أتاح الإصلاح الرابع بشكل خاص تأكيد الطابع الفيدرالي للدولة البلجيكية في الدستور.

يجب ألا ننسى المجتمع اللغوي الثالث في البلد: المتحدثون باللغة الألمانية. في الواقع ، بعد الحرب العالمية الأولى، تم إلحاق الكانتونات الألمانية (Eupen)، Malmédy ، (Saint–Vith ببلجيكا. اعتبارًا من ١ يناير ١٩٢٦ ، رأى " نيوبلجيي" (البلجيكيون الجدد) من يوبين ومالميدي أنفسهم يطبقون دستور وقوانين بلجيكا على أنهم بلجيكيون كاملون. أصبحت ألألمانية اللغة الرسمية الثالثة لبلجيكا في عام ١٩٩١ (بعد الفرنسية (١٨٣٠) والهولندية (١٨٩٨)). يعتبر الإعتراف بالمنطقة الناطقة بالألمانية كمجتمع لغوي أحد نتائج إنتقال بلجيكا من دولة وحدوية إلى دولة إتحادية. وأصبحت فيها اللغة الرسمية للإدارة والتعليم والعدالة هي الألمانية. هذه المنطقة موزعة على ٩ بلديات. تبلغ مساحتها الإجمالية ٨٥٤ كيلومتر مربع.

يوجد حاليًا أكثر من ٧٦٠٠٠ نسمة في إقليم المجتمع الناطق بالألمانية ، أي أقل من ١ ٪ من السكان البلجيكيين. بعد أن أصبحت بلجيكا دولة فيدرالية، لم تعد سلطة إتخاذ القرار ملكًا حصريًا للحكومة الفيدرالية والبرلمان الإتحادي، بات ضمان إدارة الدولة من قبل مختلف الهيئات التي تمارس سلطاتها بشكل مستقل في الأمور الخاصة بها: المجتمعات والأقاليم.

المطلب الثاني: المقاطعات الفدرالية

تتفرد الفدرالية في بلجيكا بإزدواجية المناطق والمجتماعات نظرا لتداخل هذه المجتمعات فيما بينها.

الفرع الأوّل: المناطق

يرتبط مفهوم "المناطق" ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الإقليم.

يوجد في بلجيكا ثلاث مناطق: المنطقة الفلمنكية ومنطقة والون ومنطقة العاصمة بروكسل.

- يتوافق إقليم المنطقة الفلمنكية مع المقاطعات الفلمنكية (الجزء الشمالي من البلاد) ؛
- يتوافق إقليم منطقة والون مع المقاطعات الواقعة في والونيا (الجزء الجنوبي من البلاد)
- يتوافق إقليم منطقة العاصمة بروكسل مع ١٩ بلدية في منطقة بروكسل الحضرية.

في الأصل، تم إنشاء المناطق من أجل تلبية مطالب الناطقين بالفرنسية (الوالون وبروكسل) لتكون قادرة على التمتع بالحكم الذاتي في بعض الأمور ذات الطبيعة الإقتصادية، وتولي مسؤولية إستعادة منطقتهم بدلاً من الدولة الموحدة (معظمهم من الفلمنكية).

الفرع الثاني: المجتمعات

يشير مفهوم "المجتمعات" إلى الأشخاص الذين يشكلونها والروابط التي توحدهم، وهي اللغة والثقافة.

بلجيكا لديها ثلاث لغات رسمية: الهولندية والفرنسية والألمانية.

تتكون بلجيكا الحالية من ثلاث مجتمعات: المجتمع الفلمنكي والجماعة الفرنسية والمجتمع الناطق باللغة الألمانية وهي تتوافق مع المجموعات السكانية.

بشكل عام، نحن نتحدث عن:

- الهولندية في شمال البلاد (فلاندرز) وبروكسل
- الفرنسية في جنوب البلاد (والونيا) وبروكسل
- ألألمانية في شرق البلاد، بالقرب من الحدود الألمانية

تمارس الجماعة الفلمنكية سلطاتها في بروكسل وفي المقاطعات الفلمنكية .

يمارس اتحاد والونيا – بروكسل (المجتمع الفرنسي) سلطاته في بروكسل وفي مقاطعات والون، ناهيك عن البلديات الناطقة بالألمانية.

تمارس الجماعة الناطقة بالألمانية سلطاتها في البلديات الناطقة بالألمانية، وكلها تقع في مقاطعة لييج (والونيا).

لذلك فإن بروكسل (على المستوى الإداري) منطقة ثنائية اللغة (الفرنسية / الهولندية) حتى لو كان غالبية سكانها البلجيكيين (أكثر من ٨٥٪) يتحدثون الفرنسية.

إندمجت المنطقة الفلمنكية مع المجتمع الفلمنكي لتشكيل مؤسسة واحدة تمارس الصلاحيات المخولة للمجتمعات والأقاليم: "Vlaamse gemeenschap."

المبحث الثالث: التوافقيّة في بلجيكا وظروف إنجاحها

من أبرز شروط الديمقراطية التوافقية التنوع الديني والعرقي واللغوي وتاريخ حافل من الصراعات والنزاعات على مدى عقود مضت، إلا أن إرادة العيش المشترك تفترض الإعتراف بهذا التنوع دون مستوى الإنصهار المستحيل. إلا أن الصراعات التاريخية بين مكونات المجتمع الواحد، تطبع في الذاكرة التاريخية الجماعية شعور دائم بالقلق من الآخر، يتظهر حينا توتر وعدم إستقرار سياسي يصل أحيانا الى عدم إستقرار أمني، وأحيانا أخرى الى إستقرار مؤقت قصير أو طويل الأمد. ومن أبرز هذه الشواهد على سبيل المثال لا الحصر.

المطلب الأوّل: عوائق وعدم إستقرار التوافقية في بلجيكا

نما العداء الفلمنكي لأي شيء فرنسي بشكل تدريجي. في عام ١٨١٣، كتب محافظ مقاطعة أورث ميكود دومونس، في تقريره أن "الأشخاص الذين لا يتحدثون الفرنسية هم ضدنا بشكل عام . وهكذا كان يستهدف الأطراف الشمالية الشرقية من مقاطعته. على الرغم من أن الفرنسيين لا يشكلون الأكثرية من الشعب البلجيكي، إلا أن النفوذ الفرنسي وقوة بونابارت على الساحة الأوروبية جعل من الوالونيين البلجيكيين في موقع القوة والهيمنة داخل المجتمع البلجيكي على كافة المستويات.

عندما أصبح **بونابارت** القنصل الأول (١٨٠٠-١٨٠٤)، طلب من جميع المسؤولين في فلاندرز أن يكونوا مواطنين فرنسيين. خضع الأساقفة لتغييرات مماثلة وأصبح جميع رجال الدين الأعلى فرنسيين بالتدريج. كان لدى رئيس أساقفة مالينز، جان أرماند دي روكيلور، فكرة إرسال الإكليريكيين الفلمنكيين إلى ليون وباريس أثارت هذه السياسة الكنسية، حسب بعض التخمينات، استياءًا جديدًا بين السكان الفلمنكيين.

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تم ملء الرتب الإدارية والمهنية والإدارية في بلجيكا بالكامل تقريبًا من قبل الجزء الناطق بالفرنسية من السكان، حتى في فلاندرز. احتج آل فلمينغز لفترة طويلة على ما شعروا أنه استبعاد. شكل التنافس بين فرنسا وألمانيا في الفترة ١٨٧٠-١٩١٤ خطراً مستمراً على بلجيكا المحايدة.

تسببت الحرب العالمية الآولى في خسارة ما بين ١٦ و ٢٠ في المائة من الثروة الوطنية. لم تتضرر أجزاء من البلاد بشكل خطير بسبب القتال فحسب، بل قام الألمان بتفكيك صناعة الوالون الثقيلة إلى حد كبير. علاوة على ذلك، فقد العديد من المستثمرين البلجيكيين رؤوس أموالهم في روسيا. وبسبب هذا العداء الألماني للوالون الناطق بالفرنسية تم ضم المقاطعات الناطقة بالألمانية الى المقاطعات الناطقة بالفرنسية مع خسارة ألمانيا للحرب أمام الحلفاء.

أدى التفاوت الإقتصادي المتزايد بين المنطقتين إلى تكثيف الإستياء من نظام الدولة الموحد[٥٨]. كان الوالون بدوره، يخشى أن يهيمن الفلمنكيون الذين هم في طور الإزدهار على الدولة قريبًا. نتيجة للإضرابات الضخمة في والونيا في أوائل عام ١٩٦١، تم تحديد حدود لغوية ثابتة بموجب قانون صادر عن البرلمان في ١٩٦٢-١٩٦٣، وتم وضع ترتيب خاص جديد للمنطقة ثنائية اللغة حول بروكسل. كما أعطت المنطقة الحضرية ثنائية اللغة بروكسل مكانة منطقة مستقلة ثالثة مع إدارتها الخاصة وغيرت بلجيكا صراحة إلى دولة فيدرالية.

في عام ٢٠٠٧، تم التشكيك في استمرار وجود بلجيكا الفيدرالية بعد فشل الديمقراطيين المسيحيين الفلمنكيين ، الفائزين في الإنتخابات البرلمانية في يونيو، في تشكيل إئتلاف حاكم.

في غضون ذلك ، أعرب بعض البلجيكيين بسخرية عن العزاء في استحواذ بلدهم على الرقم القياسي العالمي الحديث لعدد الأيام التي قضاها دون حكومة رسمية. بعد حوالي ٥٣٠ يومًا بدون حكومة.

---

[٥٨] Disparity Definition & Meaning | Britannica Dictionary

المطلب الثاني: إنعكاس الإستقرار الإقليمي ضمن الإتحاد الأوروبي على الداخل البلجيكي.

لا يخفى على أحد أن أعداء الأمس ألمانيا وفرنسا، اللذين اشعلا سلسلة من الحروب العنصرية والدينية داخل القارة الأوروبية تتوجت بحربين عالميتين لم ترحم البشر كما الحجر. يجتمعان اليوم بالإضافة الى هولندا وطبعا بلجيكا بعلاقة شبه فدرالية تحت قبة الإتحاد الأوروبي، تجمعهم أفضل العلاقات من خلال الحدود المفتوحة أمام البضاعة والأفراد والعملة الموحدة والإنتخابات البرلمانية الأوروبية الواحدة. إن هذا التقارب بين الدول الأوروبية من الطبيعي أن ينعكس على الداخل البلجيكي إستقرارا بين المكونات اللغوية التي تشكل النسيج البلجيكي. لقد اضطلعت بروكسل بشكل متزايد بدور "عاصمة أوروبا" الإدارية، ربما ذلك بسبب هذا التنوع اللغوي في بلجيكا الذي لطالما كان يعكس الصراع التاريخي الفرنسي الألماني والفرنسي الهولندي، لتكون بلجيكا نموزج العيش المشترك للإتحاد الآوروبي، بعد أن كانت ساحة المعارك ألأوروبية.

المطلب الثالث: التكوين العرقي واللغوي لبلجيكا

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تم ملء الرتب الإدارية والمهنية في بلجيكا بالكامل تقريبًا من قبل الجزء الناطق بالفرنسية من السكان، حتى في فلاندرز [59]. احتج آل فلمينغز لفترة طويلة على ما شعروا أنه استبعاد متوسط لغتين فليمنغ من المشاركة الفعالة في التعاملات اليومية المتعلقة بالقانون والطب والإدارة الحكومية والتوظيف الصناعي[60]. بعد أن اكتسب الفلمنكيون تدريجيًا قوة عددية وسياسية أكبر، أجبروا في نهاية المطاف على إجراء إصلاحات أنشأت فلاندرز كمنطقة واحدة تتحدث اللغة الفلمنكية، ووفرت للفلمنجز إمكانية الوصول إلى القوة السياسية والإقتصادية، وأقامت درجة من الحكم الذاتي الإقليمي. ومع ذلك، كانت لا تزال هناك العديد من الخلافات والكثير من الحقد بين البلجيكيين الناطقين بالفرنسية والفلمنكية.

---

59 Flanders | Medieval Principality, Historical Region & European Culture | Britannica

60 Public administration | History, Examples, Types, & Principles | Britannica

الإختلافات بين اللغة الهولندية التي يتم التحدث بها في فلاندرز والتي يتم التحدث بها في هولندا صغيرة نسبيًا في النطق والمفردات في الكتابة، كان الفلمنكيون ينظرون إلى اللغة الهولندية الشمالية باعتبارها لغة "أجنبية. لكن التحضروالتعلم وتأثير وسائل الإعلام الإلكترونية جعلت الهولنديين من فلاندرز أقرب إلى هولندا. على الرغم من أن وضع اللغة الهولندية قد تحسن بالفعل في بلجيكا، إلا أن دراسة استقصائية واسعة النطاق أجريت مؤخرًا في بروكسل توصلت إلى بعض الإستنتاجات المذهلة: لا يزال غالبية السكان الناطقين بالفرنسية يجدون أن اللغة الهولندية ليست لغة جميلة. المعلومات البليغة بنفس القدر هي أن غالبية التلاميذ في التعليم الثانوي الناطق بالفرنسية لا يختارون اللغة الهولندية كلغة ثانية.

المطلب الرابع: ترسيم المناطق اللغويّة وتحديد الحدود

يترتب على مبدأ الإقليمية هذا عدم منح الحقوق للأقليات اللغوية المعنية. في عام ١٩٣٢، تم التخلي عن النخبة الناطقة بالفرنسية في فلاندرز. لقد فقدوا كل الحماية القانونية في المجال العام الفلمنكي واضطروا إلى الاكتفاء بحقوق لغوية فردية بحتة في المجال الخاص. خلال السنوات العشر التي تلت ذلك، أزيلت بقية تدابير الحماية للأقلية (التي كان لها مدارسها الخاصة وجامعة في لوفين). تسبب قرار نقل الكليات الناطقة بالفرنسية في جامعة لوفان، وهي مدينة تقع في الجزء الناطق بالهولندية من بلجيكا، إلى والون برابانت (١٩٦٨) في مواجهة واستقطاب.

عندما تنتشر أحادية اللغة، في كل من القطاعين العام والخاص، يكون من السهل جدًا على التيارات دون الوطنية أن تتطور داخل المناطق اللغوية التي تسعى للتعبير عن نفسها سياسيًا في الفيدرالية أو الكونفدرالية أو حتى الإنفصاليين. وبالتالي، يمكن أن يُعزى ميلاد النموذج الفيدرالي البلجيكي جزئيًا إلى قوانين اللغة لعام ١٩٣٢ ، والتي كانت تستند إلى المبدأ التالي: يجب أن تكون لغة المنطقة هي لغة المركبات. علاوة على ذلك هو ما جعل من الممكن على المدى الطويل تعزيز الفيدرالية. لا يمكن تطبيق النظام الفيدرالي إلا إذا كانت هناك خطوط ترسيم صارمة.

المطلب الخامس: مشاكل اللّغة في المناطق الحدوديّة[٦١]

إن ترسيم الحدود هو إستراتيجية تؤدي إلى خلق مناطق إشكالية. على طول الحدود تنشأ مناطق إنتقالية تعيش فيها الأقليات والمجموعات اللغوية المختلطة. يمكن أيضًا للمجموعات التي تتحدث لغة أخرى أن تسبب مشاكل في أماكن أخرى. بعبارة أخرى، لا تضمن الحلول الإقليمية بأي حال من الأحوال تعايشًا خالٍ من النزاعات للمجتمعات الثقافية اللغوية.

عادة ما تشكل تركيزات المتحدثين باللغات ذات الوضع "الأدنى" في منطقة اللغة المهيمنة أو في المناطق الحدودية مشكلة أقل. منذ الجيل الأول، تتم عمليات الإستيعاب ولا يزال الجيل الثالث مندمجًا تمامًا في كل مكان تقريبًا في مجتمع اللغة الأساس كان هذا هو الحال بالنسبة لعشرات الآلاف من الفلمنكيين الذين كانوا في القرن التاسع عشر من القرن الماضي إلى المدن الصناعية في والونيا. لم تُمنح هذه الأقلية البروليتارية الفلمنكية حقوقًا لغوية، وفي عام ١٩٣٢، عندما تم إدخال مبدأ الإقليمية، لم تعد هناك حاجة لأخذ هذه المجموعة في الإعتبار.

نحن نعرف في التاريخ أمثلة كافية للسلوك الوحشي للمجتمعات اللغوية تجاه أقلياتها، خاصة عندما يتعلق الأمر أيضًا بالاختلافات الدينية. إن استخدام آليات التهدئة هو بالطبع شكل أكثر إنسانية للحكم. قد تكون التسهيلات اللغوية للمتحدثين بلغة أخرى، على سبيل المثال، ذات طبيعة جماعية، وقد يتم التحكم في ثنائية اللغة في القطاع العام، ولا يستطيع المتحدث بلغة أخرى في هذه الحالة أن يُسمع في لغته فقط كفرد خاص.

---

[61] https://studyshoot.com/_/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%88%D9%82%D8%A9/

من السهل أن نفهم سبب عدم رغبة معظم متحدثي اللغة المرموقة في ذلك. نحن نعلم أن هاتين وجهتي النظر المختلفتين هما أيضًا أصل النزاعات في الكوميونات مع المرافق والكوميونات الأخرى على حافة فلاندرز. عدد لا يحصى من الناطقين بالفرنسية الذين غادروا بروكسل ليستقروا في هذه البلديات يعتبرونها امتدادًا طبيعيًا لبروكسل، حيث يجب إنشاء نفس الوضع اللغوي كما في بروكسل.

المطلب السادس: مشاكل اللغة في العاصمة المشتركة[٦٢]

لدى المجتمعين اللغويين رأس مال مشترك، حيث يعيش الأعضاء معًا ويختلطون – وهي ظاهرة ليست فريدة من نوعها – وهذه المنطقة من التنوع اللغوي هي أيضًا مصدر للصراع. اللامركزية الإقليمية أمر مستحيل بالفعل، خاصة وأن السكان يشملون أيضًا مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يتحدثون الهولندية والفرنسية، وكذلك المتحدثين بلغة أخرى، والتي يصعب تطبيق الحلول الجماعية عليها. قد يفترض هؤلاء بالفعل إدخال القوميات الفرعية، حيث تجمع إحداها بين المتحدثين الفلمنكيين والمتحدثين الفرنسيين الآخرين، وهؤلاء الأشخاص الذين ينتشرون بين هاتين اللغتين أو يتحدثون لغة أخرى ليسوا مستعدين تقريبًا للسماح لأنفسهم بفرض هكذا حل. ومع ذلك، هناك نوع من الفيدرالية الشخصية، بقدر ما حصلت الأقلية على حقوق تطوير هويتها الثقافية اللغوية. في بروكسل، عمّق الفلمنكيون هذا الشكل من الفيدرالية وأقاموا شبكة واسعة في المجالات التربوية والثقافية. وقد أدى ذلك أيضًا إلى نموذج بروكسل: يدعم كل مجتمع من خلال مؤسساته الخاصة (اللجنة (cocof) communautaire francophone لبروكسل الناطقة بالفرنسية، Vlaamse (vgc) Gemeenschapscommissieلبروكسل الناطقين بالهولندية) هويتها الثقافية اللغوية. في العاصمة، مكان التقاء الطائفتين اللغويتين، لكل من الطائفتين مكان مكافئ.

---

[62] https://studyshoot.com/_/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%88%D9%82%D8%A9/

في استراتيجية ثنائية اللغة هذه، يجب أن يكون هذا التكافؤ أيضًا أفصح. في الحياة العامة ، يتم وضع اللغتين على قدم المساواة، إما من خلال ثنائية اللغة الفردية أو من خلال تنظيم قسمين يتكونان من موظفين مدنيين أحاديي اللغة. بين هذين الحلين، هناك بالطبع نماذج أخرى يمكن أن ترتبط بإستراتيجيات مختلفة. في بروكسل، تم إختيار نموذج مشترك: على مستوى البلديات، تهيمن ثنائية اللغة الفردية لموظف الخدمة المدنية الذي هو على اتصال مع الجمهور، على المستوى الإقليمي على مستوى الخدمات ثنائية اللغة. يفضل المتحدثون بالفرنسية هذه الصيغة الأخيرة، ليس فقط لأنها تفرض التزامًا ثنائي اللغة الفردي بأقل قدر ممكن، ولكن لأنها تجعل من الممكن أيضًا مراعاة موقف الأقلية للمتحدثين باللغة الهولندية في بروكسل. في الجانب الوالوني الناطق بالفرنسية وبروكسل، التزموا بشدة بالدفاع عن المصالح اللغوية للناطقين بالفرنسية ولم يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات للمدافعين عن اللغة غير المهيمنة. ومع ذلك، نجح القوميون الفلمنكيون بعد ذلك في ممارسة الضغط على الشعب الفلمنكي الجاهز للتسوية ، والذين كانوا حاضرين بشكل أساسي في الأحزاب التقليدية (الكاثوليك والاشتراكيين والليبراليين. منذ الستينيات، عندما بدأ الجانبان الفلمنكي والوالوني يفكران في المصطلحات الفيدرالية، أصبحت القضية اللغوية عنصرًا في عملية الفدرالية.

المطلب السابع: نموذج الإجماع في بلجيكا وتوزيع السطات بشكل عادل[٦٣]

يمكن وصف نموذج الإجماع للديمقراطية من حيث عشرة عناصر تقف في تناقض حاد مع كل من الخصائص العشر لنموذج وستمنستر. بدلاً من تركيز السلطة في أيدي الأغلبية، يحاول نموذج الإجماع مشاركة السلطة وتفريقها وتقييدها بعدة طرق.

الفرع الأوّل: السلطة التنفيذيّة

المشاركة في حكومات ائتلافية واسعة. على النقيض من ميل نموذج وستمنستر لتركيز السلطة التنفيذية في حكومات ذات أغلبية حزب واحد، فإن مبدأ الإجماع هو السماح لجميع الأحزاب المهمة أو معظمها

[63] حافظ إبراهيم مالك، المؤسسات السياسية الرسمية والنظام في مملكة بلجيكا، كتاب منشور على:
https://www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH/article/view/2593

بمشاركة السلطة التنفيذية في ائتلاف واسع. يقدم الدستور البلجيكي مثالاً على طلب رسمي يتضمن السلطة التنفيذية ممثلين عن المجموعات اللغوية الكبيرة. لسنوات عديدة ، كان من المعتاد بالفعل تشكيل حكومات بأعداد متساوية تقريبًا من الوزراء الذين يمثلون الأغلبية الناطقة بالهولندية والأقلية الناطقة بالفرنسية. أصبحت هذه قاعدة رسمية في عام ١٩٧٠، وينص الدستور الفيدرالي الجديد مرة أخرى على أنه "مع استثناء محتمل لرئيس الوزراء ، فإن مجلس الوزراء يضم نفس العدد من الأعضاء الناطقين بالفرنسية مثل الأعضاء الناطقين بالهولندية" (Alen and Ergec 1994)[٦٤].

الفرع الثاني: ميزان القوى التنفيذية

بلجيكا لديها شكل برلماني للحكومة تعتمد على ثقة الهيئة التشريعية ، كما هو الحال في ثلاثة نماذج أولية لنموذج وستمنستر. ومع ذلك ، فإن الحكومات البلجيكية ، غالبًا ما تكون تحالفات واسعة وغير متماسكة، إلى حد كبير لأنها ليست مهيمنة على الإطلاق مثل أعضاء وستمنستر، وتميل إلى أن يكون لها علاقة حقيقية مع البرلمان. حقيقة أن الحكومات البلجيكية غالبًا ما تكون قصيرة العمر تشهد على وضعها الضعيف نسبيًا: من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥، على سبيل المثال ، كانت هناك ست حكومات تتكون من ائتلافات مختلفة متعددة الأحزاب – بمتوسط عمر لمجلس الوزراء حوالي عامين ونصف فقط.

[64] حافظ إبراهيم مالك، المؤسسات السياسية الرسمية والنظام في مملكة بلجيكا، كتاب منشور على:
https://www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH/article/view/2593

الفرع الثالث: نظام التعدديّة الحزبيّة[٦٥]

تتمتع بلجيكا بنظام متعددة الأحزاب. حتى أواخر الستينيات، كانت بلجيكا تتميز بنظام ثلاثي الأحزاب يتألف من حزبين كبيرين – الحزب الديمقراطي المسيحي والاشتراكيين – والليبراليين متوسطي الحجم. ولكن منذ ذلك الحين، انقسمت هذه الأحزاب الرئيسية على أسس لغوية ، وحققت عدة أحزاب لغوية مكانة بارزة ، مما أوجد نظامًا شديد التعددية الحزبية. يمكن تفسير ظهور نظام التعددية الحزبية في بلجيكا من خلال عاملين. الأول هو أن بلجيكا مجتمع متعدد، مقسم على عدة خطوط من الإنقسام. إن الإنقسام الديني في بلجيكا الكاثوليكية يقسم الأحزاب الإجتماعية المسيحية. ينقسم الإشتراكيون والليبراليون عن بعضهم البعض بسبب الإختلافات الطبقية.

---

[65] النظام السياسي في بلجيكا: كل ما تحتاج معرفته حول السلطات والتقسيم الإداري، منشور على:
https://belgtech.com/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81/

الفرع الرابع: التمثيل النسبي[٦٦]

التفسير الثاني لظهور أنظمة التعددية الحزبية في بلجيكا هو أن أنظمتها الإنتخابية النسبية لم تمنع ترجمة الإنقسامات المجتمعية إلى إنقسامات حزبية. على عكس طريقة التعددية ، التي تميل إلى التمثيل الزائد للأحزاب الكبيرة وتمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلاً ناقصًا، فإن الهدف الأساسي للتمثيل النسبي هو تقسيم المقاعد البرلمانية بين الأحزاب بما يتناسب مع الأصوات التي تحصل عليها. يتم إنتخاب مجلسي النواب والشيوخ في كلا المجلسين التشريعيين عن طريق الإقتراع العام.

الفرع الخامس: جمعيّات المصالح

هناك بعض الخلاف بين الخبراء حول الشركات في بلجيكا ، ويرجع ذلك أساسًا إلى النقابات العمالية في بلجيكا التي تميل إلى أن تكون أقل تنظيماً وأقل تأثيراً من الأعمال. يمكن حل هذا الخلاف ، من خلال التمييز بين نوعين مختلفين من الشركات: الشركات الإجتماعية التي تهيمن فيها النقابات العمالية ، والشركات الليبرالية التي تكون فيها جمعيات الأعمال هي القوة الأقوى[٦٧].

---

[66] النظام السياسي في بلجيكا: كل ما تحتاج معرفته حول السلطات والتقسيم الإداري، منشور على:
https://belgtech.com/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81/

[67] النظام السياسي في بلجيكا: كل ما تحتاج معرفته حول السلطات والتقسيم الإداري، منشور على:
https://belgtech.com/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81/

الفرع السادس: الفدراليّة

كانت بلجيكا دولة موحدة ومركزية لفترة طويلة ، لكنها منذ عام ١٩٧٠ تحركت تدريجياً في اتجاه كل من اللامركزية والفيدرالية. في عام ١٩٩٣ ، أصبحت رسميًا دولة فيدرالية. شكل الفيدرالية الذي تبنته بلجيكا هو "الفيدرالية الفريدة" (Fitzmaurice 1996) ويمثل بشكل خاص المجموعتين الثقافيتين – اللغويتين.

الفرع السابع: نظام ثنائية الغرفة

ومن ثم ، فإن الهيئة التشريعية الفيدرالية الجديدة لبلجيكا تُجسِّد على سبيل المثال نظامًا ثنائي الغرفة ضعيفًا نسبيًا أكثر من كونه قويًا.

الفرع الثامن: الجمود الدستوري

لكل من بلجيكا وسويسرا دستور مكتوب – وثيقة واحدة تحتوي على القواعد الأساسية للحكم – لا يمكن تغييرها إلا بأغلبية خاصة. في بلجيكا ، هناك نوعان من الأغلبية العظمى. تتطلب جميع التعديلات الدستورية موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.

الفرع التاسع: جمود القوانين التي تنظم السلطات

علاوة على ذلك ، فإن القوانين المتعلقة بتنظيم السلطات والمجتمعات والأقاليم لها وضع شبه دستوري ويصعب اعتمادها وتعديلها.

الفرع العاشر: مجلس الشيوخ

معظم أعضاء مجلس الشيوخ – أربعون من أصل واحد وسبعين – يتم انتخابهم مباشرة من منطقتين متعددتي الأعضاء تم تحديدهما جزئيًا بمصطلحات غير جغرافية – أحدهما يتألف من فلاندرز والهولندية – المتحدثين في بروكسل والآخر والونيا والبروكسلو الناطقين بالفرنسية. يتم إنتخاب أو إختيار أعضاء مجلس الشيوخ الواحد والثلاثين الباقين بطرق مختلفة. التركيب اللغوي العام هو: واحد وأربعون متحدثًا بالهولندية وتسعة وعشرون من المتحدثين بالفرنسية ، ومتحدث واحد بالألمانية.

المبحث الرابع: الإنتخابات في بلجيكا

يتم تنظيم الإنتخابات في بلجيكا بحيث يمكن للمواطنين إنتخاب ممثليهم على مستويات السلطة المختلفة. هناك ستة مستويات للسلطة قي بلجيكا :

البلدية ، والمناطقية والإقليمية ، والمجتمعية ، والفدرالية ، والأوروبية (لما مجموعه ٥٣٨ برلمانيًا). في جميع الأحوال ، يكون التصويت نسبيًا وبالتالي يؤدي إلى أغلبية ائتلافية. (لم يعد مجلس الشيوخ منتخبًا بشكل مباشر).

يلتزم جميع البلجيكيين الذين تبلغ أعمارهم ١٨ عامًا أو أكثر بالتصويت (ما لم يُحرموا من حقوقهم السياسية) . بالنسبة للإنتخابات البلدية، يُطلب من بعض الأجانب المقيمين في بلجيكا القيام بذلك فقط إذا كانوا مسجلين كناخبين. يمكن طلب التصويت بالوكالة حتى اليوم السابق للإنتخابات .

في عام ٢٠١٨ ، أجريت الإنتخابات البلدية والمحلية. في عام ٢٠١٩ ، أجريت جميع الإنتخابات البرلمانية :الفيدرالية والإقليمية والأوروبية .

المطلب الأوّل: النظام الإنتخابي البلجيكي

توزع المقاعد وفق طريقة d'Hondt [68] المطبقة على نتائج القوائم حسب الدائرة الإنتخابية. التمثيل النسبي متعدد الأعضاء المعروف أيضا باسم التمثيل النسبي للقائمة PRSL, هو نظام إنتخابي حيث يتم تقسيم عدد المقاعد التي يتعين شغلها وفقا لعدد الأصوات التي تم الحصول عليها. وهو النظام الإنتخابي النسبي الأكثر شيوعا بين الدول المستقلة والأقاليم شبه المستقلة التي تجري إنتخابات برلمانية مباشرة[٦٩] .

[68] Scrutin proportionnel plurinominal — Wikipédia (wikipedia.org)

[٦٩] انظر قائمة العلاقات العامة في مشروع إدارة وتكلفة الانتخابات.

ولدت في القرن التاسع عشر مع ظهور الأحزاب السياسية. يبدو أن مخترع التمثيل النسبي كان فيكتور كونترانت، في كتاب نشر عام ١٨٤٦ [70].

تم اقتراح الأنظمة الأولى لإعداده لأول مرة من قبل علماء الرياضيات وغالبا ما تحمل أسماء مؤلفيها. بعد كانتون تيسينو في عام ١٨٩٢، كانت بلجيكا أول دولة كبرى تتبنى التمثيل النسبي لنوابها في عام 1899[٧١] (طريقة دوندت التي طورها فيكتور دونت.)

المطلب الثاني: الدوائر الإنتخابية البرلمانية

إمتدت دائرة BHV على منطقة العاصمة بروكسل وجزء من المنطقة الفلمنكية (هال فيلفورد). اعتبارًا من عام ٢٠١٤ ، أصبحت دائرة بروكسل ، مع كانتون رود سان جينيس ، الدائرة الإنتخابية الفرنسية الهولندية ثنائية اللغة الوحيدة. تشمل منطقة Verviers أيضًا البلديات التي تشكل المجتمع الناطق بالألمانية ، وبالتالي فهي ، بحكم الواقع ، ثنائية اللغة الفرنسية الألمانية.

يختلف طول الفترات حسب نوع الإنتخابات:

- منذ عام ٢٠١٤ ، تُجرى انتخابات (المجلس) الفيدرالية كل خمس سنوات ، في نفس وقت الإنتخابات الأوروبية[٧١]. قبل عام ٢٠١٤ ، كانت مدة العضوية أربع سنوات ، باستثناء الإنتخابات المبكرة في حالة الحل.
- تجري الإنتخابات الإقليمية والأوروبية كل خمس سنوات ، دون إمكانية إجراء إنتخابات مبكرة.
- تجري الإنتخابات البلدية والمحلية كل ست سنوات ، دون إمكانية إجراء إنتخابات مبكرة.

---

[70] Opuscule of 1846 حول صدف الحكومة التمثيلية أو معرض الإنتخابات الحقيقية. رسالة موجهة الى أعضاء المجلس الأعلى الذي يشكل دولة جينيف لاستئناف المقالات المنشورة في *La Phalange* في ديسمبر ١٨٤١

Olivier Ihl, "Sur les origines de la revendication ratio ," *Revue d'histoire des idées politiques* ,No. 38, 2013 ,p.(٣٧٦ .

[71] https://www.lemonde.fr/international/article/2022/06/25/gouverner-en-coalition-une-pratique-eprouvee-en-europe_6132020_3210.html

هناك نوعان من التصويت : إما التصويت لمرشح واحد أو أكثر من نفس القائمة، أو التصويت لحزب. في الحالة الأخيرة ، توزع الأصوات التي حصل عليها الحزب على المرشحين، مع مراعاة ترتيبهم في القائمة وبما يتناسب مع الأصوات التي يفتقرون إليها للإنتخاب. وبالتالي فإن المرشحين الذين يتصدرون القائمة يتمتعون "بامتياز".

المطلب الثالث: الإنتخابات الإقليمية

يضم برلمان والونيا ٧٥ مقعدًا (لا توجد حصة محددة للمتحدثين باللغة الألمانية) يتكون برلمان بروكسل من ٨٩ مقعدًا: ٧٢ متحدثا بالفرنسية ،١٧ متحدثًا بالهولندية ؛

يتمتع الممثلون السبعة عشر الناطقون بالهولندية بنفس الوزن السياسي الذي يتمتع به الممثلون الـ ٧٢ الناطقون بالفرنسية (لذا يجب أن يشكل الائتلاف الحاكم أغلبية في المجموعتين اللغويتين).

تم حل البرلمان الفلمنكي في المجتمع الفلمنكي .

المطلب الرابع: إنتخابات المجتمع

- يحتوي البرلمان الفلمنكي على ١٢٤ مقعدًا بما في ذلك ٦ مقاعد للناطقين بالهولندية في بروكسل؛
- يضم برلمان المجتمع الناطق بالألمانية ٢٥ مقعدًا ؛
- يتكون برلمان المجتمع الفرنسي من نواب والون وبروكسل: لا توجد انتخابات مجتمعية، ويتم اختيار أعضاء برلمان المجتمع من البرلمانات الإقليمية.

المطلب الخامس: الإنتخابات الفيدرالية (مجلس النواب)

الفرع الأوّل: الغرفة

هي أحدى غرفتي البرلمان الفيدرالي البلجيكي في قصر الأمة ، والآخر هو مجلس الشيوخ.

يتكون مجلس النواب من ١٥٠ نائبًا مقسمين إلى مجموعتين لغويتين فقط، مجموعة لغوية ناطقة بالفرنسية (٦١ مقعدًا) ومجموعة لغوية ناطقة بالهولندية (89 مقعدًا).

ينتمي النواب إلى مجموعة أو أخرى حسب الدائرة الإنتخابية التي تم إنتخابهم فيها. حتى عام ٢٠١٠ بالنسبة للممثلين المنتخبين لمنطقة بروكسل–هال–فيلفورد، فإن اللغة التي يقسمون بها اليمين هي التي تحدد المجموعة اللغوية التي هم فيها. لا تزال هذه القاعدة سارية بالنسبة للنواب الفيدراليين من دائرة بروكسل (١٥ نائبًا من ١٥٠).

الفرع الثاني: النظام الإنتخابي

يتكون مجلس النواب من ١٥٠ مقعدًا ينتخبون لمدة خمس سنوات من خلال قائمة نسبية متعددة الأعضاء مع التصويت التفضيلي وعتبة إنتخابية بنسبة ٥ ٪ في ١١ دائرة إنتخابية من ٤ إلى ٢٤ مقعدًا لكل منها ١٠ مقاطعات في البلاد بالإضافة إلى العاصمة بروكسل . من أصل إحدى عشرة دائرة إنتخابية، هناك خمس دوائر تغطي الجزء الناطق بالهولندية من البلاد لما مجموعه ٨٧ مقعدًا ، أما المقاعد الـ ٦٣ المتبقية فتوزع على الستة الأخرى .

يتمتع الناخبون أيضًا بخيار الإدلاء بصوت تفضيلي لمرشح من القائمة التي يصوتون لها، مع تخصيص المقاعد التي فازت بها كل قائمة لاحقًا للمرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات نيابة عنهم.

بعد فرز الأصوات ، توزع المقاعد بشكل متناسب على المرشحين من جميع الأحزاب التي تجاوزت عتبة ٥٪ ، حسب ترتيب وضعها في القوائم ، وفق طريقة دي هوندت .

الفرع الثالث: الدور والوظائف

مجلس النواب إلى جانب مجلس الشيوخ، أحد المجلسين التشريعيين في بلجيكا على المستوى الإتحادي؛ يشكلون معًا ما يسمى أحيانًا " البرلمان ." تشكل هاتان المجموعتان مع الملك ، السلطة التشريعية الفيدرالية في بلجيكا حيث يمكن للملك (تحت مسؤولية وزرائه) إصدار مشاريع قوانين وبمجرد إقرارها يحاسب عليها.

يتألف المجلس من ١٥٠ عضوا يسمون "نواب" ينتخبون مباشرة بالإقتراع العام لمدة خمس سنوات: "الهيئة التشريعية". ومع ذلك ، قد يتم حل مجلس النواب في حالات معينة (مثل إعلان مراجعة الدستور) وبالتالي تقصير الهيئة التشريعية.

يخضع النواب لقانون مصمم بطريقة تسمح لهم بممارسة ولايتهم بشكل مثالي: وبالتالي يستفيدون من بعض الحصانات (غير المطلقة) التي تحميهم من الإجراءات القانونية التعسفية أو الإجراءات التي قد تعرضهم لها ممارسة وظائفهم. علاوة على ذلك، كما لا يمكن للنائب، على سبيل المثال ممارسة وظيفة وزارية.

من الواضح أن الوظيفة التشريعية هي أشهر الوظائف التي يجب أن يمارسها النواب.

تم تفويض وظائف أخرى لمجلس النواب: على سبيل المثال، الموافقة على الميزانية والمعاهدات الدولية التي تشترك فيها بلجيكا، أو السيطرة التي تمارسها على عمل الحكومة الفيدرالية، هذه السيطرة هي نتيجة طبيعية لسلطة تعيين الحكومة من قبل النواب.

لممارسة السيطرة على السلطة التنفيذية الفيدرالية، يمكن للمجلس إستخدام تقنيات مختلفة: إستجوابات برلمانية شفهية أو كتابية ، لجان تحقيق برلمانية ، تصويت بالثقة أو حتى إقتراحات بحجب الثقة.

تستفيد الغرفة أيضًا من المعلومات التي يتم نقلها إليها من قبل المؤسسات المختلفة ، مثل ديوان المحاسبة.

المطلب السادس: الإنتخابات الفيدرالية (مجلس الشيوخ)

مجلس الشيوخ[٧٢]: هو أحد غرفتي البرلمان الفيدرالي البلجيكي – والآخر هو مجلس النواب موقعه في قصر الأمة.

---

[72] الإنتخابات في بلجيكا، مقال منشور على:

https://www.belgear.com/2018/03/blog-post_78.html

السلطة الذي شكلت فيه هذه المؤسسة ثقلًا محافظًا موازنًا لمجلس النواب. لكي يكون الشخص مؤهلاً يجب أن يكون عمره ٤٠ عامًا وأن يدفع ١٠٠٠ فلورين (أي ٢١١٦ فرنكًا في ذلك الوقت) كضريبة، يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ثماني سنوات. تجري الإنتخابات كل ٤ سنوات وتشمل نصف أعضاء مجلس الشيوخ.

بعد إصلاح الدولة لعام ٢٠١٢ واعتبارًا من الإنتخابات التشريعية الفيدرالية البلجيكية لعام ٢٠١٤ . يضم مجلس الشيوخ ٦٠ عضوًا، يمثل معظمهم برلمانات الكيانات الفيدرالية. وهكذا ترسل البرلمانات المجتمعية والإقليمية ما مجموعه ٥٠ عضوا على أساس نتائجها الإنتخابية. ثم يختار أعضاء مجلس الشيوخ من المجتمع المحلي والإقليم ١٠ أعضاء على أساس نتائج الإنتخابات التي تم الحصول عليها في مجلس النواب.

يتم توزيع أعضاء مجلس الشيوخ الستين على النحو التالي:

٥٠ عضوا في مجلس الشيوخ من الكيانات الفيدرالية. يتم توزيعها بين الأحزاب السياسية على أساس النتائج الإنتخابية التي حصلت عليها هذه الأحزاب خلال الإنتخابات الإقليمية والمجتمعية.

٢٩ عضوًا في مجلس الشيوخ يعينهم البرلمان الفلمنكي داخل نفسه أو ضمن مجموعة اللغة الهولندية في برلمان منطقة العاصمة بروكسل. يجب أن يكون أحدهم مقيمًا في بروكسل يوم انتخابه، ولكن يمكن أيضًا أن يكون عضوًا في بروكسل في البرلمان الفلمنكي.

٢٠ من أعضاء مجلس الشيوخ الناطقين بالفرنسية:

١٠ أعضاء مجلس الشيوخ المعينين من قبل برلمان المجتمع الفرنسي بما في ذلك ٧ والون و ٣ من بروكسل (يمكن لأحدهم ، إذا لزم الأمر ، أن يكون فقط عضوًا في مجموعة اللغة الفرنسية في برلمان بروكسل ولكن ليس في برلمان المجتمع الفرنسي.

٨ أعضاء مجلس الشيوخ المعينين من قبل برلمان والونيا من الداخل.

عضوان في مجلس الشيوخ تعينهما مجموعة اللغة الفرنسية لمنطقة العاصمة بروكسل.

١ عضو مجلس الشيوخ المعين من قبل برلمان المجتمع الناطق بالألمانية .

١٠ أعضاء تم اختيارهم من أعضاء مجلس الشيوخ: ٦ متحدثين هولنديين تم اختيارهم من قبل ٢٩ من أعضاء مجلس الشيوخ الناطقين بالهولندية و ٤ أعضاء تم اختيارهم من قبل ٢٠ من أعضاء مجلس الشيوخ الناطقين بالفرنسية. ويتوزع هؤلاء الأعضاء العشرة على الأحزاب السياسية حسب الأرقام الانتخابية التي حصلت عليها هذه الأحزاب أثناء انتخاب النواب لمجلس النواب.

لا يمكن أن يكون هناك أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ من نفس الجنس ، أي ما لا يقل عن ٢٠ رجلاً و ٢٠ امرأة.

المطلب السابع: الإنتخابات الأوروبية

إنتخابات البرلمان الأوروبي، أو الإنتخابات الأوروبية، هي إنتخابات متعددة الجنسيات تهدف إلى إنتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي لمدة خمس سنوات محددة أصبح نظام التصويت منذ عام ١٩٩٩ ، نسبيًا.

تم تحديد عدد النواب بـ ٧٥١ بواسطة آخر معاهدة سارية المفعول معاهدة لشبونة ، من ضمنهم ٢١ نائبا بلجيكيا. يتم تحديد النسبة الوطنية وفقًا لهذه المعاهدة وفقًا لقاعدة "التناسب التنازلي"؛ البلدان الأكثر اكتظاظًا بالسكان مثل ألمانيا وفرنسا، لديها بالتالي أكبر عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي، والبلدان الأقل سكانًا مثل لوكسمبورغ ومالطا وقبرص، لديها أقل عدد، ولكن مع ذلك لديها عدد أكبر من أعضاء البرلمان الأوروبي لكل فرد. انخفض عدد أعضاء البرلمان إلى ٧٠٥ منذ خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي[73].

[73] إنفوغرافيك: كيف يعمل الإتحاد الأوروي؟، مقال منشور على:
https://www.france24.com/ar/20190424-%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

الفصل الثاني:

العوامل التي أدت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في لبنان

من خلال تسليط الضوء على التاريخ الحديث في لبنان وتاريخ الجماعات المكونة للمجتمع. ومدى ملاءمة الديمقرطية التوافقية فيه، بالإضافة الى خصائص التوافقية في لبنان، ودراسة النظام السياسي والإداري والنظام الحزبي والإنتخابات وقانون الإنتخاب وتقسيم الدوائر الإنتخابية فيه.

لبنان[٧٤] بلد يقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط . يتكون من قطاع ضيق من الأراضي وهو واحد من أصغر دول العالم ذات السيادة عاصمته بيروت. على الرغم من أن لبنان، ولا سيما منطقته الساحلية، كان موقعًا لبعض أقدم المستوطنات البشرية في العالم . لم تظهر الدولة المعاصرة حتى عام ١٩٢٠. في ذلك العام أنشأت فرنسا ، التي أدارت لبنان تحت انتداب عصبة الأمم ، دولة لبنان الكبير. ثم أصبح لبنان جمهورية عام ١٩٢٦ ونال إستقلاله عام ١٩٤٣. يشترك لبنان في العديد من الخصائص الثقافية في العالم العربي ، لكن له سمات تميزه عن كثير من جيرانه العرب. خدمت تضاريسه الجبلية الوعرة عبر التاريخ كملاذ لمختلف الجماعات الدينية والعرقية وللمعارضين السياسيين. لبنان من أكثر البلدان كثافة سكانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ولديه معدل عالٍ من الإلمام بالقراءة والكتابة. على الرغم من ضآلة موارده الطبيعية ، فقد نجح لبنان لفترة طويلة في العمل كمركز تجاري وثقافي للشرق الأوسط.

يتمتع لبنان بمجتمع غير متجانس يتألف من مجموعات عرقية ودينية عديدة. إن الارتباطات طويلة الأمد والطائفية المحلية سبقت إنشاء الكيان الإقليمي والسياسي الحالي وتستمر في البقاء بإصرار ملحوظ. من الناحية العرقية ، يؤلف اللبنانيون مزيجًا يمكن تمييز العناصر الفينيقية واليونانية والأرمنية والعربية. داخل المجتمع اللبناني الأكبر ، توجد أيضًا الأقليات العرقية بما في ذلك السكان الأرمن والأكراد. اللغة العربية هي

[٧٤] شفيق جحا، الدستور اللبناني، تاريخه وتعديلاته ونصه الحالي، دار العام للملايين، بيروت، صفحة ٥ – ٣٠

اللغة الرسمية ، على الرغم من أن النسب الصغيرة من السكان يتحدثون الأرمينية أو الكردية ؛ كما يتم التحدث بالفرنسية والإنجليزية. تستخدم السريانية في بعض كنائس الموارنة (مذهب من الروم الكاثوليك يتبعون طقوسًا شرقية).

لعل السمة الأكثر تميزاً للبنية الإجتماعية في لبنان هي تكوينها الديني المتنوع. منذ القرن السابع[٧٥] كان لبنان بمثابة ملجأ للجماعات المسيحية والمسلمة المضطهدة. بما أن الدين والحكومة في لبنان متشابكان بشكل عميق ورسمي ، فإن النسب النسبية للطوائف الدينية في البلاد هي مسألة حساسة للغاية. ومع ذلك، لم يجرى أي إحصاء رسمي للسكان منذ عام ١٩٣٢ ، والبيانات التي تصور التكوين الطائفي في لبنان متغيرة. بشكل عام، أكبر مجموعتين هما المسلمون الشيعة والمسلمون السنة ، يضم كل منهم أكثر من ربع السكان. الموارنة مجموعة من الطقوس الشرقية الرومانية الكاثوليكية التي نشأت في المنطقة، يشكلون أكثر من خمس السكان. كما يوجد عدد من الطوائف المسيحية الأخرى، بما في ذلك الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك. يشكل الدروز نسبة صغيرة من السكان لكنهم يلعبون دورًا مؤثرًا في المجتمع اللبناني. هناك أيضًا أقلية يهودية صغيرة جدًا.

من أبرز السمات الديموغرافية للبنان التوزيع غير المتكافئ لسكانه. تختلف الكثافة السكانية الإجمالية للبلاد من منطقة إلى أخرى وهي بشكل عام أقل بكثير من كثافة سكان بيروت والمنطقة المحيطة بها ولكنها أعلى بكثير من كثافة سكان وادي البقاع الأقل كثافة سكانية، تلعب المناطق الريفية عاملاً رئيسياً في معدل التحضر المتصاعد في البلاد.

لبنان الحديث هو جمهورية وحدوية متعددة الأحزاب ذات نظام حكم برلماني . ينص دستوره الذي صدر في عام ١٩٢٦ أثناء الانتداب الفرنسي وتم تعديله من خلال عدة تعديلات لاحقة ، على مجلس واحد للنواب (أعيدت تسميته بالجمعية الوطنية في عام ١٩٧٩) يتم انتخابه لمدة أربع سنوات بالإقتراع العام

[٧٥] شفيق جحا، الدستور اللبناني، تاريخه وتعديلاته ونصه الحالي، دار العام للملايين، بيروت، صفحة ٥ – ٣٠

للبالغين (حصلت النساء على حق التصويت .والأهلية للترشح لمنصب عام ١٩٥٣). ووفقًا لإتفاق الطائف ١٩٨٩ ، يتم تقسيم المقاعد البرلمانية بالتساوي بين الجماعات المسيحية والإسلامية، وبذلك تحل محل النسبة السابقة التي كانت تفضل المسيحيين. كما ويتم مراعات هذا التوزيع الطائفي أيضًا في التعيينات في الوظائف العامة.

رئيس الدولة[٧٦] هو الرئيس الذي يتم انتخابه بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية الوطنية لمدة ست سنوات. بموجب ميثاق غير مكتوب، يجب أن يكون الرئيس مسيحيًا مارونيًا، ورئيس الوزراء مسلمًا سنيًا ورئيس الجمعية الوطنية مسلمًا شيعيًا. يكلف رئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس المجلس النيابي والكتل النيابية، مسلم سني لتشكيل الحكومة ، وتنظم الحقائب الوزارية لتعكس التوازن الطائفي والأحزاب السياسية بحسب نسبتها في المجلس النيابي. بعد تشكيل الحكومة يجب أن تنال ثقة المجلس النيابي ومع ذلك ، نادرًا ما يتم التصويت بحجب الثقة من الناحية العملية. عادة ما يسقط مجلس الوزراء بسبب الخلاف الداخلي أو الصراع المجتمعي أو الضغط الذي تمارسه الدول الأجنبية.

المبحث الأول: التاريخ السياسي للبنان الحديث وتتطور التوافقية[٧٧]

يميز لبنان تركيبة فسيفسائية من مكونات مجتمعية طائفية عاشت تاريخ من الغليان في محاولات متكررة لإلغاء البعض للبعض الآخر. إلى أن استقروا في نظام هش عرضة للتقلبات والتوترات، تسببها تجاذبات خارجية وداخلية، تفضي في غالب الأحيان الى تعطيل سياسي ينعكس على مؤسسات الدولة وأدائها، وأحيانا أخرى الى توترات وغليان في الشارع، يتطور الى أحداث أمنية أدت في بعض المرات الى حرب بين مكونين أو أكثر تتوجت بالحرب الأهلية اللبنانية.

---

[٧٦] الدستور اللبناني، المادة ٤٩

[٧٧] شفيق جحا، الدستور اللبناني، تاريخه وتعديلاته وونصه الحالي، دار العام للملايين، صفحة ٥ – ٣٠.

المطلب الأوّل: تطور التوافقية بعد الإستقلال[٧٨]

عرفت هذه الحقبة بالمارونية السياسية وامتدت من بشارة الخوري الى نهاية الحرب الأهلية، وشهدت الكثير من المطبات السياسية والأزمات تتوجت بهذه الحرب.

الفرع الأوّل: الحكومة الإئتلافية في عهد بشارة الخوري ، ١٩٤٣-١٩٥٢[٧٩]

تميز عهد الرئيس بشارة الخوري بالتوافق والإستقرار السياسي على الرغم من الصلاحيات المحدودة لرئيس الحكومة وكان ذلك بسبب تعاون الرئيس الماروني بشارة الخوري، بشكل وثيق مع الزعيم السني رياض الصلح، الذي كان رئيس الوزراء معظم الوقت في عهده. سمح تعديل مؤقت للدستور في عام ١٩٤٩، بولاية ثانية للرئيس مدتها ست سنوات. إطاح الإنقلاب العسكري بنظام شكري القوتلي في سوريا في آذار ١٩٤٩، ما شجع معارضي الخوري في لبنان على الإنقلاب، إنتقم الحزب القومي الإجتماعي عل إغتيال زعيمه من خلال إغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح في عام ١٩٥١. وبلغت المعارضة المتزايدة لنظام بشارة الخوري ذروتها في سبتمبر ١٩٥٢ بإضراب عام أجبره على الإستقالة. إنتخب مجلس النواب كميل شمعون خلفا له.

الفرع الثاني: نظام شمعون وأزمة ١٩٥٨ في غياب الحكومة ألإئتلافية[٨٠]

لم يراعي الرئيس شمعون التوافق بين المكونات الوطنية، في حين كان المكون السني في خضم الموجة الناصرية إلا أن الرئيس كان مقرب من المحور المعادي لعبد الناصر.

تزامنت رئاسة شمعون مع صعود الزعيم القومي العربي جمال عبد الناصر في مصر، خلال حرب السويس (أكتوبر – ديسمبر ١٩٥٦)، كسب شمعون عداوة عبد الناصر برفضه قطع العلاقات الدبلوماسية

---

[78] Lebanon Profile – Timeline:
https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284

[٧٩] شفيق جحا، الدستوراللبناني، تاريخه وتعديلاته ونصه الحالي، دار العام للملايين، بيروت، صفحة ٢٣.

[٨٠] شفيق جحا، الدستور اللبناني، تاريخه وتعديلاته ونصه الحالي، دار العام للملايين، بيروت، صفحة ٣٣.

مع بريطانيا وفرنسا اللتين انضمتا إلى إسرائيل في مهاجمة مصر . اتُهم شمعون بالسعي إلى اصطفاف لبنان مع منظمة المعاهدة المركزية التي يرعاها الغرب، والمعروفة أيضًا باسم حلف بغداد.

وصلت الأمور إلى ذروتها في أعقاب الإنتخابات النيابية لعام ١٩٥٧، والتي قيل إنه تم التلاعب بها لإنتاج برلمان مؤيد لإعادة إنتخاب شمعون. عندما دخلت سوريا في إتحاد مع مصر – الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨، أشادت المعارضة الإسلامية لشمعون في لبنان بالإتحاد باعتباره إنتصارًا للوحدة العربية، وكانت هناك مطالب واسعة بضم لبنان إلى الإتحاد. في مايو أعلن إضراب عام، وانتفض مسلمو طرابلس في تمرد مسلح. إنتشر التمرد ، وطُلب من الجيش اتخاذ إجراءات ضد المتمردين. رفض القائد العام فؤاد شهاب مهاجمتهم خوفًا من إنقسام الجيش الذي كان يتألف من مسيحيين ومسلمين. نقلت حكومة شمعون موضوع التدخل الخارجي إلى الأمم المتحدة ، متهمة الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل، وأرسل مراقبون من الأمم المتحدة إلى لبنان. عندما أُطيح بالنظام الموالي للغرب في العراق في تموز، طلب الرئيس شمعون على الفور التدخل العسكري الأمريكي، وفي اليوم التالي نزل مشاة البحرية الأمريكية خارج بيروت. كان لوجود القوات الأمريكية تأثير فوري ضئيل على الوضع الداخلي، لكن التمرد تلاشى ببطء. وتحول مجلس النواب الى قائد الجيش العماد شهاب كمرشح توافقي لخلافة شمعون بعد انتهاء ولايته، وترأس رشيد كرامي مجلس الوزراء الجديد.

الفرع الثالث: الشهابية: من شهاب إلى حلو ١٩٥٨–١٩٧٦ ومراعاة التوافقية[٨١]

على عكس الرئيس شمعون عمل الرئيس فؤاد شهاب على مراعاة هواجس المسلمين من خلال الحفاظ على التسوية وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب اللبناني برفضه كقائد للجيش القيام بعمليات هجومية ضد المتمردين عام ١٩٥٨، كان شهاب قد اكتسب ثقة المسلمين. وبمجرد وصوله إلى السلطة، شرع في تهدئة مظالم المسلمين التي طال أمدها من خلال ربط المسلمين بشكل أوثق في الإدارة ومن خلال الإهتمام بالمناطق المهملة في

[٨١] شفيق جحا، مرجع سابق، صفحة ٣٣ – ٣٥.

لبنان حيث يهيمن المسلمون. ومما زاد من تعزيز الإستقرار الداخلي الحفاظ على علاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة_التي ظلت، حتى بعد الإنفصال السوري عام ١٩٦١، تحظى بشعبية كبيرة لدى اللبنانيين المسلمين. إستمر الإزدهار الإقتصادي الذي بدأ في ظل نظام شمعون نتيجة هروب رؤوس الأموال من العالم العربي غير المستقر إلى لبنان في ظل نظام شهاب. أطلق الرئيس شهاب برنامج إصلاح يهدف إلى تعزيز الدولة اللبنانية التي كانت قدراتها حتى ذلك الوقت ضعيفة للغاية. كان هدفه الأساسي هو تقليص بعض الإختلالات الإجتماعية والإقتصادية التي بدأت بالظهور في المجتمع اللبناني والتي انعكست في النظام السياسي من خلال هيمنة الزعماء (النخب شبه الإقطاعية القديمة). دعا قانون إصلاح الموظفين الصادر في عام ١٩٥٩ إلى المساواة في التعيينات بين المسيحيين والمسليمين.

نظرت النخب التقليدية بريبة إلى جهوده لتوسيع دور الدولة في تقديم الخدمات الإجتماعية، حيث تنافس هذا التطور مع شبكات المحسوبية الخاصة بهم. من خلال إنشاء وكالات تديرها الدولة مثل مصلحة نهر الليطاني بهدف تحسين الوضع الإجتماعي والإقتصادي للمحرومين نسبيًا (والشيعة إلى حد كبير) في جنوب البلاد، حاول شهاب أيضًا تعزيز دور الدولة اللبنانية في أنشطة التنمية. سعت كتلة خوري الدستورية لتخلف شهاب في عام ١٩٦٤. بحيث جاءت رئاسة حلو، وهي نسخة مماثلة وإن كانت أضعف من إدارة شهاب، مع فترة تغيير كبير في لبنان من شأنه أن يؤدي إلى إندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. إلى جانب الطفرة النفطية في البلاد، أطلقت الإصلاحات في عهد شهاب موجة من التغيير الإجتماعي والإقتصادي الهائل في لبنان أدت إلى زيادات هائلة في الحراك الإجتماعي والتوسع الحضري، لا سيما في بيروت.

وزاد الإستقطاب الإجتماعي والسياسي في لبنان من خلال حركة الميليشيات الفلسطينية إلى لبنان، لا سيما بعد الحملة الأردنية ضد الميليشيات الفلسطينية وما تلاها من طرد للمقاتلين الفلسطينيين. قدمت منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في أوائل السبعينيات. بعد إجبارهم على مغادرة قواعدهم، اعتقد الفلسطينيون أن لبنان ملاذهم الأخير، وبحلول عام ١٩٧٣ كان ما يقرب من عُشر السكان في لبنان قد أصبح من فلسطينيين. ساهم الفلسطينيون في لبنان الذين لا يملكون أرضًا، ومعظمهم من الفقراء، ومن دون مكانة سياسية

في استقطاب السياسة اللبنانية حيث وجدوا قضية مشتركة مع اللبنانيين الفقراء والريفيين والمسلمين بشكل أساسي خاصة في ظل غياب الوحدة الوطنية. عندما بدأ الحرمان الإجتماعي والإقتصادي يتقاطع بشكل متزايد مع المظالم الطائفية ، ومع بدء إكتساب الوجود الفلسطيني في لبنان مكانة "دولة داخل دولة" ، بدأ التوازن السياسي الدقيق في لبنان بالإنهيار.

أثبتت المارونية السسياسية على الرغم من الغبن الإسلامي، أن العامل الأساسي لعدم الإستقرار السياسي هو الشعور لأحد المكونات الطائفية بالتهديد الوجودي، إن التعاون بين الخوري والصلح أدى الى الإستقرار السياسي، في حين جنوح الرئيس شمعون نحوى الغرب في خضم صراعهم مع عبد الناصر أدى الى تمرد سني أطاح به في نهاية المطاف، وجاء بالرئيس شهاب الذي تعاون مع المسلمين وخفف عنهم الغبن والإقصاء.

المطلب الثاني: الحرب الأهليّة[٨٢]

وانتهت محاولة إنشاء بيروقراطية دولة مركزية، والتي بدأها شهاب واستكملها حلو، بإنتخاب رئيس الجمهورية التي أسفرت عن وصول سليمان فرنجية الرئاسة في آب ١٩٧٠. سعى فرنجية، زعيم ماروني تقليدي من منطقة زغرتا في شمال لبنان ، إلى إضعاف جهاز أمن الدولة الذي بناه شهاب وحلو، والذي كان ينظر إليه بريبة واستياء من قبل الكثيرين بسبب فساده. وأثره على شبكات المحسوبية التقليدية في لبنان. أدت الزيادة الهائلة في التعبئة الإجتماعية والسياسية التي أثارها الوجود المتزايد للمقاتلين الفلسطينيين إلى ظهور حركات إجتماعية وسياسية جديدة مختلفة[٨٣] ، بما في ذلك موسى الصدر ("حركة المحرومين ") ، وظهور

---

[٨٢] شفيق جحا ، مرجع سابق، صفحة ٣٦.

[٨٣] الحرب اللبنانية، مقال منشور على :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

العديد من الميليشيات الطائفية. عشية الحرب الأهلية في منتصف السبعينيات، أدى تصاعد العنف إلى تعميق الخط الفاصل بين الطوائف المسيحية المارونية والمسلمة، والذي تجسد بدوره في القوة المتزايدة للكتائب المسيحية، بقيادة بيار الجميل، والحركة الوطنية اللبنانية ذات الغالبية المسلم ، بقيادة كمال جنبلاط. على الرغم من أن العنف الطائفي كان يحدث بالفعل، يختلف في تاريخ بدء الحرب، لكن يتفق الكثيرون أنها بدأت في ١٣ أبريل ١٩٧٥ حيث كان هناك محاولة فاشلة لإغتيال الزعيم الماروني بيار الجميل قام بها مسلّحون وأدّى إلى مقتل مرافقيه جوزيف أبو عاصي، أنطوان ميشال الحسيني، وردّاً على هذه الحادثة حصلت حادثة عين الرمانة، عندما هاجمت الكتائب حافلة تقل فلسطينيين إلى مخيم للاجئين في تل الزعتر. أدى الهجوم إلى تصعيد دائرة متقطعة من العنف إلى معركة أكثر عمومية بين الكتائب والحركة الوطنية لتحرير فلسطين. في الأشهر التي تلت ذلك، اتسم التدمير العام لمنطقة السوق المركزي في بيروت بظهور "الخط الأخضر "بين بيروت الغربية الإسلامية وشرق بيروت المسيحية ، والذي استمر حتى نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠ ما يدل على الحس الطائفي لدى الأطياف اللبنانية إذ أن المسلمون تضامنوا مع الفلسطينيين بدلا من التضامن مع أبناء بلدهم، ما يعني أن اللبناني المسلم أقرب الى الفلسطيني المسلم المحتل منه الى اللبناني المسيحي شهد لبنان خلال هذه الفترة تفكك العديد من أجهزته الإدارية، بما في ذلك الجيش، وانقسمت إلى مكوناته الطائفية المختلفة[٨٤].

في خضم هذا العنف، إنتخب إلياس سركيس رئيساً في أيار / مايو ١٩٧٦. فحل محل فرنجية، دعا الإستقطاب إلى إنهاء الحرب، وزادت سوريا من الضغط على الفصائل للتفاوض على وقف إطلاق النار.

أشعل التدخل السوري شرارة تدخل إسرائيلي أكثر نشاطا في الشؤون اللبنانية، شاركت فيه إسرائيل كما تدخلت نيابة عن المسيحيين الذين اعتبرهم الإسرائيليون حليفهم الرئيسي في قتالهم ضد منظمة التحرير

---

[84] Lebanon Profile – Timeline:
https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284

الفلسطينية. غير أن أهم تدخل إسرائيلي خلال الحرب الأهلية اللبنانية كان الغزو الذي بدأ في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢. على الرغم من أن الهدف المعلن لإسرائيل كان فقط تأمين الأراضي الواقعة شمال حدودها مع لبنان لوقف هجمات منظمة التحرير الفلسطينية. في الغارات، تقدمت القوات الإسرائيلية بسرعة حتى ضواحي بيروت وفرضت حصارًا على العاصمة، ولا سيما بيروت الغربية. نتج عن الغزو إخراج ميليشيا منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية المطاف من لبنان تحت إشراف قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات، ونقل مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس العاصمة وانسحاب مؤقت للقوات السورية إلى البقاع . حفز الإجتياح الإسرائيلي عدد من الشيعة الى إنشاء مجموعات فيما بعد ، بما في ذلك حزب الله ، مقاومة مدعومة من إيران والتي قادت عمليات مقاومة ضد القوات الإسرائيلية.

في آب ١٩٨٢ إنتخب بشير الجميل نجل بيار الجميل زعيم الكتائب الشاب الذي نجح في توحيد الميليشيات المارونية في تنظيم القوات اللبنانية[٨٥]، لرئاسة الجمهورية. لكن في منتصف سبتمبر، بعد ثلاثة أسابيع من إنتخابه، إغتيل الجميل في تفجير بمقر الكتائب. بعد ذلك بيومين، سمح إيلي حبيقة قائد ميليشيا القوات اللبنانية بدخول المنطقة من قبل القوات الإسرائيلية، وردوا بقتل مئات الأشخاص (تتراوح التقديرات بين عدة مئات إلى عدة آلاف) في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين. تم إنتخاب شقيق بشير، أمين الجميل، الذي تولى الرئاسة في أواخر سبتمبر ١٩٨٢[٨٦]، فشل في التخفيف من حدة العنف المتصاعد حيث إندلعت المعارك بين المسيحيين والدروز في المنطقة الدرزية تقليديا في جبل الشوف، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى المسيحيين، عندما إنتهت ولاية الجميل في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨، لم يتمكن البرلمان من الإتفاق على إختيار رئيس جديد. ونتيجة لذلك، سمى الجميل العماد ميشال عون، ماروني ورئيس ما تبقى من الجيش اللبناني، كرئيس وزراء بالوكالة قبل لحظات من إنتهاء ولايته، على الرغم من إستمرار مطالبة شاغل المنصب بهذا المنصب الرئيس سليم الحص. وهكذا، أصبح للبنان للمرة الأولى رئيسان للوزراء، وظهرت حكومتان

[٨٥] جورج فريحة، مع بشير ذكريات ومذكرات، دار سائر المشرق، صفحة ٧٠.

[٨٦] جورج فريحة، مرجع سابق، صفحة ١٧٠.

منفصلتان في تنافس على الشرعية. وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أُقيل العماد عون من منصب القائد العام للقوات المسلحة من قبل حكومة الحص. ولكن بسبب استمرار ولاء أجزاء كبيرة من الجيش، تمكن عون من الإحتفاظ بقيادة فعلية. في فبراير ١٩٨٩ وقعت حرب بين عون وميليشيا القوات اللبنانية، وفي مارس أعلن "حرب التحرير" في محاولة لطرد الجيش السوري من لبنان. في سبتمبر ١٩٨٩، بعد شهور من العنف الشديد، وافق عون على وقف إطلاق النار بوساطة لجنة ثلاثية مكونة من قادة الجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩ ، إجتمع معظم أعضاء مجلس النواب اللبناني (الذي انتُخب آخر مرة عام ١٩٧٢) في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، ووافقوا على حزمة إصلاحات دستورية أعادت الحكومة التوافقية في لبنان بشكل معدّل[٨٧]. تم تقليص سلطة الرئيس الماروني التقليدي مقارنة بسلطات رئيس الوزراء السني ورئيس مجلس النواب الشيعي . وتم تعديل تقسيم المقاعد البرلمانية والمناصب الوزارية والمناصب الإدارية العليا لتمثيل نسبة متساوية من المسيحيين والمسلمين. تم التعهد بالقضاء التدريجي على الطائفية، وتأكيد الإستقلال اللبناني بالدعوة إلى إنهاء الإحتلال الأجنبي في الجنوب. نصت شروط الإتفاق أيضا أن القوات السورية ستبقى في لبنان لمدة تصل إلى عامين، وخلال هذه الفترة ستساعد الحكومة الجديدة في وضع الترتيبات الأمنية. من جهته ، عارض العماد عون بشدة إتفاق الطائف[٨٨] ، خشية أن يوفر وصفة لإستمرار التدخل السوري في لبنان.

---

[٨٧] شفيق جحا، مرجع سابق.

[٨٨] جاد محيلي، ثلاثون عاماً على إتفاق الطائف ... ماذا تعرفون عنه؟، منشور على: [88]
https://www.annahar.com/arabic/article/1039380-
%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%88%D9%86-
%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81-

صدق على إتفاق الطائف (نوفمبر) ١٩٨٩ في لبنان وانتُخب رينيه معوض رئيسا للجمهورية. اغتيل معوض في ٢٢ تشرين الثاني تم إنتخاب الياس الهراوي بعد يومين. لكن العماد عون ندد بالإنتخابات الرئاسية على أنها باطلة. بعد عدة أيام أُعلن أن العماد عون قد أُقيل مرة أخرى من منصبه كرئيس للقوات المسلحة من قبل حكومة الياس الهراوي، وتم تسمية الجنرال إميل لحود مكانه.

في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، اندلعت فتنة عنيفة في شرق بيروت بين عون وسمير جعجع، الذي واجه آنذاك الجيش اللبناني، وأسفر على مدى عدة أشهر، عن مقتل العديد من اللبنانيين (معظمهم من المسيحيين). أخمدت آخر بقايا الحرب الأهلية اللبنانية في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠، عندما شنت القوات السورية هجومًا بريًا وجويًا على عون وأجبرته على التنحي[٨٩].

ثم شرعت حكومة الرئيس الهراوي الموحدة حديثاً في عملية دقيقة وخطيرة لتوطيد وتوسيع سلطة الحكومة اللبنانية. تم تعيين حكومة جديدة تتألف من العديد من قادة الميليشيات السابقين، وبُذلت جهود كبيرة لحل معظم الميليشيات في زمن الحرب. بدأت عملية إعادة بناء الجيش اللبناني برعاية العماد لحود قائده العام الجديد. وبتكلفة باهظة، إنتهت الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت أكثر من ١٥ عامًا، وتم وضع إطار عمل للجمهورية اللبنانية الثانية. طوال فترة الحرب، قُتل أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص، ونزح ما يقرب من مليون في الداخل اللبناني وإلى الخارج.

%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-
%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86%D9%87

[٨٩] خيرالله خيرالله، من حرب إلغاء القوات إلى حرب إلغاء لبنان، مقال منشور على:
https://web.archive.org/web/20210423191109/https://www.asasmedia.com/news/388652
Lebanon Profile – Timeline:
https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284

الفرع الأول: لبنان الجمهورية الثانية (١٩٩٠)[٩٠]

تمثلت التحديات المباشرة في فترة ما بعد الحرب الأهلية في لبنان في إعادة بناء البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية للبلاد وإضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات السياسية المتفق عليها في الطائف. إستلزم التدمير برنامجًا كبيرا لإعادة الإعمار، والذي إضطلع به رئيس الوزراء إلى حد كبير رفيق الحريري بعد تعيينه في هذا المنصب عقب إنتخابات ١٩٩٢ النيابية. حققت خطة الحريري لإعادة الإعمار، التي تهدف إلى إنعاش الإقتصاد وإعادة تأسيس لبنان كمركز مالي وتجاري في المنطقة، التعزيز لقيمة الليرة اللبنانية ونجحت في زيادة رأس مال أجنبي كبير في أسواق السندات الأوروبية، وإن كان ذلك بمعدلات عالية. في غضون ذلك، حقق لبنان نجاحات سياسية مهمة مع إنتقال الرئاسة عام ١٩٩٨ من الهراوي إلى لحود، بالتوازي مع الإنتقال من حكومة الحريري إلى حكومة سليم الحص في نفس العام، ومع تراجع شرعية مجلس النواب، ظهر دورًا متزايدًا لكل من المسيحيين الموارنة (الذين قاطعوا العملية الإنتخابية في البداية) ، وحزب الله الذي أصبح ناشطًا سياسيًا في لبنان ما بعد الحرب. إتجه واقع لبنان ما بعد الحرب الأهلية نحو ترسيخ الولاءات الطائفية وتعزيزها ما أدى الى بروز تدريجي للطائفية داخل البلاد. أدت الحرب الأهلية إلى القضاء الفعلي على المناطق متعددة الطوائف حيث كان التعايش هو القاعدة، إلى أن أصبحت الطائفية محددة بشكل متزايد جغرافياً وثقافياً. بالإضافة على ذلك، إستمر النظام الإنتخابي في التصدي لظهور أحزاب سياسية متعددة التوجهات الطائفية لديها القدرة على تحدي قواعد القوى الإقليمية للزعماء التقليديين في لبنان.على الرغم من الديناميكية المتزايدة لمجلس النواب اللبناني، فإن السلطة السياسية الحقيقية في الجمهورية اللبنانية الثانية تكمن في ثلاثية الزعماء الطائفيين التي إحتلت مناصب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس المجلس. بعد نزع سلاح

---

[90] Lebanon Profile – Timeline:
https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284

معظم الميليشيات المختلفة في حقبة الحرب الأهلية، تم نقل الصراع الطائفي إلى حد كبير إلى الساحة السياسية، حيث أصبحت القرارات السياسية نتيجة للمساومة الطائفية للنخبة بدلاً من نتيجة للعملية الديمقراطية.

الفرع الثاني: التأثيرات الإقليمية على لبنان أثناء وبعد الربيع العربي[٩١]

عام ٢٠١١ زاد التوتر بين الفصائل اللبنانية الموالية لسوريا والموالية للغرب. واصل حزب الله، دعم النظام ودعا إلى حل الصراع من خلال الحوار السياسي، في حين نظم قادة السنة اللبنانيون مظاهرات مناهضة للأسد، والتي غالبًا ما تطورت إلى أعمال شغب. إتهم كل جانب الآخر بنقل أسلحة ومقاتلين وأموال سراً إلى حلفائه في سوريا. إستقال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من منصبه في مارس ٢٠١٣ في خطوة كان يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مرتبطة بصعوبة إدارة التوترات بين أولئك الذين دعموا الأسد وأولئك الذين دعموا الإطاحة به وشكل بعد ذلك تمام سلام الحكومة. كان الإقتصاد اللبناني حينها يقاوم الإنكماش المالي العالمي في عام ٢٠٠٨ ، بالإضافة لضغوط الأزمة في سوريا. أضاف التدفق الهائل للاجئين ضغوطاً إضافية، لا سيما على سوق الإسكان اللبناني المربح. ترك التباطؤ في النمو الإقتصادي البلاد غير قادرة على مواكبة مدفوعات الديون من الإقتراض الهائل لإعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية ، في حين أدى الفساد والجمود السياسي إلى تفاقم المشكلة. وبسبب الإنقسامات القوية والمخاطر الكبيرة ، سقط النظام السياسي في لبنان في حالة من الشلل الفعلي في عام ٢٠١٤ عندما إنتهت ولاية الرئيس ميشال سليمان. أكثر من ٤٠ محاولة في المجلس النيابي لإختيار رئيس جديد باءت بالفشل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مقاطعة أعضاء كتلة ١٤ آذار وكتلة ٨ آذار المعارضة، مما حال دون اكتمال النصاب القانوني للمجلس. أدت هذه المناورات إلى إبطاء الأعمال التشريعية الأخرى إلى توقف لمدة عامين تقريبًا قبل إبرام صفقة نقل فيها سعد الحريري، المنتمي إلى كتلة ١٤ آذار، دعمه إلى مرشح كتلة ٨ آذار المفضل ميشال عون. مقابل رئاسة الوزراء لسعد الحريري. تولى

---

[91] Lebanon Profile – Timeline:
https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284

عون منصبه في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٦، وفي كانون الأول (ديسمبر) حل الحريري محل سلام كرئيس للوزراء. وفي الوقت نفسه، تم تأجيل الإنتخابات التشريعية – التي تم تأجيلها لأول مرة في عام ٢٠١٣ بسبب مخاوف أمنية – بشكل متكرر بينما كان المشرعون الحاليون يتجادلون حول تفاصيل قانون إنتخابي جديد. وسط هذه التسوية الدقيقة بين الكتل، سلطت حلقة غير عادية في أواخر عام ٢٠١٧ الضوء على الضغوط الإقليمية التي تقوم عليها الفصائل اللبنانية: أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية في نوفمبر، أعلن الحريري فجأة وبشكل غير متوقع إستقالته من رئاسة الوزراء في خطاب مسجل تضمن إنتقادات لإيران وحزب الله في لبنان، اشتبه كل من حلفاء الحريري وخصومه على الفور في أن الحريري محتجز ضد إرادته من قبل المملكة العربية السعودية وأنه تعرض لضغوط من أجل الإستقالة. تم تأكيد هذه الشكوك إلى حد كبير من خلال التقارير اللاحقة. طالب دبلوماسيون غربيون وعرب، الحكومة السعودية بالإفراج عن الحريري بعد أن انزعجوا من التدخل السعودي الجريء والمزعزع للإستقرار في السياسة اللبنانية. في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، أذعن السعوديون للضغوط الدولية، وأعادوا الحريري إلى لبنان، حيث سارع إلى التراجع عن إستقالته. بعد أن عاد الحريري إلى رئاسة الوزراء، رفض تقديم سرد مفصل عن الفترة التي قضاها في المملكة العربية السعودية. لم يكن المسؤولون السعوديون أكثر صراحة بشأن دوافعهم لهذا الإجراء غير المعتاد، ولكن في وسائل الإعلام أفادت التقارير أن ولي العهد محمد بن سلمان – القوة الدافعة وراء السياسة الخارجية السعودية – كان مستاءً من الحريري لرفضه إتخاذ نهج أكثر تصادمية في تعاملاته مع حزب الله.

تظهر هذه الجولة السريعة على التاريخ الحديث[٩٢] للبنان سلسلة من الأحداث المتتالية، التي باتت تطبع الطبيعة اللبنانية و جزء من الهوية اللبنانية، ويعكس هذا الواقع التفاعلات الساخنة بين هذا التنوع الكبير في المكونات اللبنانية ليكون لبنان نموزج فريد على مستوى العالم. إن دل هذا الواقع فيدل على أن النظام في لبنان

---

[92] Lebanon Profile – Timeline:
https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284

لم يصل الى ما يلائم واقعه، وستبقى هذه المشاكل والنزاعات تلازم الحياة السياسية في لبنان الى أن يستقر النظام اللبناني بما يتلاءم مع واقعه الديموغرافي والثقافي.

المبحث الثاني: المكونات المجتمعية في لبنان تاريخ وأصول[٩٣]

إن النظرة للآخر هي التي تحدد ما إذا كان الآخر مختلف أم أنه مقبول. وغالبا ما تكون هذه النظرة مبنية على تاريخ من العلاقات قد تكون ودية أو دموية، بقدر ما يكون هذا التاريخ دموي بقدر ما تكون الديمقراطية التوافقية ضرورية. لا تزال شكوى Daalder لعام ١٩٧٤ صالحة: "من المدهش إلى حد ما (في ضوء الأهمية الساحقة والحتمية تقريبًا المنسوبة إلى وجود الإنقسامات) ، لا يوجد في هذه الأدبيات سوى القليل من التفكير المنهجي حول ما إذا كان من المرجح أن تؤدي الإنقسامات المعينة إلى الصراع أو التكيف من الآخرين"، يشدد باري على أن الصراعات الدموية هي التي تؤثر على العلاقات بين الجماعات الدينية أكثر من تأثير الدين بحد ذاته. "[أنا] ببساطة يبدو أن الحالة التي تكون فيها الأعمال الوحشية الجسيمة أكثر انخراطًا أو دعمًا عندما يكون الضحايا أعضاءً في مجموعة خارجية محددة إثنيًا أكثر مما يحدث عندما يكون أساس التمايز هو الطبقة أو الدين ، خاصةً عندما يتم تقليل التعرف الودية بسبب الاختلافات الجسدية أو الثقافية الكبيرة "

---

[٩٣] إكرام صعب، المجتمع اللبناني إلى طبقات ... بين الواقع والأرقام أين الحقيقة، مقال منشور على:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1441582-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-
%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9

يتكون المجتمع اللبناني من ١٩ طائفة دينية أغلبها من المسيحيين والمسلمين بإستثناء الطائفة اليهودية، وهي صغيرة جدا هاجر أغلبية أبنائها خلال الحرب الأهلية ولم يعودوا بعد الحرب، خوفا من الإضطهاد بسبب الربط بينهم وبين إسرائيل. رسمت الطوائف الكبيرة الخريطة التاريخية والسياسية للبنان إلا أن ذلك لم يلغي أدوار الطوائف ألأخرى في الحياة السياسية، سوف تتطرق هذه الدراسة الى الطوائف الكبرى لسبب دورها التاريخي الفعال، والحروب والمجازر التي طبعت العلاقات فيما بينها على مدى قرون من الزمن، دون التقليل من باقي الطوائف.

المبحث الثالث: النظام الإنتخابي في لبنان[٩٤]

يعتبر لبنان جمهورية برلمانية ديمقراطية كما تعرف عنه مقدمة الدستور، ينتخب البرلمان اللبناني عن طريق الإقتراع العام، من خلال الإنتخابات المباشرة بالإقتراع السري، أتت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف بعد الحرب الأهلية لتكرس مفهوم الدولة المدنية وذلك من خلال إلغاء الطائفية في جميع الإدارات والوزارات وبالتالي المجلس النيابي من خلال إنتخابات خارج الإطار الطائفي، بإضافة مجلس شيوخ يمثلون الطوائف يتركز دوره في المسائل التي تعني الطوائف. إلا أن هذا الأمر لم يتحقق رغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على هذه الوثيقة. يعتبر لبنان نموذجا فريدا من نوعه في العالم إذ توزع المراكز الأولى في الدولة بطريقة عرفية بين المسلمين والمسيحيين، ما جعل من هذه المعادلة سر إستقرار الوضع السياسي والأمني وينعكس بالتالي على كافة المجالات، بحيث بات أي شعور بالغبن من قبل إحدى الطوائف في لبنان يشعرها بالقلق وتلجأ بالتالي الى شتى الوسائل لكسر هاجس الخوف ما ينعكس عدم إستقرار وغالبا ما يتطور الى خلافات وصراعات تتخطى

[٩٤] نادر عبد العزيز الشافي، الأنظمة الإنتخابية ومميزات كل منها، دراسة منشور على:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7

العمل السياسي، وتطورت أكثر من مرة لتؤدي الى الحرب الداخلية. شهدت فترة ما بعد الإستقلال ما يعرف بالمارونية السياسية بحيث كانت السلطة التنفيذية محصورة بيد رئيس الجمهورية، فكان الرئيس الماروني يسمي الوزراء ويقيلهم ويحل المجلس النيابي ويتمتع بكامل صلاحيات السلطة التنفيذية، ما جعل من باقي الطوائف وخاصة الإسلامية منها تشعر بالغبن خاصة بعد النمو الديمغرافي على حساب المسيحيين ما أدت الى حرب أهلية إنتهت بمصالحة وطنية في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية أسفرت عن رد فعل إسلامي على المارونية السياسية نتج عنها هيمنة إسلامية ما بعد الطائف لم تؤمن الإستقرار السياسي، لا بل بالعكس إنعكست شللا على معظم إدارات الدولة وعلى الحياة السياسية خاصة بسبب قانون الإنتخاب الذي فصّل على مقاس عرابي الطائف ما عرف بقانون الستين الذي قسم الدوائر بطريقة تظهر الهيمنة الإسلامية في معظم الدوائر. ما جعل من الصوت المسيحي أسير الأكثرية الإسلامية وبات النائب المسيحي يصل بصوت وبلوائح المسلمين، شعر المسيحيون أنهم خارج اللعبة السياسية ما دفعهم الى مقاطعة الإنتخابات لأكثر من دورة وخاصة أن الزعماء المسيحيين كانوا خارج اللعبة السياسية، إما في السجن وإما في المنفى. وبعد خروج الجيش السوري من لبنان وعودة الأقطاب المسيحيين الى اللعبة السياسية عملوا دائبين الى تطوير القانون الإنتخابي وتقسيم الدوائر الإنتخابية بما يتلاءم مع التمثيل الصحيح ولم يكن ذلك بالأمر السهل لأنه بالطبع سيكون على حساب الفريق الآخر الذي بات يشكل ثلثي الشعب اللبناني في حين أن الدستور يتكلم عن المناصفة. فتطور قانون الإنتخاب من القانون الأكثري الذي لطالما حافظ على معظم الوجوه الإقطاعية على مدة أكثر من عشرين عام الى القانون النسبي ذات اللوائح المقفلة والدوائر الموسعة، بحيث ساعد على إيصال البرامج الحزبية الى ندوة البرلمان. وبحيث أصبح للصوت المسيحي قيمة إنتخابية وأصبح بإستطاعته إيصال نوابه[٩٥].

[٩٥] نادر عبد العزيز الشافي، الأنظمة الإنتخابية ومميزات كل منها، مقال منشور على:

المطلب الأول: تقسيمات الدوائر الإنتخابية في لبنان إنطلاقا من الدستور وصحة التمثيل

إن النظام السياسي الطائفي في لبنان الذي يراعي التوازنات الطائفية والتي هي أساس هذا النظام، جعل من قانون الإنتخاب كي يكون عادلا أن يراعي هذه التوازنات الطائفية بحيث يكون لكل طائفة القدرة على إيصال مرشحيها، تعكس عملية الإقتراع عند ولتزر عمل فردي إنما منتمي. وبالتالي فإن تقسيمات الدوائر الإنتخابية تعتبر من أهم المعضلات فيما يراعي التناسب بين عدد المقترعين للطوائف وعدد نوابهم[٩٦].

ينص الدستور اللبناني في المادة ٢٤ على ما يلي:

اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية إنتخابهم وفقاً لقوانين الإنتخاب المرعية الإجراء. والى أن يضع مجلس النواب قانون إنتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ. بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج. نسبياً بين المناطق.

---

[٩٦] الدوائر الإنتخابية وتوزيع المقاعد، منشور على:
https://elections.gov.lb/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/2022/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF-ar.aspx

حسين علي عبيد، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، صفحة ٢٠٥ – ٢١٧.

إنطلاقا من هذه المادة يجب أن توزع المقاعد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين في كافة الدوائر الإنتخابية، بحيث يتناسب عدد المقاعد الطائفية مع عدد المقترعين لكل طائفة في كل دائرة. ما يفرض تغيير حجم الدوائر وشكلها بطريقة دائمة وذلك بسبب التغير الديمغرافي بين الطوائف في كافة المناطق. ما يجعل من الإستحالة في تطبيق هذه المادة والإلتزام بجوهر الدستور، بسبب تفاوت أعداد ناخبي الطوائف بين دائرة وأخرى، ووجود عدد لا بأس به من ناخبين بدون ممثلين وضياع العديد من الأصوات في كافة الدوائر.

إن مبدا التساوي بين المسيحيين والمسلمين يضرب مبدأ الديمقراطية وصحة التمثيل، ولا يراعي معيار التغير الديمغرافي الذي يميل لصالح المسلمين حسب العديد من الإحصاءات، فمن أجل الحفاظ على مبدأ المساوات بين المسيحيين والمسلمين التي ينص عليها الدستور، يجب عدم الإلتزام بضوابط تقسيم الدوائر الإنتخابية، وأهمها المساواة الحسابية، بحيث يجب الإخلال بمبدأ التناسب بين عدد السكان في بعض الدوائر الإنتخابية وما خصص لها من مقاعد برلمانية، بالإضافة الى التفاوت في القوة الصوتية وينعكس سلبا على الحصص التمثيلية والسلم الأهلي وشعور المواطنة، على سبيل المثال لا الحصر[٩٧].

دائرة الشمال الأولى: تضم هذه الدائرة محافظة عكار، ولم تتغير انتخابياً مع القانون الجديد، يشكل الناخبون المسلمون النسبة الأكبر في هذه الدائرة وخصوصاً المسلمين السنّة إذ يبلغ عددهم نحو ١٨٦٠٠٠ ناخب سني من أصل ٢٠٣٠٠٠ ناخب مسلم، ويقترع فيها إجمالي ٢٧٦٠٠٠ ناخب تقريباً.عدد الناخبين ٢٧٦,٩٣٨ ناخب،

97

https://elections.gov.lb/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/2022/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF-ar.aspx

سني ٦٧،٠٥٪ روم أرثوذكس١٤.٧٪ ماروني ١٠.٩٪ علوي ٤.٩٧٪ شيعي ١.٠٥٪ روم كاثوليك ٠.٦١٧٪ مختلف مسيحي ٠.٢٩٥٪

توزيع المقاعد٧ مقاعد: ٣ سني ٢ روم أرثوذكس ١ علوي ١ ماروني.

(إن نسبة ٦٧% من الأصوات هي للسنة مقابل ٧/٣ من المقاعد أي ما نسبته ٤٣% من الأصوات تكفي لتأمين مقاعد السنة أما ال ٢٤% فائض أصوات السنة تعادل تقريبا كامل باقي أصوات الطوائف، ما يعني أن السنة في هذه الدائرة يشعرون بالغبن وأن لا صحة تمثيل بما يتلاءم مع قدرة أصواتهم).

ومن أبرز الإخلال بمبدأ المساواة الحسابية، إنخفاض مستوى التمثيل بسبب الفائض السني في الأصوات.

إن ال١٤٪ أصوات الروم الأرتودوكس لا تكفي لأكثر من مقعد واحد، فيتمتع بذلك الصوت الأورتودوكسي بقدرة تمثيلية أكثر ثلاث مرات من الصوت السني ما يخالف مبدأ المساوات بالمواطنة في الدستور.

أ. **بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.**على الرغم من أن الدستور اللبناني لا يحدد عدد النواب ما يعني إعتماد المبدأ الثاني لطرق تقسيم الدوائر الإنتخابية أي التقسيم وفق عدد السكان. إلا أن مبدأ التساوي بين المسيحيين والمسلمين يتعارض مع مبدأ التقسيم وفق عدد السكان ذلك أن النمو الديمغرافي الإسلامي يتزايد في حين أن النمو الديمغرافي المسيحي يتراجع.

إن الديمقراطية التوافقية التي يطبقها النظام اللبناني تحتم نوعا من التوافق على حساب الديمقراطية العددية، وعادة ما تنعكس سلبا على الشعور بالغبن لدى الطائفة الأضعف بالإضافة الى الشعور بالإستقواء لدى الطوائف الأكبر. ويمكن إستعمال هذا التفاوت في الأعداد كسلاح ضغط في السياسة وتهديد بنسف النظام إن ألزم، لفت رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في حديث صحافي أن نسبة المسيحيين في لبنان باتت لا تتعدى ١٩،٥ من عدد سكان لبنان، في محاولة للحد من التصلب المسيحي في موضوع رئاسة الجمهورية، فجاء الرد المسيحي على كافة المستويات " لقد أوقفنا العد"، تذكيرا بقول الرئيس الراحل رفيق الحريري بعد الطائف. إلا

أن وقف العد لا يلغي حقيقة هذا الفارق العددي الذي ينعكس على كافة المستويات السياسية والإدارية، وزحف جغرافي على حساب الآخر ما ينعكس عدم إستقرار سياسي وشلل في النظام.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

أثبت تاريخ الطوائف في لبنان أكانت إسلامية أم مسيحية عن سخونة في العلاقات، أدت في بعض الأحيان الى حروب دامية، جعلت من هذه الطوائف في إستقلالية تامة وذاكرة تاريخية تجعل من باقي الطوائف عدو محتمل في أي لحظة، وإن مبدأ التناسب بين طوائف كل من الفريقين قد لا يكون عادلا في حال نمو إحدى هذه الطوائف على حساب طائفة أخرى من نفس المذهب. فنجد أنفسنا مجددا أمام معضلة صحة التمثيل في تقسيم الدوائر فنجد نائبا يتمثل ب١٠٠٠٠ صوت في حين يتمثل آخر من طائفة أخرى ب١٠٠٠ صوت في نفس الدائرة، من أجل المحافظة على المناصفة والتناسب بين الطوائف.

ج. نسبياً بين المناطق[٩٨].

شهدت الحرب الأهلية اللبنانية تهجير طائفي لبعض المناطق، والتي لم تشهد عودة الكثير من أبنائها بعد نهاية الحرب، منهم من هاجر إلى الخارج ومنهم من إستقر في العاصمة وضواحيها حيث فرص العمل. فاصبحت القرى الأساسية شبه خالية من سكانها الأصليين، مع الحفاظ على نفس التناسب بين المناطق فبات يصل نائب من نفس الطائفة في منطقة ما لم تتعرض للتهجير بعدد كبير من الأصوات في حين يصل نائب من نفس الطائفة في منطقة التهجير بعدد قليل من الأصوات أو بأصوات الطوائف الأخرى.

تعددت أشكال قانون الإنتخاب منذ الإستقلال حتى اليوم، ففي الإنتخابات التي جرت بإشراف الإنتداب الفرنسي عام ١٩٤٣ كانت وفق نظام الإكثري والبالوتاج ووفق دوائر تقوم على المحافظات الخمس «بيروت،جبل لبنان، لبنان الشمالي، لبنان الجنوبي، والبقاع «،وكان عدد النواب ٥٥ نائبا، وفي عهد هذا المجلس تم انتزاع استقلال لبنان.

---

[٩٨] ضاهر غندور، النظم الإنتخابية – دراسة مقارنة لأهم القوانين الإنتخابية في العالم – الحياة النابية والتشريعات الإنتخابية في لبنان، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت، صفحة ٥٠٤.

ووفق نفس القانون تمت انتخابات ايار عام ١٩٤٧ التي ذاع صيتها في التزوير، وفي عهد هذا المجلس تم التجديد للرئيس بشارة الخوري، الذي انتج في العام ١٩٥١ قانونا جديدا للانتخاب رفع بموجبه عدد اعضاء المجلس الى ٧٧ نائبا، واعتمدت محافظات: بيروت، لبنان الجنوبي، والبقاع على اساس كل محافظة دائرة إنتخابية، وتم تقسيم جبل لبنان الى ثلاث دوائر انتخابية هي: بعبدا- المتن، الشوف- عاليه، وكسروان- جبيل. كما تم تقسيم محافظة لبنان الشمالي ايضا الى ثلاث دوائر انتخابية هي: طرابلس، عكار، وزغرتا-البترون- الكورة.

في عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢- ١٩٥٨)، اعتمد العهد الشمعوني قانون انتخاب جديدا فخفض عدد النواب الى ٤٤ نائبا واعتمد الدائرة الفردية فقسم بيروت الى خمس دوائر، جبل لبنان: ٩ دوائر لبنان الشمالي: ٨ دوائر، البقاع:٤ دوائر، ولبنان الجنوبي:سبع دوائر.

في العام ١٩٥٧ عدل الرئيس شمعون في هذا القانون، فجرت الإنتخابات في شهر آب، بعد ان رفع عدد النواب الى ٦٦ نائبا وجعل من بيروت دائرتين، جبل لبنان: ثمان دوائر، لبنان الجنوبي سبع دوائر، لبنان الشمالي: سبع دوائر، والبقاع ٣ دوائر، اي جعل لبنان ٢٧ دائرة.

تميزت هذه الإنتخابات بعمليات تزوير واسعة ادت إلى إسقاط جميع الشخصيات المعارضة للعهد الشمعوني الذي عجز عن إسقاط الرئيس الشهيد رشيد كرامي، والرئيس صبري حمادة، والشهيد معروف سعد.

في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨- ١٩٦٤) تم اعتماد قانون انتخاب جديد عام ١٩٦٠ هو في حقيقته طبعة منقحة عن قانون ١٩٥٧، رفع بموجبه عدد اعضاء المجلس إلى ٩٩ نائبا وقسم لبنان الى ٢٦ دائرة انتخابية وعلى هذا القانون حصلت انتخابات ١٩٦٤ وفي عهد الرئيس شارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠)، وكذلك الحال في عهد الرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠-١٩٧٦)الذي جرت في عهده انتخابات ١٩٧٢، وتم في العام ١٩٧٦ تمديد ولاية مجلس النواب بسبب اندلاع الحرب الاهلية بدءا من ١٣ نيسان ١٩٧٥.

في عهدي الرئيسين الياس سركيس (١٩٧٦– ١٩٨٢)وامين الجميل (١٩٨٢– ١٩٨٨)لم تجر اي انتخابات نيابية، حيث كان يتم خلالها التمديد المتتالي للمجلس المنتخب عام ١٩٧٦، حت وصل عدد النواب إلى ٧٣ نائبا.

خلال مؤتمر الطائف، اتفق على رفع عدد النواب إلى ١٠٨ نواب اي بزيادة ٩ نواب مسلمين ليصبح عدد اعضاء المجلس النيابي ٥٤ نائبا مسلما و٥٤ نائبا مسيحيا.

في عهد الرئيس الياس الهراوي (١٩٨٩– ١٩٩٨) وأبان حكومة الرئيس الراحل عمر كرامي تم في العام ١٩٩١ تعيين ٤٠ نائبا في المراكز النيابية الشاغرة كانوا موزعين على النحو الاتي:٩ نواب زيد عددهم الى الـ٩٩ نائبا الذي كان يتألف منهم النواب. ٢٨ نائبا كان قد شغر مركزهم بالوفاة، ٣ نواب شغر مركزهم بسبب إنتخابهم رؤساء جمهورية وهم: امين الجميل، رينه معوض، والياس الهراوي.

في العام ١٩٩٢ قررت حكومة الرئيس رشيد الصلح إجراء إنتخابات نيابية فأقر قانون رفع بموجبه عدد إعضاء المجلس النيابي إلى ١٢٨ نائبا وتقسيم جديد للدوائر تراوح بين المحافظة والقضاء فاعتمدت المحافظات في:بيروت، لبنان الجنوبي، ولبنان الشمالي، والاقضية (قانون ١٩٦٠) في جبل لبنان والبقاع[٩٩].

في العام ١٩٩٦ إعتمدت المحافظات كدوائر إنتخابية ما عدا جبل لبنان الذي إعتمدت فيه الأقضية.

في العام ٢٠٠٠ كان تقسيم جديد للدوائر إعتمد بعضها قانون ١٩٦٠ وبعضها خضع لتقسيمات جديدة فاعتمدت الأقضية في البقاع وفي كل من الشوف والمتن الشمالي، وجعلت كل من بعبدا– عالية، كسروان– جبيل دائرتين إنتخابيتين، وقسم الجنوب الى دائرتين وكذلك الشمال فيما جعلت بيروت ٣ دوائر وفق تقسيمات جديدة تختلفلاعن قانون ١٩٦٠.

نفس القانون إعتمد في إنتخابات ٢٠٠٥، لتكون في إنتخابات ٢٠٠٩ عودة الى قانون ١٩٦٠ مع إعتماد تقسيمات إنتخابية جديدة لبيروت. في عام ٢٠١٨ إعتمد قانون جديد للإنتخاب يجعل من لبنان ١٥

[٩٩] أحمد زين الدين، جريدة اللواء – ١١ قانون إنتخاب مر على لبنان في ٧٦ عاما، ٣١ أيار ٢٠١٨

دارة إنتخابية على أساس النسبية والصوت التفضيلي، ويلاحظ في هذا القانون تقسيم الدوائر الإنتخابية وفق خليط من قوانين مرت على لبنان (١٩٥١، ١٩٥٧، ١٩٦٠ و٢٠٠٠)، وهي لا تساوي بين الناخبين ولا بين النواب مما يعني مخالفة مبدا دستوري هام يقوم على أساس مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات. وبالتالي يبقى ما وضعته حكومة الإستقلال الأولى « وترى الحكومة أن في قانون الإنتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة فهي لذلك ستتقدم قريباً من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الإنتخاب تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد أن في إصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم»[١٠٠].

المطلب الثاني: تقسيمات الدوائر الإنتخابية وصحة التمثيل بين قانوني الأكثري والنسبي

اختار اللبنانيون ١٢٨ نائباً ممثلاً عنهم في مجلس النواب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين تنفيذاُ لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية. جرت أول انتخابات نيابية بعد الحرب اللبنانية عام ١٩٩٢ في ظل قانون إنتخابي يرعى تقسيمات جديدة للدوائر الإنتخابية مختلفة عما كان سائداً منذ الإستقلال، ويعتمد المحافظات دوائر في الشمال والجنوب وبيروت، والأقضية في محافظتي الجبل والبقاع في ظل مقاطعة مسيحية ساحقة وشبه مطلقة في مناطق عدة (في أقضية جبل لبنان تراوحت نسبة المقترعين المسيحيين بين أقل من واحد في المئة في جبيل و١٨ في المئة في كسروان).

وأدت هذه التقسيمات، إلى جانب المقاطعة المسيحية، إلى الإتيان بالأكثرية الساحقة من النواب المسيحيين بأصوات المسلمين الذين انتخبوا خمسة نواب مسيحيين في الجنوب، و١٥ في الشمال، وعشرة في محافظة بيروت، وأربعة في محافظة البقاع، وحتى في جبل لبنان فاز ١٢ نائباً مسيحياً بأصوات المسلمين، ما يعني أن النواب المسيحيين الذين أتوا بأصوات مسيحيين لم يتجاوز عددهم ١٨ نائباً.

عام ١٩٩٦ أُدخل تعديل في بعض الدوائر الإنتخابية، فقُسّم الشمال دائرتين إنتخابيتين، وأُبقي على كل من

[١٠٠] أحمد زين الدين، جريدة اللواء – ١١ قانون إنتخاب مر على لبنان في ٧٦ عاما، ٣١ أيار ٢٠١٨

البقاع والجنوب وبيروت دائرة واحدة، وتمت المحافظة على تقسيم جبل لبنان ستة أقضية (جبيل، كسروان، المتن، بعبدا، عاليه، الشوف). ولم تختلف النتائج عما كانت عليه في الدورة السابقة إذ لم تستطع الأصوات المسيحية أن تأتي بأكثر من ١٨ نائباً مسيحياً.

وفي الدورة الثالثة بعد الحرب اعتُمد ما عرف بقانون غازي كنعان الذي تضمّن إعادة تقسيم معظم الدوائر.

ففي الشمال اعتُمدت دائرتان: ضمّت الأولى أقضية عكار وبشري والضنية، والثانية المنية وطرابلس وزغرتا والبترون والكورة. وبقيت الصورة على حالها لجهة غلبة الأصوات المسلمة، ففاز ١٥ نائباً مسيحياً من أصل ١٥ بأصوات المسلمين.

وقُسّمت محافظة بيروت الى ثلاث دوائر لم تحدّ من غلبة الأصوات المسلمة في كل منها، وبالنتيجة فاز أيضاً كل النواب المسيحيين بأصوات المسلمين.

وقُسّم البقاع إلى ثلاثة أقضية كما في ١٩٩٢ ما أفسح في المجال لإنتخاب خمسة نواب مسيحيين بتأثير أصوات مسيحية في قضاء زحلة.

ولم يحصل أي تغيير في محافظة الجنوب حيث أُبقي على محافظتي الجنوب دائرة واحدة، وبالتالي كانت الغلبة الساحقة لأصوات المسلمين، ما لم يسمح للمسيحيين بإختيار أي من نوابهم في هذه المنطقة.

وأُدخلت تعديلات على التقسيمات في الجبل، فأُبقي على قضاءيْ المتن والشوف منفصلين، وضُمّ قضاءا كسروان وجبيل ليصبحا دائرة إنتخابية واحدة، وكذلك الأمر بالنسبة الى قضاءيْ بعبدا عاليه. إلا ان هذه التقسيمات في الجبل زادت الأمر سوءاً بالنسبة إلى المسيحيين، فقد منعتهم من التأثير عبر أصواتهم في النتائج في قضاءيْ بعبدا ـ عاليه، وبالتالي لم يستطع المسيحيون إختيار نوابهم.

واعتُمد القانون نفسه في إنتخابات ٢٠٠٥، ولم تتغير بالتالي، النتائج بالنسبة إلى النواب المسيحيين المنتخبين بأكثرية ناخبين مسلمين.

الجدير ذكره أنه في كل الدورات الإنتخابية التي جرت بعد الحرب كانت أغلبية الأصوات المسيحية تذهب للمرشحين الخاسرين من المعارضة المسيحية.

المبحث الرابع: مليشيات الحرب تتحول الى أحزاب وطنية سلمية

تحولت معظم الأحزاب في لبنان الى ميليشيات مسلحة، وساهمت في الحرب الأهلية التي نتجت عن المواجهة المسلحة بين حزب الكتائب والمنظمات الفلسطينية المسلحة التي أبعدت من الأردن الى لبنان. إلا أن العطف الإسلامي تجاه الفسلطينيين والخوف من القوة المسيحية الناشئة دفع بباقي الأطراف الى التسلح في مواجهة السلاح المسيحي، وتحول الصراع من مسيحي فلسطيني الى حرب أهلية، إستيقظت خلالها جميع الهواجس التاريخية لدى الطوائف واستعيدت ذاكرة الصراعات الدموية بين هذه الطوائف التي شكلت خطر وجودي لبعضها البعض عبر التاريخ، بالإضافة الى المصالح ألإقليمية والدولية التي وأدت نار الحرب وساهمت في شكل كبير بتأمين السلاح الى كافة الأطراف، ودخلت مباشرة بالحرب الداخلية فجمع بين المسيحيين والإسرائيليين عدو واحد هو الفلسطيني فدخل الإسرائيلي الحرب الى جانب المسيحيين إما بتسليحهم أو بدخول الأراضي اللبنانية وصولا الى بيروت والمشاركة مباشرة بالحرب، إلا أن هذا الوجود التوغل الإسرائيلي ولدعم وتسليح الجماعات الإسرائيلي دفع بالسوريين بالدخول المباشر الى لبنان للحد من المعادية لإسرائيل. فتحول لبنان الى ساحة صراع إسرائيلي سوري إما بالمواجهة المباشرة وإما بالوكالة عبر الحلفاء. وكما كل الحروب الأهلية تتدرج الصراعات الى كل المستويات، فإنتقل الصراع الى داخل الطوائف بين الأحزاب في صراع على النفوذ وإثبات الوجود، الى أن تتوج بدخول الجيش اللبناني الحرب في محاولة من الدولة في إستعادة زمام الأمور من الميليشيات والقوات الأجنبية التي أدخلت أو دخلت الى لبنان إما لأطماع خاصة أو لحماية حلفائها أو أتباعها في الداخل. بعد أن أنهكت الحرب الدولة وجميع الأطراف في لبنان ذهب النواب اللبنانيون الى الطائف بدعوة سعودية، لتنتهي مرحلة الحرب وتنهي معها ما عرف بالمارونية السياسية، إلا أن ذلك لم يرق لرئيس الحكومة الإنتقالية آنذاك العماد ميشال عون، دفع الدعم العربي لمؤتمر الطائف بالنواب اللبنانيين الى إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة بدعم عربي ودولي جعل حكومة العماد عون بعزلة عن المجتمع الدولي، وأعتبر حالة تمرد إنتهت بدخول الجيش السوري الى القصر الرئاسي في بعبدا وخروج العماد عون الى منفاه في باريس.

وهكذا شكلت الأحزاب الإسلامية التي تعاملت مع السوري أبان الحرب اللبنانية، الحكومات التي تعاقبت بعد الطائف مع بروز رفيق الحريري شخصية سنية جديدة ساهمت في إحياء مؤتمر الطائف، والذي شكل معظم حكومات ما بعد الطائف وأصبح الشخصية السنية الأبرز ربما في تاريخ لبنان وترأس تيار سياسي والذي أصبح حزب سياسي عرف بتيار المستقبل. وهكذا جاءت ردة الفعل الإسلامية على المارونية السياسية أسوأ بكثير من المارونية السياسية، فتقاسمت هذه الأحزاب الإسلامية، ميليشيات الأمس السلطة وتربع نبيه بري رئيس حركة أمل على رئاسة المجلس النيابي وما زال الى اليوم بدعم من حليفه الشيعي الآخر حزب الله ، بتحالف تاريخي مع الدرزي وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي مشكلين مع رئيس تيار المستقبل رئيس الحكومات المتتالية الى العام ٢٠٠٥ قبل إستشهاده في عملية إغتيال بإنفجار كبير في العاصمة بيروت.

حظيت حكومات الرئيس الحريري بدعم دولي، حيث حصلت على دعم مالي كبير من خلال مؤتمرات دعم دولية مالية، إلا أن هذه المساعدات المالية لم تواكب بالإصلاحات اللازمة على مستوى التشريعات والإدارات لترشيد عملية الإنفاق. وإن الميليشيات التي اعتادت أثناء الحرب على السرقة والنهب وجني الأموال غير المشروعة من تجارة الممنوعات والضرائب والخوات غير الشرعية، لن تستصعب من الإستفادة من أموال تصرف بطرق غير شرعية من خلال صناديق أنشأت لهذه الغاية بحيث حصل كل فريق على صندوق تصرف له الأموال من خزينة الدولة، ويصرفها الصندوق على مشاريع مناطقية ومشاريع وهمية، بالإضافة الى الصرف من دون موازنة وقطع حساب لسنوات طويلة. ما شجع الصغير والكبير من موظفي الدولة على الإستفادة من هذا الصرف العشوائي فأصبح لبنان على رأس لائحة الفساد الدولية.

أضف الى ذلك أن مبدأ التمسك بالسلطة الذي دأب عليه أمراء الحرب الذين تعاونوا مع الجيش السوري أثناء الحرب في ظل حماية السوريين الذين بقوا في لبنان الى العام ٢٠٠٥ ، وخرجوا حينها بموجب القرار الدولي ١٥٥٩ بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري. إستطاعوا خلالها السيطرة على جميع مفاصل الدولة السياسية المالية الإدارية والقضائية، من خلال التعيينات العشوائية في الإدارات وقانون الإنتخاب الذي

كان يفصل على قياسهم بحيث كان الصوت المسيحي يؤثر لصالحهم في ظل غياب القادة المسيحيين في المنفى والسجون.

بعد خروج الجيش السوري من لبنان عاد القادة المسيحيون من المنفى وخرج البعض من السجون، فتنفس جمهورهم الصعداء وبدأت معركة العودة الى الحياة السياسية التي ووجهت من أركان السلطة وباتت بأمر الواقع مشرشة في المشهد السياسي، وتشكل الضمانات للنعم ألتي أغدقت على مناطقهم بعد حرمان طويل في فترة المارونية السياسية. حاولت الأحزاب المسيحية المعارضة للنهج السياسي المتبع من خلال عدم المشاركة في الإنتخابات إلا أن ذلك لم يؤثر على المشهد السياسي لا بل على العكس زاد الأفرقاء الآخرين قوة وتشبثا بالسلطة، الى أن انخرط الأفرقاء المسيحيون باللعبة السياسية من خلال المشاركة بالإنتخابات ومن خلال تطوير قوانين الإنتخاب وصولا الى القانون النسبي الأخير الذي حرر الصوت المسيحي من قبضة الأحزاب الطائفية الأخرى، وبات الناخب المسيحي يستطيع إيصال ممثليه الحقيقيين الى السلطة، واستعادت الأحزاب المسيحية دورها الحقيقي في الحياة السياسية، إلا أن ذلك لم يرق للأفرقاء الآخرين ذلك أن الحزبين المسيحيين الكبيرين هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية أنتجا أكبر كتلتين نيابيتين في المجلس النيابي، وباتا اللاعبين الأقوى فذكر الآخرون بالمارونية السياسية، خاصة بعد معادلة الرئيس القوي التي أطلقها التيار الوطني الحر مع وصول العماد عون الى سدة الرئاسة. إلا أن عدم الإنسجام السياسي بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، يخفف من وطأة الهيمنة المسيحية، كما عند الشيعة من خلال التحالف الإستراتيجي بين أمل وحزب الله الذي كرس الشيعية السياسية بحيث بات الحزبين قادرين على حماية السلاح الشيعي والسيطرة على رئاسة المجلس النيابي وبالتالي المجلس، ذلك أن الدعوة الى إنعقاد المجلس ووضع جدول أعمال جلساته بيد رئيسه.

شهدت مرحلة الرئيس رفيق الحريري ما عرف بالسنية السياسية بسبب الكتلة النيابية الكبيرة التي استطاع الحريري الحصول عليها من خلال تفرده بالساحة السنية بظل غياب الأحزاب السنية الوازنة، والهيمنة على الصوت المسيحي في بيروت وعكار وباقي المناطق وإيصال النائب المسيحي في هذه الدوائر

من خلال الفائض بالصوت السني بالقانون الأكثري، إلا أن فائض القوة لدى الحريري لم يسمح له بالتفرد بالسلطة بظل الوجود السوري الذي يرأسه رئيس علوي الى جانب الثنائي الشيعي، وإن فائض القوة الذي كان يتمتع به الرئيس الحريري لم يسمح له بالتفرد بالقرارات، لا بل على العكس كان يعرض البلاد لأزمات سياسية وحكومية أدت الى إبعاده عن السلطة عدة مرات ومن ثم الى إستشهاده في نهاية المطاف. إنطلاقا من مقولة الحياة أثمن ما في الوجود، يعتبر كل حزب أن أي خطر وجودي يهدد حزبه وبالتالي طائفته يشرع له إستعمال القوة بوجه ألأحزاب الأخرى للحفاظ على وجوده ما يحول لغة العقل اللازمة لحوار الأحزاب الى لغة القوة التي تستعملها الميليشيات، لذلك فإن شبح الحرب الأهلية الذي لا يلبس أن يفارق لبنان يعود مع سيطرة إحدى الطوائف على القرار السياسي فيه. إن الدور الذي لعبته الأحزاب أثناء الحرب الأهلية جعل منها الحارث الأمين على مصالح طوائفها، وإن منطق التخويف من الآخر يعزز مكانتها ودورها ويدفع من أبناء طائفتها على إعتبارها الملجأ الوحيد من عدو الداخل الذي لم يرقى يوما الى إعتباره الشريك الحقيقي في الوطن. إن هذا الواقع يجعل هذا النموذج من الأحزاب الوحيد القادر على الحياة، خاصة إذا بقي حزب واحد مسيطر لدى إحدى الطوائف يشعر الآخرين بخطر الوجود، وإن أي محاولة لولادة أحزاب علمانية عصرية سوف تبوء بالفشل.

المبحث الخامس: إمكانية نجاح الأحزاب الوطنية في ظل ألأحزاب الطائفية

الكفاح من أجل الإعتراف، المبدأ الذي انطلق منه هيغل الذي شدد على الذات الإنسانية وواجب على كل ذات الإعتراف بالذوات الأخرى، يؤكد هيغل على طبيعة الذات الإنسانية التي تكافح من أجل إعتراف الآخر بها كما إعترافها هي بالآخر، فإن الصراعات الدائمة بين الطوائف وعدم الشعور بالأمان من الآخر والإستعداد الدائم للمواجهة تأكيدا لفكر هوبس الذي اعتبر أن الإنسان ذئب للإنسان الآخر دليل على أن مفهوم الإعتراف لم يرق الى مستوى التطبيق إما من خلال البنية الأخلاقية التي لم تراعي خصوصيات وهواجس الطوائف، وإما بسبب محاولة صهر جميع المكونات المجتمعية اللبنانية بدولة واحدة بدون مؤسسات ضامنة لخصوصيات كل جماعة، فتسعى هذه الجماعات على الإستيلاء على مؤسسات الدولة من أجل

حماية نفسها من الآخر فتتفكك الدولة المركزية مع تفكك مؤسساتها . ويعتبر هيغل أن مفهوم الإعتراف يتطلب حالة من الوعي الإنساني، من أجل الوصول لهذا الوعي على الأحزاب الطائفية الموجودة أن تتعاون من أجل إيجاد برامج موحدة تدرب الأفراد على ضرورة الإعتراف بالآخر دون الوصول الى حد الإنصهار، والحل الآخر الذي يبدو شبه مستحيل قبل الإقتناع بمفهوم الإعتراف، وهو إنشاء أحزاب وطنية تكون نموذجا للإعتراف تشجع الأحزاب الطائفية الإعتراف بعضها بالآخر، إلا أن هذا الدرب طويل جدا وشبه مستحيل بظل الشعبية الزائدة للأحزاب الطائفية والشعور الزائد بالحاجة إليها. ويعتبر هيغل أن مفهوم الإعتراف لا يصلح من دون الجانب القانوني الذي ينظم علاقة الكل بالكل، يعتبر الجانب القانوني هو ألأهم للإعتراف إبتداءا من الدستور الذي يجب أن يعكس إرادة جميع الأطراف كما حماية هواجسهم من بعضهم البعض وإنشاء المؤسسات اللازمة لذلك. كما أكد على الإطار التضامني ضمن المجتمع، وهو يعتبر أنه لا يمكن فصل الدستور عن البنية الأخلاقية للجماعات فيما هوبس وروسو أي الليبراليين والجمهوريين لم يتبنوا هذه الفكرة، ففي الأنظمة الليبرالية أو الجمهورية لا تطبق على دولة مركزية تتضمن جماعات لم تعترف ببعضها البعض ولا تمتلك كل جماعة المؤسسات اللازمة لضمان وجودها كما هو الحال في لبنان بينما مونتسكيو اعتبر أن البيئة تؤثر على الأنظمة.

إنطلاقا من ذلك تبدو الأحزاب الوطنية شبه مستحيلة وغير قابلة للحياة ذلك أن الحس الوطني شبه معدوم مقارنة مع الحس الطائفي وإن أي محاولة لإنشاء حزب سياسي وطني لن يجد الجمهور الكافي لإحيائه وإدخاله الندوة البرلمانية خاصة أن الخبرة الميليشياوية لدى معظم الأحزاب قادرة عند الإستحقاقات الإنتخابية عل إحياء النعرات الطائفية التي توجه الناخب نحو الأحزاب الطائفية.

إن الأحزاب الوطنية بحاجة الى برامج وطنية وغالبا ما تكون هذه البرامج علمانية تنحو نحوى الدولة المدنية والأحوال الشخصية الموحدة والتي غالبا لا تروق للمتدينين والطائفيين، ولا للأحزاب الطائفية والتي قادرة على مواجهتها بألف حجة وحجة. إن لم تعترف الأحزاب الوطنية بالطوائف ودورها التاريخي وتدرك الهواجس للطوائف وتكون محايدة توافقية لا إلغائية لن تدرك النور في المرحلة الأولى، ولكي تنمو وتتطور

على أمل الوصول بالحجم المطلوب الى الندوة البرلمانية في المرحلة الثانية يجب أن يكون من أولويات برامجها حملات تثقيفية وتوعوية تحفز على قبول الآخر وإمكانية العمل سويا في الثقافة والإنماء للنهوض بالوطن.

برز بعض الأحزاب التي لم يكن لها لون طائفي، إنما هذه الأحزاب غالبا ما كان لها إمتداد خارجي ديني أم عقائدي، تتأثر بهذا الإمتداد أكثر من تأثرها بالبعد الوطني، وبعض هذه الأحزاب ساهم بالحرب الأهلية من خلال التدخل الخارجي بالحرب، وإدعت هذه الأحزاب أنها أكثر وطنية من الأحزاب الطائفية إلا أن ذلك غير صحيح فإن لم تأخذ هذه الأحزاب حقيقة المجتمع اللبناني فإن خطرها على الكيان اللبناني لا يقل خطرا عن الأحزاب الطائفية.

على سبيل المثال فإن الحزب القومي السوري الإجتماعي على الرغم من علمانيته، إلا أنه لا يعترف بالكيان اللبناني ويطمح الى الوحدة السورية التاريخية، إن هذا الحزب الطموح إنغمس في وحول الحرب الأهلية وأخذ طرفا مع الأحزاب المعادية لإسرائيل ضد الأحزاب الطائفية الأخرى التي بدورها إتهمته بالعمالة لسوريا والعمل ضد المصلحة الوطنية.

أما الأحزاب اليسارية والشيوعية إنطلقت إنطلاقة وطنية إلا أنها تأخذ اللون الطائفي لمؤسس الحزب، ولا يبقى منها سوى الشعار الوطني وتضمحل أمام الأحزاب الطائفية لأن المواجهة الطائفية بحاجة للعدائية التي تتميز بها ميليشيات الأمس.

الباب الثالث:

مقارنة الديمقراطية التوافقية بين بلجيكا ولبنان وشروط نجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان

من أجل الإستفادة من دراسة المقارنة التي نحن بصددها يجب إلقاء الضوء على كافة الإيجابيات في التجربة البلجيكية علَنا نستفيد منها للخروج من الأزمات المتتالية التي يتخبط بها النظام اللبناني. يجادل ليبهارت بأن معظم حالات توقف التوافقية تحدث عندما تصبح التوافقية ضحية لنجاحها، وأن معظم الإنقطاعات تحدث لأن العلاقات بين الشرائح الإجتماعية تصبح جزءًا لا يتجزأ من نزاع دولي. هذا الأخير هو الأكثر وضوحًا في لبنان، وبدرجة أقل في قبرص، على الرغم من وجود عيوب في التصميم التوافقي في كلا البلدين، مثل الصيغ الثابتة لتمثيل المقاطع التي كانت غير متناسبة في الواقع[١٠١].

إنها إنقسامات إجتماعية أبرزتها هذه النخب السياسية، وحشدوا حولها أناسًا آخرين من خلال المنظمات السياسية والإجتماعية والإقتصادية. بعبارة أخرى، فإن النخب السياسية التي تعتمد التوافقية على حكمتها من أجل التخفيف من الآثار المزعزعة للإستقرار، هي نفسها التي أوجدت المشكلة في المقام الأول. العنصر المركزي الآخر للتوافقية، وهو تعاون النخبة، محل خلاف مماثل. في عام ١٩٦٩، استخدم ليبهارت مصطلح كارتل النخبة، الذي لا يُعرَّف بالسلوك التوافقي فحسب، بل أيضًا بالقيادة الهادفة، التي تتميز بالإلتزام بالحفاظ على النظام وفهم مخاطر التجزئة[١٠٢].

تؤكد إجابة ليبهارت على حكمة النخبة. "إن السمة الأساسية للديمقراطية المجتمعية ليست أي ترتيب مؤسسي معين بقدر ما هي جهد مشترك مقصود من قبل النخب لتحقيق الإستقرار في النظام" [١٠٣]

---

[101] Lijphart 1977 : 147-61 ، 1985: 91-93.

[102] Lijphart 1969: 216 ، Lustick 1997: 94-95.

[103] Lijphart 1969: 213 .

كما ويعتبر ليبهارت أنها فشلت مؤقتًا على الأقل في قبرص ولبنان وماليزيا. ما يعني أن سبل نجاحها ما زال متاحا علنا من خلال هذه الدراسة نساهم في إنجاحها.

الفصل الأوّل:

أسباب نجاح الديمقراطية التوافقية في بلجيكا وإمكانية تطبيقها في لبنان

ساهمت الديمقراطية التوافقية في بلجيكا على إستقرار النظام فيها بعد خلافات لغوية تاريخية عكست الحروب التاريخية التي جرت بين ألمانيا وفرنسا من جهة وهولندا وفرنسا من جهة ثانية. إن النموذج البلجيكي الذي يجمع بين نموذجين من الديمقراطية التوافقية، إقليمية ومجتمعية نظرا لتداخل المكونات المجتمعية تشبه الى حد ما تداخل المكونات اللبنانية، يمكن الإستفادة منها لإصلاح النظام اللبناني.

ارتبط أحد أكثر المشكلات إشكالية بظاهرة "إضفاء الطابع الإقليمي" و "نزع التأميمية في عصر العولمة، وضمنًا، الترابط الهائل للعوامل الإثنية السياسية التي تتجاوز حدود الأمة – الولاية[١٠٤] .

في أي صياغة وطنية معينة لتقاسم السلطة ، أدى ذلك إلى تعريض المجموعات العرقية والطائفية المختلفة للتأثيرات المباشرة للمجموعات العابرة للحدود والحكومات الأجنبية[١٠٥] .

إن أعداء الأمس مسببو الحربين العالميتين أصبحوا حلفاء اليوم ضمن الإتحاد الأوروبي عكسوا إستقرارا داخل بلجيكا على المكونات اللغوية التي تمثلهم، في حين أن الساحة اللبنانية تعكس الخلاف السني الشيعي التاريخي، بالإضافة الى عدم الإستقرار الدولي بين الغرب وإيران إنعكس على علاقة حلفائهم في الداخل.

المبحث الأوّل: الفدرالية المجتمعية والفدرالية الإقليمية

يرى الباحث اللبناني أنطوان مسرة في كتابه "النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني" أنّ الدستور والميثاق في لبنان فدراليان ولكن على أسس شخصية وليس على أسس إقليمية، أي من خلال تمثيل

---

[١٠٤] أندرسون ، ٢٠٠٦ ؛ كاسلز ودافيدسون ، ٢٠٠٠ ؛ جولالب ، ٢٠٠٦ ؛ كير ، ٢٠٠٥ ؛ ليك & روثشايلد ؛ ١٩٩٨

[105] Axtmann، 2004 ؛Kerr، 2005 ؛McGarry & O'Leary، 2006.

الطوائف بناء على انتماء المواطن إلى طائفة، ومن خلال إستقلالية الطوائف في مسائل مثل الأحوال الشخصية والتعليم.

ويستند في ذلك إلى التمييز بين ثلاثة تعريفات للطائفية: الأول قاعدة الكوتا أو التخصيص للطوائف، ويؤدي تطبيقها على نحو مغلق إلى تصنيف المواطنين والإساءة إلى مبدأ تكافؤ الفرص، إضافة إلى إرهاق الإدارة بمراكز لتحقيق التوازن ومنع اتخاذ القرارات لأنّ الأكثرية البسيطة لا تسمح بها.

أما الثاني فهو الاستقلالية في الأحوال الشخصية للطوائف وربما التعليم وغيرها، ما يعني نوعًا من الفدرالية على أساس شخصي حيث لا يكون التقاء بين الحدود الطائفية والجغرافية.

والثالث يتمثل في المعنى السلبي للطائفية، أي تطييف الدين لإذكاء النزاعات أو استغلاله في التنافس السياسي من جانب رجال الدين والسياسة معًا.

المطلب الأوّل: الفدرالية الإقليمية

تعتبر التجربة الفدرالية قديمة العهد في لبنان إذا أخذنا بالحسبان تجربة القائممقاميتين التي طبقت في جبل لبنان **القائممقاميتان**[١٠٦] هو نظام سياسي عثماني لحكم لبنان كان قائما بين سنة ١٨٤٣م و١٨٦١م بحيث قُسم لبنان إلى مقاطعتين: قائمقامية جنوبية يحكمها درزي وقائمقامية شمالية يحكمها ماروني. وانتهت بقيام نظام المتصرفية عام ١٨٦١م إثر المجازر بين الدروز والموارنة.

على أثر الإضطرابات التي حصلت في لبنان بين المسيحيين والدروز بتشجيع من الأوروبيين والمصريين، إقترح مستشار النمسا الأمير كليمنس فون مترنيش على العثمانيين تقسيم لبنان إلي قائممقاميتين بحيث يحكم الأمراء الدروز المناطق الجنوبية المختلطة ويعين العثمانيون حاكما مسيحيا للمناطق الشمالية ذات أغلبية مسيحيّة.

[١٠٦] حسين علي عبيد، مرجع سابق، صفحة ٣٠.

اللافت أن هذه القائمقاميتين لم تقم على أساس عقد إجتماعي بين المسيحيين والدروز إنما هو تقسيم جغرافي مفروض من الدول العظمى آنذاك للفصل بين مكونين يضمران العداء التاريخي لبعضهما البعض منعا للتقاتل. لم تتمتع هاتان القائمقاميتان بالإستقلال الذاتي ولا بالشخصية المعنوية المطلوبان للإستقلال إذ كان القائممقام يعين من قبل العثمانيين ولا ينتخب مباشرة من الشعب.

أخيرا ثمة عنصر لا يجب إغفاله، ألا وهو الحكم العثماني[١٠٧]. فمهما قيل عن شبه إستقلالية الكيان المسيحي، فالدولة العثمانية كانت الناطقة الوحيدة باسم جميع الشعوب الواقعة داخل حدودها. أما القائمقامية فلم تكن إلا نظاماً يؤكد الباب العالي من خلاله للدول الأوروبية التزامه بمبدأ العدالة في التعامل مع شعوب السلطنة. عملياً لم يكن بإستطاعة القائمقاميتين أتخاذ قرارات سياسية هامة دون موافقة السلطة العثمانية، كما لم يكن يحق للمسيحيين إقامة علاقات خارجية مع الدول الأوروبية، مما ينفي أية إستقلالية وأية سيادة. ولا شك أن السلطات العثمانية هي التي سمحت و لو بطريقة غير مباشرة أحيانا، بارتكاب المجازر بحق اللبنانيين المسيحيين، مستهدفة من ذلك قمع أي تحرك إستقلالي من جهة و توجيه ضربة للغرب من خلال ضرب المسيحيين المشرقيين على يد الدروز والمسلمين، متجردة عن مسؤولياتها كدولة، من جهة ثانية[١٠٨].

إن التوزيع الجغرافي للسكان في بلجيكا على أساس لغوي سهل الى حد ما، ينحصر الفلمنكيون أو الناطقون بالهولندية في القسم الشمالي من البلاد، إلا أن العاصمة بروكسل الموجودة في هذا الجزء تحتوي على نسبة قليلة من الفرنسيين ما فرض إعتبار هذا الجزء ولاية ثنائية اللغة مفصولة عن الإقليم الفلمنكي. بينما يتواجد الوالون أو الناطقون بالفرنسية في الجزء الجنوبي من البلاد ويضم هذا الجزء بعض المناطق الناطقة بالألمانية والتي لا تستأهل إقليم مستقل، لذلك من أجل إنصافهم حصلوا على إستقلالية مجتمعية كما دمج الفرنسيين في بروكسل الى المجتمع الفرنسي.

---

[١٠٧] حسين علي عبيد، مرجع سابق، صفحة ٢١.

[108] http://aramean-dem.org/Walid_Phares/R/Pluralism/12.htm

هل يمكن تطبيق الفدرالية[١٠٩] في لبنان؟

بسبب الحرب في لبنان وعينا على الإنفصال، فكانت اللغة السائدة منطقتنا ومنطقتهم وأصبحت جزء من وعينا ومن خطابنا، وتدفع الى الإنفصال تحت مسمى أو مفهوم الفدرالية. التعدد دون صراع قيمة إذا عرفنا أن نتعاطى معه وذلك من خلال الإعتراف فالتعدد مقرون بالإعتراف. المقدمة في الدستور الألماني، ألمانيا جمهورية إتحادية، الدولة تجل الله ، وتعترف بحقوق الإنسان، ومن ثم ننتقل الى قانون الدولة. قبل الطائف لم يكن هناك مقدمة للدستور الذي كان منزل من الفرنسيين أضيفت المقدمة بعد الطائف، حددت الدباجة العلاقة بين مجتمع الدولة والبنية الحقوقية للدولة، الإرادة الجماعية هي حصيلة التفاعلات بين مكونات المجتمع ليست مثل ما يعتبرها روسو هي حصيلة رقمية. الدولة هي هذا البناء الذي يجسد العلاقة التبادلية بين الأفراد، وتصبح الدولة جزء من الوعي، ويصبح النظام في داخل الفرد نفس النظام في الدولة. تتجسد المشكلة في بنية الدستور اللبناني ويجب إعادة النظر بمقدمته المأخوذة من الدولة اليعقوبية المركزية القوية. يتميز لبنان بتخالط مكوناته المجتمعية الطائفية، إذ تتداخل المناطق فيما بينها بطريقة يصعب بها تقسيم لبنان الى مناطق فدرالية. إلا أن النموزج البلجيكي يجمع بين الفدرالية الإقليمية وتلك المجتمعية في محاولة حل إشكالية الجمع بين مكون لغوي متباعد جغرافيا، في بلجيكا ثلاث مكونات لغوية، وكل فئة موزعة على منطقتين جغرافيتين يسهل الجمع بينهم، إنما في لبنان هناك ١٨ طائفة موزعة في أكثر من منطقة، يصعب جمعها باية صيغة كانت، إنما إذا جمعنا الطوائف المسيحية كافة في مكون واحد، والطائفة السنية وحدها، والطائفة الشيعية تدمج مع الطوائف المتفرعة عنها كالعلوية والطائفة الدرزية، يسهل الأمر بعض الشيء.

تظهر خريطة التوزع الجغرافي للطوائف اللبنانية، إمكانية التقسيم الإقليمي، مع بعض الأقليات الموزعة على كافة الأراضي اللبنانية والتي يمكن جمعها من خلال الفدرالية المجتمعية.

---

[١٠٩] الفدرالية في لبنان: مأزق أم حل؟، مقال منشور على:

https://lebanonlawreview.org/federalism/

مثلا المنطقة الممتدة من شرق طرابلس شمالا الى شمال بيروت جنوبا، ومن سلسلة جبال لبنان الغربية بالإضافة الى منطقة دير الأحمر ومنطقة زحلة مرورا فوق جبل عالية والشوف إمتدادا الى شرق وشمال صيدا وصولا الى البحر، هي منطقة مسيحية تعتبر الإقليم المسيحي بالإضافة الى باقي المناطق والقرى المسيحية الموزعة التي تشكل مع الإقليم الفدرالية المجتمعية المسيحية.

أما المنطقة السنية الأكبر فتتمثل في طرابلس وعكار لتشكل الإقليم السني بالإضافة الى منطقة عرسال والبقاع الأوسط والغربي وصيدا وإقليم الخروب شمال صيدا لتشكل ومدينة صورجميعها الفدرالية المجتمعية السنية.

يتمركز العدد الأكبر من الشيعة جنوب لبنان وبعلبك الهرمل فتشكلان معا المنطقة الإقليمية الشيعية، لتشكل مع بعض قرى جبيل وجنوب بيروت والبقاع الغربي الفدرالية المجتمعية الشيعية يبقى أن نضيف المناطق الدرزية في الشوف وعالية والبقاع الغربي وراشيا الى الإقليم الشيعي. أو فصلها الى فدرالية درزية إذا فضلوا الإنفصال عن الشيعة.

رغم صعوبة الفدرالية في لبنان إلا أنها غير مستحيلة ولكن يستوجب معها بعض الإجراءات الضرورية لكي لا يشعر أبناء المناطق البعيدة والمناطق المتداخلة بالمناطق الأخرى بالتهميش والإحباط.

يجب إنشاء مراكز إدارية فدرالية بالإضافة الى مراكز الدولة في المناطق البعيدة عن الإقليم، وهذه العملية مكلفة للولايات الفدرالية والدولة المركزية. أيضا يجب فتح طرقات مباشرة بين المناطق البعيدة والولاية الفدرالية، ومراكز دينية وثقافية قد تؤدي الى عزل المناطق عن محيطها التاريخي.

المطلب الثاني: الفدراليّة المجتمعيّة[١١٠]

عندما تمتلك كل دويلة مكونة في إتحاد ما نفس الصلاحيات، يقال إننا نجد "فدرالية متماثلة ."توجد الفيدرالية غير المتكافئة حيث تُمنح الدول سلطات مختلفة، أو يمتلك بعضها استقلالية أكبر من غيرها .غالبًا ما يتم ذلك تقديراً لوجود ثقافة متميزة في منطقة أو مناطق معينة[111] .

لبنان بلد طائفي وللطوائف في لبنان مؤسسات إجتماعية ترعى جماعاتها على كافة الأراضي اللبنانية، فلكل جماعة مدارسها، جامعاتها، مستشفياتها، مراكز ثقافية، جمعيات، حركات كشفية ... . إذا يعتبر الإنتماء الطائفي محصن وثابت وأقوى من الإنتماء الوطني في ظل غياب مؤسسات الدولة، فالتعليم الرسمي في طور الإحتضار بسبب غياب تطوير المناهج في ظل البيرقراطية الإدارية والموازنة الضئيلة، كذلك مؤسسات التعليم العالي التي ما زالت تكافح باللحم الحي، ناهيك عن المستشفيات والقطاع الصحي على كافة المستويات، الذي هو دون المستوى المطلوب للسلامة الشخصية والسلامة العامة.

أضف الى ذلك فإن الدولة المركزية في لبنان قد تنازلت عن بعض إختصاصاتها لصالح الطوائف، كقانون الأحوال الشخصية فهو ليس موحدا في لبنان فكل طائفة تتبع كتابها المقدس في الشؤون العائلية والزواج والميراث، ولكل طائفة محاكمها الخاصة للفصل في الزواج والطلاق، أيضا التمييز واضح من جهة الحق بتعدد الزوجات وعدمه بين المسلمين والمسيحيين.

---

[١١٠] الفدراليّة والتعدديّة المجتمعيّة، مقال منشور على :

https://federallebanon.org/article/113-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9--%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-1

[111] Asymmetric federalism - Wikipedia (en-m-wikipedia-org.translate.goog)

هذا يعني أن الفدرالية المجتمعية مطبقة في لبنان على الصعيد الإجتماعي والثقافي والتعليمي والصحي. أما على الصعيد السياسي تطبق الفدرالية المجتمعية من خلال الأحزاب الطائفية الموجودة لدى كافة الطوائف، في ظل ندرة الأحزاب الوطنية التي لطالما إتهمت بالعمالة عند أي استحقاق طائفي.

على عكس كافة الفدراليات التي كانت أقاليم مستقلة وتوحدت في دولة فدرالية، ففي بلجيكا تنعكس العملية كما يمكن ذلك في لبنان، فبلجيكا كانت دولة موحدة، فيها كل شيء، كانت القوانين موحدة للجميع. تنازلت الدولة المركزية عن بعض سلطاتها لصالح المكونات على عكس معظم الدول الفيدرالية الأخرى.

المطلب الثالث: علاقة الفدراليّة الطائفيّة مع الدولة المركزيّة[١١٢]

على الرغم من أن كافة الشعب اللبناني ينتمي أولا الى مقاطعته الفدرالية التي هي الطائفة، إلا أن الصراع الدائم للصلاحيات بين الدولة المركزية والولايات الطائفية، يوسع الهوة بين الدولة المركزية والطوائف وبالتالي المواطن. إن علاقة الجزب والطرد بين الدولة المركزية ودويلات الطوائف، تشبه الى حد كبير العلاقة بين الشمس التي تمثل الدولة المركزية التي تجزب الكواكب اليها الى حد الإنصهار، والكواكب التي تسعى للإستقلالية التامة عن الشمس من خلال قوة الطرد المتولدة من الدوران حول الشمس التي تدفع بها بعيدا عن الشمس ما يؤدي بها إلى التصادم أو الى ألإنجذاب نحو نظام آخر أكثر جاذبية لكل طرف، لذلك يجب أن تكون المسافة بين الكواكب فيما بينها وبين الشمس متناسقة لمنع الكواكب من الإنفلات من جاذبية الشمس، وبالتالي منع الشمس من جذب الكواكب الى حد الإنصهار، فيستقر النظام الشمسي و"كل في فلك يسبحون".

---

[١١٢] الفيدرالية ... حل مناسب لأزمة السلطة في لبنان؟ مقال منشور على:
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/a-65170501

إن هذه المعادلة الفيزيائية التي تحكم كافة المكونات الطبيعية، فعلى مستوى العائلة التي تدفع بالأب الذي يسعى الى الإحتضان الدائم لأولاده، والأولاد الذين يسعون الى الإستقلال الكلي عن العائلة، فإن لم تكن هذه العلاقة متوازنة بين الجزب والطرد تنهار العائلة وقد يذهب الأولاد الى المجهول إن لم تكن جاذبية الدولة قوية لرعايتهم من خلال برامج رعاية عصرية ومتطورة.

على صعيد العلاقة بين الدويلات الفدرالية، يجب أن تكون العلاقة بين المكونات المجتمعية عادلة ومنصفة، بشكل أن لا يشعر أي مكون بالغبن والميل بالإقتراب من حقوق مكون آخر ما يؤدي الى التصادم الحتمي، ويسفر عن خلل في النظام على كافة المستويات.

من جهة العلاقة بين الدولة المركزية والدويلات الفدرالية، يجب أن تكون هذه العلاقة منصفة لكل مكون على قدر حجمه وتاريخه، بشكل أن لا يأخذ أي مكوّن حقوق على حساب الآخر فتنشأ علاقة غير ودية بين الدولة المركزية والدويلة المغبونة، ويتترجم ذلك على أكثر من صعيد:

- قانون إنتخاب عادل ومنصف: يجب على قانون الإنتخاب أن يراعي كافة المكونات من خلال السماح لكافة الأحزاب الطائفية أن تتمثل بشكل عادل، عبر إفساح المجال لكل مواطن أينما كان في المركز أو في الأطراف، بإيصال من يمثله الى الحكم. إن قانون الإنتخاب النسبي مع الصوت التفضيلي الذي أجريت الإنتخابات الأخيرة في لبنان على أساسه، على الرغم من أنه عصري إلا أنه غير عادل بما فيه الكفاية، ففي الكثير من المناطق خاصة في الأطراف يذوب صوت بعض المواطنين بإرادة الطوائف المسيطرة في المنطقة. كما سبق وأشرنا الى ذلك في قانون الإنتخاب.

يمكن حل هذه الإشكالية من خلال تقسيم فدرالي للدوائر بحيث تقسم الدوائر على أساس طائفي ويكون ذلك من خلآل ضم القرى والبلدات ذات اللون الطائفي الواحد في دائرة إنتخابية واحدة، ويكون لهذه الدائرة مرشحين من طائفة واحدة ينتخبون بأصوات ناخبين من نفس الطائفة. على سبيل المثال القرى الشيعية في جبيل وكسروان تضم في دائرة إنتخابية واحدة، تنتخب نائب شيعي فنعطي بذلك القرى الشيعية الكسروانية فرصة التمثيل، كما لا نسمح للفائض الشيعي في كسروان وجبيل أن يؤثر على الصوت المسيحي.

في هذا التقسيم للدوائر نفسح المجال أمام الأحزاب الصغيرة المناطقية والعائلية بالتمثيل، أما إذا أردنا أن تكون البرامج الإنتخابية من خلال الأحزاب الطائفية الكبيرة هي سيدة الموقف فيكون القانون الأرثوذوكسي المقدم من خلال التجمع الأرثوذوكسي[١١٣] .

ينص المشروع في المادة الثانية منه على الآتي:

أ- يحدد عدد المقاعد النيابية وتوزيعها على الطوائف والمناطق بحسب الجدول المرفق بالقانون رقم ٢٠٠٨/٢٥ ويتم الترشيح لهذه المقاعد على أساسه، ويعتبر الجدول جزءا لا يتجزأ من هذا القانون.

ب- يتم انتخاب النواب المحددين لكل طائفة من قبل الناخبين التابعين لها على أساس النظام النسبي ويعتبر لبنان دائرة انتخابية واحدة مع مراعاة منطوق الفقرة ج أدناه وحفظ تمثيل المناطق.

ج – يقترع الناخبون لمرشحين من طائفتهم فقط، أما الناخبون المسيحيون الذين ينتمون إلى طوائف الأقليات فيقترعون إلى مرشحي الأقليات وأما الناخبون المسلمون الذين ينتمون إلى طوائف الأقليات غير المخصص لها أي مقعد في المجلس النيابي فيكون لكل منهم الحق في الاقتراع لمن يختاروهم من المرشحين المسلمين إلى أي طائفة انتموا وأما الناخبون اليهود فيكون لهم الحق في الاقتراع لمن يختاروهم من المرشحين المسلمين أو المسيحيين.

قد يدل هذا المشروع للوهلة الأولى، وخاصة للعلمانيين الذين لا يعيرون لحقيقة إنتماء الشعوب أي إعتبار، أنه عنصري وتمييزي ومتعارض مع حقوق الإنسان، إلا أن العكس صحيح فهو يعبر عن صحة الإنتماء وصحة المعتقد وصحة التمثيل في بلد يعتبر فيه الإنتماء الطائفي سر تكوينه.

توزيع عادل للوزارات والمقاعد النيابية والمواقع والوظائف الإدارية: إن النمو الديموغرافي الإسلامي على حساب التراجع الديموغرافي المسيحي، يظهر إشكالية في تأمين المساواة في المراكز والوظائف في الدولة اللبنانية، بسبب الشح في المتقدميين الى الوظيفة العامة من الطوائف المسيحية والفائض من قبل

[١١٣] نشر للمرة الأولى عام ٢٠٠٥ في صحيفة النهار، سلّم التجمّع مشروعه إلى لجنة فؤاد بطرس وأُعيد نشره في صحيفة النهار في مارس ٢٠٠٨.

المسلمين، بحيث يشعر المسلمون بعدم المساواة مع المسيحيين من حيث تكافؤ الفرص، بينما يشعر المسيحيون أنهم خارج إطار الدولة.

إن مبدأ الإنصاف يحتم أن يتناسب عدد موظفو الدولة مع عدد أبناء كل طائفة، فتكون الفرصة متاحة لأبناء الطائفة ذات التمثيل الأقل نسبيا. من أجل تأمين التمثيل الصحيح يجب إعادة النظر بمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، إنما مفهوم العدّ الذي يلمّح له المسلمون بين الحين والآخر والذي يحرك النعرات الطائفية ويشعر المسيحيين بالتهديد الوجودي، لا يمكن حله إلا من خلال الفدرالية الجغرافية أو من خلال الدولة المدنية.

الإنماء المتوازن: غالبا ما تكون المناطق البعيدة أكثر حرمانا من المدن وضواحي العاصمة وذلك أن المدن تتطلب الإنماء بسبب الكثافة السكانية وبسبب توزع الإدارات المركزية في العاصمة والشركات الكبرى ما يجعل الدولة تولي هذه المناطق الإهتمام الأكبر على حساب المناطق الريفية والبعيدة، وإن أكثر ما يساهم في الإنماء المتوازن خاصة بين المناطق الطائفية هو التداول في الوزارات، إذ أن التمسك بوزارة معينة لصالح طائفة، يجعل من هذه الوزارة مسخّرة لصالح هذه الطائفة على حساب الطوائف الأخرى، أيضا إن الإحتفاظ بوزارة لصالح طائفة معينة يعني إستعمال هذه الوزارة كسلاح سياسي في وجه الطوائف الأخرى عند أي استحقاق طائفي. أيضا إن تداول الوزارات يحد من الفساد، فإن تمسك طائفة أو حزب بوزارة بشكل دائم يسخر هذه الوزارة لحزبه أو لطائفته أو لمصالحه الشخصية والوزير الذي يليه لا يمكن أن يفضحه بل بالعكس يكمل ما بدأه خلفه.

المبحث الثاني: اللامركزيّة الإداريّة[١١٤]

تعتبر وطأة اللامركزية أخف على الثقافة اللبنانية منها عن الفدرالية، باعتبار أن الفدرالية هي نوع من تقسيم البلد وهي نوع من التباعد الإجتماعي بمعنى أن البلد يكفيه تباعد وتشرزم، ويتجه البعض الى المطالبة باللا مركزية تطبيقا لإتفاق الطائف. مع العلم أن الفدرالية هي نوع من أنواع اللامركزية إنما أشمل وأوسع تشمل القرار والمؤسسات السياسية. والفدرالية لا تعني التقسيم إنما هي ضرورة لمنع التقسيم في المجتمعات المتعددة.

المطلب الأوّل: اللامركزيّة الإداريّة في بلجيكا

إن اللامركزية المتزايدة للسلطات قد عملت على وصف الإتفاقيات الفيدرالية " للحفاظ على الوحدة . يبدو أن الفيدرالية المزدوجة البلجيكية تلبي هذا التعريف .أنشأت بلجيكا تدريجيًا نظامًا فيدراليًا مزدوجًا – إقليميًا ولغويًا – متراكبًا في المناطق والمجتمعات الرئيسية التي تم دمجها عمليًا (في حالة فلاندرز) .سيؤدي دفع اللامركزية إلى أقصى حد لها بعد ذلك إلى شكل نهائي من أشكال الفيدرالية (يُعرف باسم "الفيدرالية بالفصل العنصري .) يتحقق ذلك عندما "يذهب أعضاء الإتحاد إلى أبعد من الحكم الذاتي، إنشاء نظام " الحكم الذاتي كما يقول الإنجليز، مع ترك المؤسسات الفيدرالية فوق الحكومات المحلية. " ثم يُنظر إلى اللامركزية على أنها الحصن الأخير ضد تفكك الدولة.

تفسير تنوع الدول Kelsen على سبيل المثال، ميز بين اللامركزية الكاملة وغير الكاملة، لاحظ سكيل وجود إختلاف في الدرجة بين الفدرالية واللامركزية.

لذلك فإن الدول لديها مفاهيم مختلفة للغاية عن دور الدولة: فالسلطة مركزية في الدول الموحدة. تنتقل إلى الولايات الفيدرالية وفي بعض الحالات إلى المناطق .إذا كانت الدولة في قلب هذه العملية ، فإن

---

[١١٤] أركان اللامركزية الإدارية وأنواعها، مقال منشور على:

https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84

"مركز" اللامركزية ليس هو نفسه دائمًا . من ناحية أخرى، تفيد اللامركزية الهيئات العامة ذات الطبيعة المتجانسة نسبيًا: فهي عمومًا سلطات على المستوى المحلي (كوميونات – بلديات ، أو أن يكون له وضع قانوني معين (مجموعة بلديات ، مدينة حضرية).

من ناحية أخرى ، ترجع إلى قدرة معينة على تكيف اللامركزية نفسها، والتي تخضع بانتظام لإصلاحات تتمثل في نقل صلاحيات إضافية إلى السلطات المحلية وحافزًا لتوطيدها . من ناحية أخرى، تُعرف اللامركزية بالديمقراطية المحلية ، في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك في الدول المرشحة . تُطرح اللامركزية كوسيلة أساسية لتحسين الحكم المحلي ، وتكييف القرارات العامة مع احتياجات المواطنين (من خلال مبدأ التبعية) ومراعاة الخصائص المحلية ذات الطبيعة المتنوعة (الثقافية ، واللغوية، والسياسية ، والتاريخية ، والدينية ، إلخ.).

تم رسم الخطوط الرئيسية للامركزية من الحالة الفرنسية وتم تناولها في العديد من البلدان الأوروبية. تم تصور اللامركزية كأسلوب لتطوير المركزية من أجل جعل صنع القرار العام أكثر فعالية على المستوى المحلي، بالتزامن مع التنظيم الإقليمي لخدمات الدولة (اللامركزية) .يمكن فهم المفهوم الفرنسي للامركزية في ضوء المادة ١ من الدستور:" فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة وعلمانية وديمقراطية واجتماعية ... . تنظيمها لا مركزي. إن وحدة الجمهورية وعدم قابليتها للتجزئة يشترطان الأخيرة . وهي تتعلق بالدرجة الأولى بالأرض وتمنع تقسيمها من أجل حماية "سلامتها. "

لم تقف اللامركزية في بلجيكا عند حد الفدرالية، إنما تعدتها الى اللامركزية الإدارية لكل المناطق الفدرالية من أجل تسهيل عمل المواطنين وهي على مستويين، المحافظات والبلديات

المحافظات أو المقاطعات

بلجيكا مقسمة الى ١٠ مقاطعات وهذه المقاطعات تعتمد على المناطق، فمنطقة فلاندرز مقسمة الى ٥ مقاطعات، كذلك تتضمن منطقة والونيا ٥ مقاطعات كل محافظة لها عاصمتها. المدينة الرئيسية تسمى عاصمة المقاطعة، ويسمى رئيس المقاطعة حاكم.

على الرغم من أن بروكسل جغرافيا داخل منطقة فلاندرز إلا أن بروكسل تعتبر منطقة وليست مقاطعة لقد تغير وضع حاكم بروكسل. أدى الإصلاح السادس للدولة إلى إلغاء وظيفة الحاكم، وهو ألأن يحمل لقب مسؤول كبير. ينتخب مجلس المحافظة من قبل الشعب كل ست سنوات، إنما الحاكم يعين من قبل حكومة المنطقة، تتألف الهيئة ألإقليمية أي الهيئة الحاكمة في المقاطعة من الحاكم وخمسة نواب منتخبين من مجلس المقاطعة.

البلديات

البلدية هي المستوى السياسي ألأصغر والأقرب الى المواطن، وتحتوي بلجيكا على ٥٨٩ بلدية، موزعة على الشكل التالي: ٣٠٨ بلديات في فلاندرز، ٢٦٢ بلدية في والونيا، ١٩ بلدية في بروكسل.تتكون البلدية من رئيس البلدية أو العمدة وهو منتخب مباشرة من الشعب لمدة ست سنوات، يتألف المجلس البلدي من رئيس البلدية بالإضافة الى المستشارين المنتخبين من الشعب.

رئيس البلدية هو عضو المجلس البلدي الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في مجموعة الأغلبية السياسية خلال الإنتخابات وهو رئيس البلدية. لديه واجبات شرطية مهمة. يضع المجلس البلدي اللوائح البلدية.

اعتمد البرلمان الوالوني المرسوم الذي يسمح بحضور متوازن لثلث النساء في الهيئات البلدية والمحلية.

المطلب الثاني: اللامركزيّة الإداريّة في لبنان[١١٥]

إن التنظيم الإداري في لبنان يقوم على أساس المركزية النسبية أو اللاحصرية الإدارية. فالدولة اللبنانية مقسمة إلى وحدات إدارية إقليمية، ترتبط الأجهزة التي تتولى إدارتها مباشرة، وفي إطار التسلسلية الهرمية، بالسلطة المركزية القائمة في العاصمة، وتتلقى منها الأوامر والتوجيهات وتنفذها بحذافيرها. فهذه الأجهزة الإدارية المحلية تعتبر ممثلة للسلطة المركزية على المستوى المحلي، في المحافظات وفي الأقضية، ومن شأن هذا التنظيم الإداري تسهيل عمل السلطة المركزية، وأعمال المواطنين على حد سواء.

أما اللامركزية الإدارية فتقوم في لبنان، حتى الآن، على مستوى البلدية فقط. وقد صدرت قوانين عديدة منذ عام ١٩٢٢، نظمت شؤون البلديات، وآخرها المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ وقد أدخلت عليه عدة تعديلات. ومنحت البلديات، بموجب هذه التشريعات، الشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري، لكي تتمكن من القيام بأعباء الإدارة المحلية بحيث تشكل نواة الإدارة المحلية اللامركزية في لبنان.

وتتألف الإدارة المحلية في لبنان من سلطتين[١١٦]: سلطة تقريرية يتولاها مجلس منتخب هو المجلس البلدي، وسلطة تنفيذية يتولاها رئيس البلدية يعاونه جهاز من الموظفين الإداريين والفنيين.

تجري الإنتخابات البلدية في لبنان كل ست سنوات، ينتخب أعضاء المجلس البلدي مباشرة من الشعب أما رئيس البلدية ونائب الرئيس فينتخبان من الأعضاء لمدة ثلاث سنوات وقد تطرح الثقة بالرئيس والنائب بعد ثلاث سنوات لإفساح المجال لإنتخاب غيره.

في الدستور البلجيكي مبدأي solidarité et subsidaritê وهما مبدأين أخلاقيين. لا مجتمع يقوم من دون بنية تضامنية، solidiarité أي الإمدادية وهي تقوم على قاعدة أن الوحدات الصغرى كانوا أفراد،

---

[١١٥] مسودة مشروع اللامركزية الإدارية في لبنان، منشور على:
http://decentralization-lb.org/LawProject.aspx#:~:text=%D8.

[١١٦] قانون البلديات الصادر بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ١١٨، تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠.

العيلة، المجموعات، القرى أو المدن، تقع عليهم بالدرجة الأولى مسؤولية إدارة شؤونهم ، أما إذا تعسر عليهم هذا الأمر فتأتي البنية اللامركزية التي تقوم على تفكير الرابط الدائري بين الفرد وهذه الوحدات بالتدرج فإذا تعزرت الدائرة الصغرى بحل شؤونها تأتي الدائرة الأكبر منها لمساعدتها للوصول إلى الدولة بما يعرف بالديمقراطية subsidiarité أي تبنى من تحت الى فوق في تحمل المسؤولية. اللامركزية على عكس ما يفهمها الجميع ليست فلسفة للتقسيم إنما لتوحيد الداخل. ولا يتم تطبيق اللامركزية إلا من خلال تعليم الناس كيفية الإتكال على الذات . وفي اللامركزية فكرة تربوية تؤكد قدرة الناس والجماعات الصغيرة على إدارة شؤونها بمعزل عن الدولة المركزية، والهرمية ليست سلطوية إنما لحسن سير الأمور.

بنية الصيغة في لبنان بنية متعددة وبنية الدستور بنية مركزية. نموزج الفدرالية البلجيكية صعب التطبيق في لبنان لأنها محددة لغويا وعرقيا على بيئة جغرافية معينة وهو غير متوافر في لبنان، لذلك الصيغة الأقرب للتطبيق هي اللامركزية الإدارية.

المطلب الثالث: الإنماء المتوازن في وثيقة الوفاق الوطني والدستور

عانى لبنان من خلل في عملية التنمية، وقد تجلى ذلك في التفاوت الهائل في مستوى التنمية بين العاصمة ووسط لبنان من جهة والمناطق النائية من جهة أخرى. وإذا كان من الطبيعي أن تكون العاصمة والمناطق القريبة منها أكثر نمواً من المناطق البعيدة عنها، فمن غير الطبيعي أن يبلغ التفاوت في التنمية بين المناطق حداً كبيراً. هذه المشكلة أشار إليها بوضوح تقرير بعثة (إيرفد) التي ترأسها الأب (ليبريه) [١١٧]والتي استقدمت إلى لبنان في مطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب. وقد أولت الحكومات التي تعاقبت في عهد الرئيس شهاب اهتماما خاصة بالمناطق النائية وأقامت فيها الطرقات المعبدة وشبكات الكهرباء والماء والمدارس، غير أن الإهمال عاد ليخيم على هذه المناطق. وقد أدى ذلك إلى انعكاسات سلبية على الإستقرار السياسي في البلاد وعلى الوحدة الوطنية. وعندما اجتمع النواب في مدينة الطائف في المملكة العربية

[١١٧] جبرايل يونس، بعثة إيرفد الفرصة الإنمائية الضائعة، كتاب منشور على:
https://reference.hachette-antoine.com/documentaries/gebrayel-youness-behsat-erfed.html

السعودية، للإتفاق على وثيقة الوفاق الوطني، ضمّنوا هذه الوثيقة التي وضعت بتاريخ ١٩٨٩،/١٠/٢٢ بنداً ينص على ما يلي: (الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام) وقد ورد هذا البند تحت عنوان (المبادئ العامة والإصلاحات). وعندما عُدل الدستور بموجب وثيقة الوفاق الوطني، بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١ أُدخل هذا النص حرفيا في مقدمة الدستور وشكل البند (ز) من هذه المقدمة. وقد اعتبرت مقدمة الدستور، في قرارات المجلس الدستوري، جزءا لا يتجزأ من الدستور.

إن إدراج الإنماء المتوازن في الدستور، يعني أن الدولة اللبنانية رفعت هذه القضية إلى مستوى القضايا الأساسية، وبخاصة أنها ربطتها بوحدة الدولة واستقرار نظامها السياسي، وهذه أمور أساسية لا يمكن التهاون بها. وهذا يعني من ناحية ثانية أن الحكومة ملزمة بإعطاء الإنماء المتوازن الأهمية التي يستحق في رسم سياساتها وتحديد موازناتها، وأن المجلس النيابي عليه أن يأخذ بالإعتبار هذه القضية، في ممارسة دوره في مجال التشريع، وفي مراقبة الحكومة ومحاسبتها.

المطلب الرابع: اللامركزيّة الإداريّة كوسيلة لتحقيق الإنماء المتوازن

اللامركزية الإدارية وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، غير أن مؤسسات اللامركزية الإدارية تبقى لوحدها عاجزة عن تحقيق الإنماء المتوازن[١١٨]، نظرا لتواضع إمكانياتها بالنسبة لما تتطلبه عملية الإنماء المتوازن. فهذه العملية تتطلب إنشاء بنى تحتية متطورة في مختلف المناطق بما فيها المناطق النائية، وربط هذه المناطق ببعضها بشبكة طرق حديثة، وتنمية المناطق اقتصاديا من طريق تطوير الزراعة واستخدام الوسائل الحديثة فيها ، وإيجاد مناطق صناعية في مختلف المناطق. وهذا يتطلب رسم سياسات على مستوى السلطة المركزية وتنفيذها. وإذا كانت التنمية الاقتصادية في الدول ذات الأنظمة الليبرالية كلبنان تعتمد على

[١١٨] عصام سليمان، اللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن، دراسة منشورة على موقع مجلة الدفاع الوطني:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9

القطاع الخاص وليس على القطاع العام، فإن القطاع العام، وتحديدا السلطة المركزية، تلعب دورا أساسيا في توفير الشروط المادية والتشريعات التي تشجع القطاع الخاص على الإستثمار في المناطق الريفية وبخاصة النائية منها. لذلك لا يمكن للسلطة المركزية أن تتخلى عن دورها في تحقيق الإنماء المتوازن، وتترك هذه المهمة للإدارة المحلية القائمة في إطار اللامركزية الإدارية.

وعلى الرغم من الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به السلطة المركزية في مجال الإنماء المتوازن، يبقى للإدارات اللامركزية دور لا بد من أن تقوم به في إطار الإنماء المتوازن، وهو دور مساعد. فالإدارات اللامركزية إذا ما توفرت لها الإمكانيات البشرية والمالية ، ومُنحت الصلاحيات الضرورية، يمكنها أن تلعب دوراً مساعداً للسلطة المركزية في تحقيق الإنماء المتوازن، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى التنمية المحلية التي هي عنصر أساسي من عناصر الإنماء المتوازن. فالإدارات اللامركزية لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الضرورية على الصعيد المحلي، وتنظيم وإدارة الشأن العام في إطار عملها الجغرافي، إنما يتعدى دورها ذلك إلى إنشاء واستثمار بعض المرافق الإقتصادية، التي تغذي موازنتها السنوية بالمال، وتمكنها بالتالي من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها. وفي الدول المتقدمة التي تعتمد اللامركزية الإدارية الموسعة، كبلجيكا، تقوم مؤسسات اللامركزية الإدارية بدور أساسي في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بفعل الصلاحيات التي تتمتع بها والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لديها مما يزيد من فاعليتها، ويعزز دورها في مجال التنمية المتوازنة. وإذا ما تناولنا تجربة لبنان في مجال اللامركزية الإدارية وتحديداً البلديات، نرى أن المرسوم الإشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ والذي لا يزال يحكم مع تعديلاته، عمل الجالس البلدية، نرى أنه منح البلديات صلاحيات واسعة، بحيث لا تنحصر صلاحياتها في إطار الخدمات العادية والضرورية فقط; بل تتجاوزها إلى كل ما له علاقة بالتنمية الشاملة على المستوى المحلي.

بسبب ضعف مواردها المالية، وعلى الرغم من هذه الصلاحيات المعطاة للمجالس البلدية لم تتمكن هذه المجالس من القيام بمعظم المهام الموكلة لها، وعدم إعداد الجهاز البشري العامل فيها إعدادا جيدا، والقيود الموضوعة عليها في إطار الرقابة من قبل السلطة المركزية.

لهذه الأسباب جميعها، لم تقم البلديات بالدور المفترض أن تلعبه على صعيد التنمية المحلية، وبالتالي لم تلعب دورا على صعيد الإنماء المتوازن، وبخاصة أن السلطة المركزية لم تضع حتى الآن خطة لتحقيق الإنماء المتوازن، الذي لا يزال مجرد شعار يطرح للإستهلاك السياسي فقط، على الرغم من أنه أصبح بندا في الدستور اللبناني، عوضا عن أنه بند في وثيقة الوفاق الوطني.

ونظرا لأهمية الإنماء المتوازن، ليس فقط بالنسبة لأبناء المناطق المفترض أن تستفيد منه، إنما بالنسبة للوطن، بسبب انعكاساته المباشرة على الوحدة الوطنية والإستقرار، فإن الواجب الوطني والإلتزام بما ورد في وثيقة الوفاق الوطني والدستور، يقضيان بوضع خطة لتحقيق الإنماء المتوازن من قبل السلطة المركزية وتمويلها وتنفيذها وإعطاء دورا فيها للإدارات القائمة في إطار اللامركزية الإدارية بعد اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني[١١٩] التي جاء فيها ما يلي: (اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأمينا للمشاركة المحلية).

كما أن الوثيقة نفسها نصت على (اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة). وقد آن الأوان لوضع هذه الخطة ووضع قوانين جديدة للامركزية الإدارية الموسعة تعطى في إطاره مجالس الأقضية الصلاحيات والإمكانيات المالية اللازمة كما تعطى أيضا للمجالس البلدية الإمكانات المالية، وتزال العراقيل الإدارية التي تعرقل عملها. لكي تستطيع الإدارات المحلية

---

[١١٩] وثيقة الوفاق الوطني منشورة على موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية:
https://www.presidency.gov.lb/Arabic/Pages/TaifAgreement.aspx

القائمة في إطار اللامركزية الإدارية، من لعب دور فاعل في مجال تحقيق الإنماء المتوازن، ضمن الخطة التي تضعها السلطة المركزية.

المطلب الخامس: مشروع اللامركزية الإداريّة[١٢٠]

هو مشروع يأخذ بالإجماع اللبناني حول اللامركزية الموسعة انطلاقاً من إتفاق الطائف. وإذا كان المشروع يعطي فعلاً أوسع الصلاحيات للمناطق، فهو يبقيها ضمن الدولة الواحدة الموحدة بعيداً من أي منحى تقسيمي.

هو مشروع يعتمد اللامركزية فعلاً لا قولاً من حيث استحداث مجالس منتخبة بالكامل وإعطاؤها ليس فقط الإستقلالين الإداري والمالي وإنما أيضاً التمويل والواردات اللازمة (وهي العصب) ويحصر الرقابة إلى أقصى حد ويجعلها لاحقة لا مسبقة.

هو مشروع يبقي على البلديات كوحدات لامركزية أساسية ولا يمس بصلاحياتها أو بأموالها ويعتمد القضاء كمساحة لامركزية، نظراً الى شرعيته التاريخية والى تأمينه الحاجات التنموية.

كما أن المشروع يستحدث صندوقاً لامركزياً يحل محل الصندوق البلدي المستقل ويكون أعضاء مجلسه منتخبين ويعمل وفقاً لقواعد منهجية ولمعايير توزيع تعتمد مؤشرات (indices) موضوعية تراعي ضرورة الإنماء المتوازن وتحفيز النمو المحلي.

ساهمت اللامركزية في لبنان على مستوى البلديات في تخفيف عبئ المركزية المشددة على مستوى الدولة المركزية، ذلك أن قرب البلديات من المواطنين ساعد في معالجة الكثير من القضايا بالسرعة المطلوبة التي تتطلب الكثير من الوقت لحلها على المستوى المركزي. إلا أن الصلاحيات المحدودة الممنوحة للبلديات وضعف التمويل وقلة الجباية خاصة في البلدات الصغيرة والنائية، حد من قدرة البلديات على القيام بالدور المطلوب في تلبية حاجات المواطنين وتعزيز الإنماء.

---

[١٢٠] مسودة مشروع اللامركزية الإدارية في لبنان، منشور على:

http://decentralization-lb.org/LawProject.aspx#:~:text=%D8

أتت أللاحصرية لتساعد اللامركزية في عملها ولتقريب المسافة بين المواطن والدولة من خلال توزيع بعض من صلاحيات الدولة المركزية الى إدارات إقليمية تسهل إجراء بعض المعاملات على المواطن. تمثلت اللاحصرية على مستوى القائمقاميات والمحافظات على رأسها قائمقامين ومحافظين معينين من الدولة اللبنانية ينوبون عنها.

أما على المستوى السياسي فإن اللامركزية الإدارية على مستوى القضاء غير كافية، فكثير من الأقضية متداخلة طائفيا، فإذا حددت طائفة القائمقام المنتخب تظهر إشكالية الصوت الفائض من الطوائف الأخرى، لذلك يجب إعادة النظر بتقسيم الأقضية بشكل يجمع فيه القضاء القرى المجاورة من طائفة واحدة على سبيل المثال قرى الشوف وعالية الدرزية تضم في قضاء واحد، كذلك القرى المسيحية تضم في قضاء ثان، بحيث يكون كل قضاء على مستوى الأراض اللبنانية يضم قرى من لون واحد.

المبحث الثالث: قانون الإنتخاب[١٢١]

يعتبر قانون الإنتخاب الطريق الأمثل لتطبيق الديمقراطية، وذلك من خلال صحة التمثيل على كافة المستويات الإنتمائية، وأكثر ما يساعد على ذلك هو تقسيم الدوائر الإنتخابية بما يتلاءم مع طبيعة التركيبة المجتمعية، أتت الفدرالية كتقسيم فعلي جغرافي يعتبر بمثابة دائرة إنتخابية تراعي خصوصيات الجماعات أي الإنتماء الأول للأفراد قبل الإنخراط في العمل السياسي، فيكون تقسيم الدوائر داخل الدولة الفدرالية أسهل يراعي المعايير العلمية وليس المكونات المجتمعية التي أنصفت بالفدرالية، فتكون المنافسة على البرامج الإنتخابية وليس بين المكونات المجتمعية. هناك مجموعة من الضوابط يجب مراعاتها عند عملية تقسيم الدوائر الإنتخابية وهي:

[١٢١] ضاهر غندور، النظم الإنتخابية دراسة مقارنة لأهم القوانين الإنتخابية في العالم الحياة النيابية والتشريعات الإنتخابية في لبنان، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت، صفحة ٤٣١ – ٥١٠.

المساواة الحسابية: لم يراعي أي قانون إنتخاب طبق في لبنان هذا المبدأ حتى قانون الإنتخاب النسبي الذي أجريت على أساسه الإنتخابات الأخيرة. يقتضي هذا المبدأ أن يكون هناك تناسب بين عدد سكان الدائرة الإنتخابية وما هو مخصص لها من مقاعد برلمانية، وأن تتساوى كافة الدوائر الإنتخابية بقدر الإمكان، من حيث أعداد ما يقطنها من سكان، وهذا يوجب أن يكون هناك تساوي من حيث عدد الناخبين في كل دائرة إنتخابية حتى تتحقق العدالة المنشودة .

التمثيل العادل والفعال للمواطنين: وتقضي هذه القاعدة أن تتم عملية تحديد الدوائر الإنتخابية، على نحو يتيح للناخبين إمكانية إنتخاب المرشحين الذين يمثلونهم حقا، إن التداخل السكاني بين الطوائف يجعل من الصعوبة تقسيم الدوائر الإنتخابية بشكل يسمح لكافة المواطنين إختيار ممثليهم. وان عدم مراعاة توزيع الدوائر الإنتخابية لخصوصية هؤلاء قد يؤدي الى ظلم يقع عليهم من خلال صعوبة إختيار على إنتمائهم للدولة.

أن يكون التقسيم معقولا: أي أن لا تكون الدوائر صغيرة، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة عدد النواب وبالتالي إعاقة العمل النيابي، ولا تكون كبيرة، وبالتالي إضعاف التمثيل الحقيقي في المجلس النيابي، أي أن هناك تناسب مطلوب بين عدد المقاعد وعدد السكان، في كل دائرة إنتخابية.

المراجعة الدورية: وتوجب هذه القاعدة أن تتم مراجعة بشكل دوري لعملية توزيع المقاعد البرلمانية وتقسيم الدوائر الإنتخابية لمواكبة التطورات الديموغرافية، بما يضمن المساواة في القدرة التصويتية بين كافة الدوائر، من الفوارق السكانية الكبيرة بين دائرة وأخرى .

حيادية السلطة التي تقوم بعملية تقسيم الدوائر: يجب أن تكون عملية تقسيم الدوائر ونتائجها مقبولة من جميع الأطراف في العملية الإنتخابية، وتجري من جهات على الحياد، بحيث تكون قواعد التقسيم الإنتخابي مقبولة من جميع أطراف العملية الإنتخابية.

الإصلاح الإنتخابي عملياً: مفوضية بطرس

قد يكون الإصلاح الإنتخابي وسيلة لمواجهة تحديات التمثيل المذكورة أعلاه. لطالما عانى لبنان من التلاعب بالإنتخابات. إلى جانب قاعدة تمثيل الأغلبية البسيطة لكل دائرة انتخابية (أحيانًا مع نسبة مشاركة منخفضة جدًا للناخبين)، سهّل هذا إعادة تدوير النخب السياسية التي احتكرت شؤون مجموعاتها الطائفية.

تشكلت لجنة بطرس – التي سميت على اسم رئيسها ، وزير الخارجية السابق فؤاد بطرس – في أواخر عام ٢٠٠٥ في ظل حكومة فؤاد السنيورة للتوصية بإصلاحات إنتخابية للبنان. اقترح مشروع القانون الذي قدمته اللجنة في أيار (مايو) ٢٠٠٦ "نظامًا مختلطًا"، يجمع بين قاعدة الفائز الأول في الدوائر الإنتخابية الصغيرة لتحديد ٥١ من أصل ١٢٨ نائباً في لبنان، وقاعدة النسب والقائمة في الدوائر الأكبر لـ ٧٧ نائباً

قدم الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ "حق نقض الأقلية" ، مما يعني أنه لا يمكن لأي قطاع طائفي في البلاد فرض أي شيء على الآخر . نصت الإصلاحات الدستورية الناشئة عن إتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ على أن القرارات الحكومية المهمة تتطلب دعم ثلثي مجلس الوزراء، وبالتالي توفير مجموعة من "الثلث زائد واحد" من وزراء الحكومة يتمتعون بحق النقض (الفيتو) .

المطلب الأوّل: قانون إنتخاب فدرالي طائفي نسبي

نظرا الى أن الفدرالية الطائفية أقرب الى التطبيق في لبنان من الفدرالية الإقليمية، ذلك أن التقسيم الجغرافي معقد بسبب التداخل بين الطوائف، وإن بعض الخصوصيات مطبقة من خلال قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بكل طائفة، والمحاكم الروحية المعنية. يمكن لهذه الفدرالية أن تتعزز من خلال قانون إنتخاب نسبي على أساس طائفي يراعي كافة الطوائف ويضمن هواجس الصغيرة منها، بحيث تنتخب كل طائفة نوابها والنسبية لضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة منها وعدم تهميشها. إلا أن العقدة الأهم تكمن في تقسيم الدوائر الإنتخابية بما يضمن صحة التمثيل الطائفي، وعدم هيمنة الطوائف الكبيرة على الصغيرة منها.

المطلب الثاني: تقسيم الدوائر الإنتخابيّة طائفياً

يبدأ تقسيم الدوائر من الدائرة الصغرى على مستوى القضاء إنما وجوب بعض التعديلات بما يضمن جمع القرى ذات اللون الطائفي الواحد في دائرة واحدة على سبيل المثال تقسيم بعلبك الى ثلاث دوائر إنتخابية الدائرة المسيحية القاع ودير الأحمر وباقي القرى المسيحية، الدائرة السنية عرسال وباقي القرى السنية وباقي القرى تشكل الدائرة الشيعية، أيضا إذا كانت القرى المسيحية تضم بعض العائلات الشيعية تضم هذه العائلات الى الدائرة الشيعية. وعلى هذا الأساس تتنافس الأحزاب من نفس الطائفة في لوائح مقفلة ينتخبهم ناخبون من نفس الطائفة على أساس نسبي لكي تتمثل كافة الأحزاب. يعتبر هذا التقسيم الطائفي للدوائر لا مركزية سياسية خاصة أن الإنتخابات ركن من أركان السياسة.

تتبلور إشكالية أن النائب يمثل الأمة في هذا القانون إذ من غير المنطقي أن يقرر نائب مسيحي أمور الطائفة الدرزية أو نائب سني أمور الطائفة الشيعية، لذلك يمكن نقل الفدرالية السياسية الى داخل المجلس النيابي، فيمثل النواب المسيحيون الطائفة المسيحية ويشرعون القضايا التي تعني المناطق المسيحية والقضايا التي تعني الطائفة المسيحية، وكذلك لكافة الطوائف، أما في القضايا الوطنية الشاملة فتتخذ القرارات على مستوى المجلس النيابي، فنكون بذلك قد أضفنا مؤسسة دستورية على المستوى الفدرالي، ينتخب نواب كل طائفة رئيسا لهم ويكون لهم مقر خاص أو مقر المجلس النيابي في جلسات خاصة ودورات خاصة لكل طائفة للتشريعات والقضايا الطائفية. أما القضايا والتشريعات الوطنية فتعالج على مستوى المجلس النيابي الذي يضم كافة الأطراف.

المطلب الثالث: تشكيل الحكومات الإئتلافية نسبة لنتائج الإنتخابات

يسمح قانون الإنتخاب سالف الذكر الى تشكيل حكومات فدرالية لكل طائفة تعكس نتيجة الإنتخابات، فيشكل الحزب المنتصر الحكومة وتذهب الأحزاب الأخرى الى المعارضة، فتحل إشكالية الإنماء والفساد اللذين تفرضهما الحكومة الإئتلافية المنبثقة من المجلس النيابي فيتعطل مبدأ المراقبة والمحاسبة. إن الحكومات الفدرالية على مستوى المناطق والجماعات تلعب الدور ألأساس في التنمية والإقتصاد والسياحة

والتجارة والزراعة، وتلعب الحكومة الإتحادية الدور السياسي على مستوى السياسة الداخلية والخارجية والمالية والدفاع.

الفصل الثاني:

إصلاحات عصرية لنجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان

لعبت المحسوبيات والتوظيف العشوائي على المدى الطويل الدور الأساس في هدر المال العام والفساد، كما لعبت الديمقراطية التوافقية البتراء في لبنان التي لاتتمتع بأي من خصائص الديمقراطية الدور الأبرز بفشل النظام وبالخلافات السياسية الى حد الإختلاف. من أجل تخطي هذه المشاكل الجوهرية إفترضنا بعض الحلول اللازمة لتطوير النظام وتصحيحه من أجل تخطي الصعاب والمشاكل نحو دولة عصرية.

المبحث الأوّل: الحكومة الإلكترونية لوقف الفساد وتسهيل المعاملات

يعرّف البنك الدولي (٢٠١٢) الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل الوكالات الحكومية المسؤولة عن تحويل المعلومات بين الأفراد والشركات وجميع أصحاب المصلحة الحكوميين الآخرين .الحكومة الإلكترونية لديها مجموعة واسعة من الأهداف بما في ذلك تقديم أفضل للخدمات العامة للأفراد، وتعزيز التعاون التجاري والصناعي، وتمكين المواطنين من خلال الوصول إلى المعلومات، أو حوكمة أكثر فعالية . يمكن أن تتمثل المزايا الناتجة عن الحكومة الإلكترونية في تقليل الفساد وزيادة الشفافية، وزيادة الراحة، وتنمية الدخل، وكذلك خفض التكاليف.

تلعب الحكومة الإلكترونية دورًا مهمًا في تحسين تقديم الخدمات ولديها إمكانية زيادة الكفاءة، ونمو الإيرادات، وتقليل الفساد، وزيادة الشفافية، والمزيد من الراحة، وخفض تكاليف عمليات القطاع العام. لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية تحديد الأداء وممارسات الخصوصية وأمن الحكومة الإلكترونية.

٧٨.١٨٪ من الشعب اللبناني يستخدمون الإنترنت يمكن تتبع بداية تطوير الحكومة الإلكترونية إلى أوائل عام ٢٠٠٠ [١٢٢]. طلبت الحكومة اللبنانية من كل دائرة أن يكون لها وجود على شبكة الإنترنت كان هذا

---

[122] لبنان – الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان) – بيانات ٢٠٢٣ توقعات ٢٠٢٤ ١٩٩٠–٢٠٢١ تاريخية (tradingeconomics-com.translate.goog)

للسماح للجمهور بالوصول إلى المعلومات وتعزيز تقديم الخدمات . واستمر تحقيق المبادرات الحكومية من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مثل الإنترنت. علاوة على ذلك في عام ٢٠٠٢ نشر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية السياسة والاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان [123]. تهدف إلى تحديد رؤية لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الصعيد الوطني .الإستراتيجية عبارة عن مخطط لدمج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للحكومة بأكملها بما في ذلك المؤسسات والوكالات والعمليات والموارد والسياسات. تصف هذه الخطة نظام الحكم الذي يجب تعزيزه لجعل تنفيذه ممكنًا ومستدامًا .مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٠ صنّف لبنان في المرتبة ١٢٧ من بين ١٩٣ دولة على مستوى العالم والمرتبة ١٤٨ في المشاركة الإلكترونية [124].وهذا يضع مطلبًا على الحكومة لتوفير بيئة تضمن الإنفتاح والكفاءة والأمن في تقديم الخدمات والمساحات لزيادة القدرة التنافسية.

كشفت النتائج عن العديد من الآثار الهامة .تم العثور على معظم منصات الحكومة لتكون في المرحلة الأولى من تطوير الحكومة الإلكترونية. وهذا يعني الحاجة الواضحة لتعزيز مبادرات الحكومة الإلكترونية وأخذ تنميتها كأولوية .مئات البلديات ليس لديها مواقع مستقلة على شبكة الإنترنت حتى الآن؛ بدلاً من ذلك، عادةً ما يتم وضع المعلومات الأساسية في قسم منفصل عن المجالات المملوكة / المُدارة بشكل خاص .بالنظر إلى اللوائح الحالية للحكومة الإلكترونية التي تتطلب المعاملات عبر الإنترنت وتوفير الخدمات، لا تزال العديد من البلديات والمدن متخلفة عن تحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية. بشكل عام، يجب أن تكون الحكومة قادرة على تزويد الجمهور بالخدمات عبر الإنترنت مثل التطبيقات والمعاملات والأشكال الأخرى من مشاركة المواطنين.

---

[123] Service Unavailable (omsar.gov.lb)

[124] معلومات قطرية <بيانات <إيجوفكب | الأمم المتحدة (publicadministration-un-org.translate.goog)

مزايا الحكومة الإلكترونية

الهدف الأساسي للحكومة الإلكترونية هو تقديم مجموعة محسّنة من الخدمات العامة بطريقة فعالة من حيث التكلفة للمواطنين. يمكن للحكومة الإلكترونية أيضًا أن توفر مزيدًا من الشفافية للحكومة لأنها تمكن الجمهور من ألإطلاع على ما تعمل عليه الحكومة والسياسات التي يتم تنفيذها.الفائدة الأساسية هي استبدال النظام الورقي وتحسينه أثناء تنفيذ الحكومة الإلكترونية .يمكن أن يوفر الكثير من الوقت والمال وكذلك البيئة في المقابل بسبب تقليل استهلاك الورق.

يمكن أن يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية أيضًا إلى تعزيز الإتصالات الأفضل بين الحكومة وقطاع الأعمال .على سبيل المثال، يمكن للمشتريات الإلكترونية كشركة تابعة لخدمات الحكومة الإلكترونية أن تسهل الإتصال بين G2G و B2B مما سيسمح للشركات الصغيرة بالتنافس مع الشركات الأكبر في المناقصات العامة. ومن ثم فإن فائدة الحكومة الإلكترونية يمكن أن تكمن في خلق سوق مفتوح وشفاف واقتصاد أقوى.

في الوقت الحاضر، يمكن للشركات والأفراد الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم مقارنة بالماضي. الحكومة الإلكترونية وقدرتها يمكن أن تكون متاحة لجميع الناس بغض النظر عن مكانهم أو مستواهم الاجتماعي.

وباختصار، فإن المزيد من الكفاءة ، والخدمات المحسنة لخدمة المواطنين بشكل أفضل، وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة، والمزيد من الشفافية والمساءلة من جانب الحكومة هي المزايا المتوقعة للحكومة الإلكترونية.

على صعيد تسهيل إنجاز معاملات المواطنين، يمكن تطوير عمل الحكومة الإلكترونية خاصة مع وجود التطبيقات على الهواتف الذكية بحيث يستطيع المواطن الدخول الى التطبيق وطلب معاملته فيصل الطلب الى كافة الإدارات المعنية والإدارات بدورها تعطي الإذن بالوصول الى المستندات المطلوبة وتأمينها لبعضها البعض لتسهيل المعاملة في نهاية المطاف يصل إشعار للمواطن بقيمة كافة رسوم المعاملة لإنجازها

فيعطي الإذن بأخذ الرسوم من رقم حسابه المصرفي، وبمجرد الدفع تصل المعاملة منجزة إلى هاتف المواطن فإما يرسلها الى المؤسسة المعنية بواسطة البريد الإلكتروني، وإما يطبعها على الورق لإستعمالها عند الحاجة. في هذه العملية البسيطة التي أنجزت بكبسة زر، كانت تستلزم الكثير من الوقت أسابيع أشهر وسنين، حسب نوع المعاملة بالإضافة الى هدر الوقت للمواطن وحرق الأعصاب، وصرف الأموال على التنقلات على الطرقات، وأهم ما في الأمر هو فصل المواطن عن الموظف لمنع الرشاوى وإبتزاز المواطن للحصول على معاملاته وبالتالي منع الفساد.

في مقارنة بسيطة بين تطور الحكومة الإلكترونية في بلجيكا ولبنان في دراسة أجرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ تشير الى موقع بلجيكا في المرتبة ٣٩ من أصل ١٩٣ دولة من حيث مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية على الرغم من أن بلجيكا تعتبر من الدول المتقدمة عالميا وأوروبيا، فيما مؤشر المشاركة الإلكترنية عالميا يعتبر بلجيكا في المرتبة ٨٦ عالميا. ليس مفاجئا أن يكون لبنان في المرتبة ١٢٢ من حيث مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية وفي المرتبة ٩٥ من حيث المشاركة الإلكترونية. تدل هذه الدراسة الى أن هناك هامش كبير بين القطاع العام والقطاع الخاص في لبنان، فالقطاع الخاص أنشط ومتقدم أكثر من القطاع العام على عكس بلجيكا فالقطاع العام أكثر تقدما.

المبحث الثاني: تداول السلطة

في المجتمعات التعددية، غالبًا ما يتم اختيار تقاسم السلطة كآلية لتجنب أو معالجة الصراع والعنف بين الجماعات. من بين التحديات التي تواجه صيغ تقاسم السلطة تحقيق الأغلبية الشعبية، وفي نفس الوقت الحفاظ على الإستقلال الثقافي للجماعات [١٢٥].

ومع ذلك، في بلدان مختلفة، مثل لبنان والعراق، أسفرت الديمقراطية التوافقية عن أشكال مؤسسية لتقاسم السلطة يشار إليها باسم "توافقية الشركات [١٢٦]"

---

[125] Dodge، 2007 ؛Lipjhart، 1969 ؛Kapoor، 2002.

[126] Hanf، 1981، Lijphart، 2006.

تحدد التوافقية المؤسسية مسبقًا مناصب القوة بين الجماعات القومية العرقية والطائفية، مثل التحديد المسبق لمنصب الرئاسة لماروني في لبنان. غالبًا ما يمتد التحديد المسبق لمناصب السلطة عبر مختلف المؤسسات التمثيلية والإدارية للدولة. في لبنان يتم تخصيص جميع المجالس الوطنية المنتخبة على أساس طائفي[١٢٧] .

في لبنان وكذلك في مختلف المجتمعات المنقسمة إثنيًا وطائفيًا، مثل أيرلندا الشمالية والسودان، تم تحديد توزيعات تقاسم السلطة وتفويضات السلطة من خلال الإتفاقات أو المواثيق أو العادات الوطنية غير المكتوبة، مما يجعل التعديلات صعبة، وأحيانًا مستحيلة، وفي كثير من الأحيان محملة بالمخاطر.

إن التوازنات الطائفية في لبنان تحتم تمثيل كافة الأطراف بشكل نسبي وعادل من أجل الحفاظ على الإستقرار، إلا أن غياب المؤسسات الطائفية اللازمة لحسن سير عمل الدولة الفدرالية الطائفية جعل من هذه الطوائف تتمترس خلف مؤسسات الدولة المركزية وإنهاكها، من أجل تحرير هذه المؤسسات من سطوة الطوائف، لا بد من المداورة لعدم الإحتكار.

المطلب الأوّل: تداول الرئاسات

تعتبر الطوائف في لبنان كيانات مستقلة ذات شخصية معنوية تشبه الى حد كبير الفدرالية المجتمعية البلجيكية من حيث الشكل، إنما الصلاحيات الممنوحة للطوائف كالأحوال الشخصية والمحاكم الروحية، لا تشكل الحد الأدنى المطلوب لمتطلبات الشخصية المعنوية، أي الإستقلالية التامة والقدرة على الحكم الذاتي. إن لم تتوفر المؤسسات اللازمة للفدرالية أو للحكم الذاتي وعلى رأسها المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لا يمكن للفدرالية أن تصحّ. إن إرادة الحكم الذاتي الموجودة لدى الطوائف في غياب السلطة التشريعية والتنفيذية لكل طائفة، والتوزيع الطائفي للسلطات الثلاث الأولى جعل من هذه السلطات أسيرة كل طائفة ترأسها، وفي خدمة الطائفة المعنية بديلا عن الدور الوطني.

---

[127] Salamey & Payne، 2008.

على سبيل المثال إن رئيس الحكومة قادر على تعطيل مجلس الوزراء من أجل كسب أي مطلب سياسي يعني حزبه الطائفي أو طائفته، فهو الوحيد الذي يدعو مجلس الوزراء للإنعقاد وهو الذي يضع جدول أعماله، وهذا ما درجت عليه معظم حكومات ما بعد الطائف. بالإضافة الى التعطيل من الطوائف الأخرى، فإذا أرادت إحدى الطوائف تعطيل مجلس الوزراء فهي قادرة من خلال إنسحاب كافة وزراء الطائفة ما يفقد مجلس الوزراء ميثاقيته.

أما مجلس النواب فإن رئيسه قادر على تعطيله من خلال عدم الدعوى الى انعقاده لأي سبب كان غالبا ما يكون سبب طائفي أو سياسي، أما الطوائف الأخرى فهي قادرة على تعطيل مجلس النواب لأي سبب طائفي من خلال عدم حضور نواب الطائفة وفقدان ميثاقية الجلسة، ما تعجز عن تحقيقه لأسباب سياسية بسبب تعدد الأحزاب في الطائفة الواحدة.

يستطيع رئيس الجمهورية أيضا أن يعطل قرارات مجلس الوزراء من خلال وزرائه وخاصة إذا كان من الحزب الأكبر مسيحيا واستطاع أن يحصل على الثلث المعطل، بالإضافة الى أن قرارات مجلس الوزراء بحاجة الى توقيع رئيس الجمهورية، وهذا ما دأبت عليه الطائفة الشيعية من خلال تمسكها بوزارة المال ليس بهدف تيسير عمل الحكومة إنما بنية تعطيل قراراتها عند الحاجة، ذلك أن معظم قرارات الحكومة بحاجة الى توقيع وزير المال.

إن غياب المؤسسات الفدرالية للطوائف جعل من مؤسسات الدولة تحل محل هذه المؤسسات، فإن لم تستطيع الطائفة أن تسخر المؤسسة لصالحها تعطلها، وتعطل بالتالي الدولة، فأصبحت الدولة أسيرة الطوائف وحلبة صراع تعكس حجم الخلاف بين هذه الطوائف. إن هذا التنوع الطائفي في لبنان بحاجة الى مؤسسات خاصة لكل طائفة تنعكس من أبنائها لتمثلهم أفضل تمثيل، لتشكل تنوع حضاري تنعكس إيجابا على مستوى الوطن أو الدولة الإتحادية، وليس تصادم بين مكونات مختلفة كل ألإختلاف لكل منها شخصية معنوية تسعى للسيطرة على مؤسسات الدولة وبالتالي على باقي الطوائف.

أدت الصلاحيات التي حصلت عليها الطائفة المارونية من خلال رئاسة الجمهورية منذ الإستقلال الى نهاية الحرب الأهلية، الى رد فعل إسلامي في إتفاق الطائف إنتزع معظم صلاحيات رئيس الجمهورية وإعطائها لمجلس الوزراء ولرئيس الحكومة السني، بالإضافة الى ترف الوقت لرئيس الحكومة المكلف في تأليف حكومته في حين أن رئيس الجمهورية هو من كان يسمي رئيس الحكومة والوزراء قبل الطائف ويقيلهم ويحل مجلس الوزراء ساعة يشاء. بالإضافة الى عدم قدرة رئيس الجمهورية على حل المجلس النيابي كما كان قبل الطائف، ما أعطى سلطة لرئيس مجلس النواب وجعل من المجلس النيابي ورئيسه فوق المحاسبة.

إن وجود رئيس طائفي ثابت على رأس المؤسسات الأساسية للدولة جعل من كل مؤسسة تمثل الفدرالية الطائفية لرئيسها أكثر من تمثيلها للدولة الإتحادية، وبات من المستحيل تعديل أي خلل في القانون الداخلي للمؤسسة بما يتلاءم مع مبدأ الرقابة والمحاسبة، غالبا ما يترجم مساسا بالطائفة وإعتداءا عليها ما يؤدي إلى عدم إستقرار سياسي يرافقه شعور بعودة الحرب الأهلية، فتصبح هذه المؤسسات خارج إطار المحاسبة فتجنح نحو الفساد والإهمال وقلة الإنتاج. أدت المكتسبات التي حصلها الأفرقاء في إتفاق الطائف على حساب رئاسة الجمهورية المسيحية، الى تمسك شديد بهذه المكتسبات لدرجة التهديد بالتعطيل والحرب إذا لزم الأمر فإنتقل الشعور بالغبن من مكوّن الى آخر ليبقى عدم الإستقرار الثابت الوحيد في المعادلة اللبنانية.

يكون تحرير هذه المؤسسات من الهيمنة الطائفية في ظل غياب الفدرالية المجتمعية الكاملة، من خلال المداورة بين الطوائف بحيث لا تكون الرئاسات حكر على طوائف معينة بل تنتقل في كل مرة من طائفة الى أخرى، فيمكن بذلك فقط المسّ بصلاحيات كل رئاسة لما فيه مصلحة الجميع وليس مصلحة الطائفة، لأنها لن تدوم لنفس الطائفة، فتستقيم بذلك المؤسسات ويستقر الوضع السياسي ويتطور النظام.

المطلب الثاني: تداول الوزارات

كما الرئاسات كذلك الوزارات، إن إحتكار طائفة لوزارة ما يجعل هذه الوزارة محط إستهداف من الطوائف الأخرى، وبدل العمل على مساعدتها لإتمام مهامها وبرامجها على العكس يتم عرقلتها من الأفرقاء الآخرين لمآرب سياسية من أجل إفشال الفريق الآخر.

من ناحية أخرى إن تمسك فريق معين بإحدى الوزارات يسهل موضوع الفساد الى أقصى حدود، إذ أن هذه الوزارة تصبح كمؤسسة خاصة تابعة لحزب طائفي يمسك بكافة مشاريعها التي تتحول الى صفقات. إن هذه المعادلة تجعل من هذا الفريق بدل أن يسعى إلى المداورة بالوزارة على العكس يتمسك بها إلى أقصى حدود من أجل الحفاظ على مصالحه ومصالح فريقه.

من أجل تخطي موضوع الفساد وجعل الوزارات أكثر كفاءة يجب إعادة دورها الوطني من خلال سحبها من إحتكار الطوائف عبر المداورة بين كافة الطوائف. إن المداورة تجعل الوزارة بعيدا عن الإحتكار الطائفي فتتحرر من الضغوط لإفشالها، بل على العكس مع المداورة يسعى كل فريق الى التعاون مع الوزير الجديد من أجل إستمرار وإنجاح المشاريع السابقة.

المطلب الثالث: مجلس الشيوخ

إن من أهم شروط الديمقراطية التوافقية بالإضافة الى التعددية هو الحوار بين النخب السياسية وممثلي الجماعات، يعتبر مجلس الشيوخ المكان الأمثل لجمع هذه النخب والمؤسسة الفضلة لضبط الحوار وتحويل العداء الهدام الى تعدد بناء.

إنّ إنشاء مجالس الشيوخ في الأنظمة الدستورية قديم العهد [١٢٨]مجلس الشيوخ هو عبارة عن هيئة سياسية تنتمي إلى السلطة التشريعية، وغالبًا ما يُمثّل مجلس الأعيان في البرلمان. كما تختلف طبيعة تشكيل

[١٢٨] اول مجلس شيوخ، السيناتوس، كان أعلى هيئة تشريعية في الإمبراطورية الرومانية، يتألف من ٣٠٠ عضو من الطبقة الأرستقراطية، وكان يقتصر على الرجال فقط.

مجالس الشيوخ بين الدول. وعادة تقل أهمية الصلاحيات التي يتمتع بها عن تلك التي يمنحها الدستور لمجلس النواب.

مجلس الشيوخ في فلسفته يمثل الدولة، ومجلس النواب يمثل الأمة. إذا مجلس الشيوخ حريص على العقد الذي تقوم عليه الدولة، ومجلس النواب يمثل الأفراد ويسهر على سن القوانين لما فيه خير الأفراد. الأمة هي قدرة الشعب على حكم ذاته.

في إنكلترا توحد قبائل وجزء من هذه القبائل طغى عليها الطابع الديني، في مجلس الشيوخ ٢٦ مقعد لأساقفة ، في ألمانية مجلس الشيوخ يمثل المقاطعات وبالتالي يسهر على كل ما يتسبب بمس لجوهر المقاطعات، إذا حقوق الجماعات في هذه المقاطعات مكانة ويسهر عليها مجلس الشيوخ، وبالتالي يسهر مجلس الشيوخ على التشريع كي يحفظ شؤون الدولة وعلى السياسات العامة لمجلس الوزراء وعلى السياسة المالية للدولة رغم هذه القدرة لمجلس الشيوخ يبقى المشرع الأساسي مجلس النواب، رغم وجود مجلس الشيوخ في بعض الدول يبقى لمجلس النواب خصوصيات مرتبطة بالطبيعة البنيوية للمجتمع. مثلا في المانيا وبلجيكا قوانين الإنتخاب فيها قوانين مختلطة. الأكثري كي يحافظ على الدولة والنسبي كي يحافظ على الأمة. بالنسبة للفضاء العام فإن ذلك يعود إلى طبيعة الدساتير في الدول، حيث تبنى مقدمات الدساتير. في المادة ٩٥ من الدستور تنص على ما يلي: تقدم الدولة فروض الإجلال لله. إذا الخطر الأكبر إلغاء الطائفية وليس الطائفية السياسية. يمكن الإستعادة عن إلغاء الطائفية السياسية بمجلس الشيوخ واللامركزية الإدارية، أما إلغاء الطائفية معناها أن الدولة تلوز بالعلمنة الكاملة وهذا يتناقض مع الدستور منذ دستور ٢٦.

في لبنان، أنشئ مجلس الشيوخ الغرفة الثانية في البرلمان، بموجب الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦، وتم إلغاؤه بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، وضُمّ أعضاؤه لمجلس النواب. تبع ذلك اقتراح عدة مشاريع تدعو إلى إعادة إنشائه. بعد اتفاق الطائف، أبصر النور دستوريًا مع صدور القانون الدستوري رقم ١٨ بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٩٠ بموجب المادة ٢٢.

إنّ الشعب، كما يقول الفقيه الدستوري دوغي: "لا يتألف من أفراد فحسب، بل ومن جماعات متميزة عن الأفراد، ولذلك يجب أن يتألف البرلمان من مجلسَيْن: الأول يمثل أفراد الشعب مباشرة، والثاني جماعاته" [١٢٩]

جرّب لبنان في تاريخه الدستوري مجلس الشيوخ لحوالى سنة وخمسة أشهر، إلا أنّ هذه التجربة لم تنتج مظاهر ذات أهمية للحكم عليها بالفشل أو النجاح، أو جعلها ركيزة لإعادة الإنشاء أم التخلي عن الفكرة.

جاء في إتفاق الطائف إنشاء مجلس شيوخ تزامنا مع إنتخاب أول مجلس نيابي على أساس لا طائفي، وكأن بذلك إنشاء مجلس الشيوخ مشروط بالدولة المدنية، على الرغم من أن النظام الطائفي الذي يتمتع به لبنان يحتم إنشاء مجلس الشيوخ ذلك أن مجلس الشيوخ يضم بالإضافة الى ممثلين عن كافة المكونات السياسية اللبنانية رؤساء الطوائف الذين هم أحرص على الطوائف من أي أحد آخر. فمع إنشاء مجلس الشيوخ يصبح المكان الأمثل للنقاشات المصيرية الطائفية فغالبا ما يمثل مجلس الشيوخ المكونات الوطنية الفدرالية حيث تناقش وتحل خلافاتها وتطور علاقاتها. وتنصرف المؤسسات الدستورية الأخرى الى القيام بواجباتها الوطنية بدل إستعمالها كمتاريس طائفية تلغي دورها الأساسي ووتحول الى مؤسسات تعطيلية بديلا عن دورها الإنمائي.

فالمشاكل المعقدة والتقنية التي تُطرح، والتوسع السريع في حقل القانون، يبرّران وجود غرفة ثانية، مهمتها توجيه مشاريع القوانين من وجهة نظر جديدة، وإعادة قراءة ثانية للنصوص التي تم إقرارها في الغرفة الأولى.

---

[129] Leon Duguit, Traite de droit constitutionnel, Paris, éd Fentemening, 1921–22, T2, p560.g

ومن حيث عملية تطوير النظام، نرى أنّه في نظام المجلسَيْن[١٣٠] ، تحظى أغلبية مجالس الشيوخ بسلطاتٍ تشريعية، رقابية عادية، إلى جانب المجالس النيابية.

•لمجلس الشيوخ صلاحيات مستقلة، لا يتشارك فيها مع أحد، مثلًا: الحرب والسلم، الأحوال الشخصية، إعلان حالة الطوارئ، الخطط الإنمائية الشاملة لكل لبنان.

المبحث الرابع: المهل الدستوريّة

إمتازت مرحلة ما بعد الطائف بالتعطيل على كافة المستويات، فكان تشكيل الحكومات يتطلب في بعض الأوقات أشهرا طويلة، إما بسبب الحصص الوزارية وإما بسبب توزيع الحقائب.

أكثر ما كان يعيق تشكيل الحكومة فيما خص الحصص الوزارية فهو الثلث المعطل فكان كل فريق يخشى حصول أي طرف على الثلث المعطل خاصة لدى الطائفة المسيحية التي بإمكانها تعطيل النصاب وإسقاط الحكومة، إذ أن للطائفة المسيحية نصف الوزراء فإذا كان هؤلاء الوزراء من حزب واحد أو حلف واحد بات لهم قدرة التعطيل، تماما كما حصل حين شارك التيار الوطني الحر وحلفائه في الحكومات في ظل عدم مشاركة مسيحيي ١٤ آذار، فمع إستحواز الفريق المسيحي على كامل الوزراء المسيحيين يحصلون على قدرة السيطرة على سياسة الحكومة والقدرة على التعطيل وحل الحكومة، ما يعيد المارونية السياسية الى أذهان فريق المسلميين فيقاومونها بشدة لتفادي عودة الهيمنة المسيحية، فيما المقاومة المسيحيية تشتد إنطلاقا من مبدأ حق التمثيل. فيطول التعطيل الى أن يتفق الأفرقاء على تسوية ترضي الجميع بمعنى أن لا غالب ولا مغلوب.

تم معالجة هذه الإشكالية من خلال الإتيان برئيس مسيحي محايد غير حزبي، وإعطائه خمسة وزراء مسيحيين من أصل خمسة عشر وزير مسيحي في حكومة من ثلاثين وزير فيخسر الفريق المسيحي في

---

[١٣٠] عام ٢٠١٢، أدرج الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٣ برلمانًا، يتألف ١١٥ منهم من مجلس واحد و٧٨ من مجلسَيْن، منشور على:

www.iup.org.

الحكومة الثلث زائد واحد المعطل، كما لا يكون للرئيس قدرة الحكم من خلال خمسة وزراء، إنما دور الحكم الذي يدير الأمور.

يوم حاول التيار الوطني الحر إيصال مؤسسه الجنرال ميشال عون الى الرئاسة، بعد معركة سياسية طويلة أسفرت عن فراغ رئاسي دام سنتيين ونصف، ساانده فيها حليفه الشيعي حزب الله وهو الحزب الشيعي الأقوى في لبنان. بحيث إنتهت بإيصال عون الى الرئاسة يرافقه شبح المارونية السياسية، بسبب قدرة فريق الرئيس المسيحي على الحكم بأكثرية وزارية وأكبر كتلة نيابة في البرلمان وشعبية كبيرة، ما دفع بالأفرقاء الآخرين على التكافل والتضامن في مواجهته، فكان عهد الرئيس عون العهد الأكثر فراغا على مستوى الحكومة، ذلك أن حصة رئيس الجمهورية التي كانت تنتزع من الحزب أو الفريق المسيحي الأقوى في الحكومات السابقة، باتت لفريق واحد ما شكل عقدة يصعب حلها وهي إستحالة حصول أي فريق على الثلث المعطل، فلم تكن الحكومات تشكل إلا من خلال فرض بعض الوزراء على الرئيس بإبتكار بدعة جديدة وهي أن يسمي الرئيس وزراء من طوائف أخرى مقابل أن يسمي الأفرقاء الآخرون بعض الوزراء المسيحيين في محاولة بأن يكون هؤلاء الوزراء وديعة للأفرقاء الآخرين في فريق الرئيس. فكانت الحكومات تستلزم الكثير من الوقت لتشكل والقليل من الوقت لتحل، كما أن فكرة الرئيس القوي التي واكبت وصول الرئيس عون رافقها إلتفاف القريب والبعيد، الحليف والخصم، عليها من أجل الحد من قوتها وطموحها وبالتالي إفشالها. لتتحول مؤسسات الدولة الطائفية الى ساحة صراع بين الأفرقاء تدفع هذه المؤسسات ثمن هذه الحرب وبالتالي الوطن والمواطن.

المطلب الأوّل: تحديد مهلة إنتخاب رئيس للجمهوريّة

تؤكد المادة ٤٩ من الدستور اللبناني على غالبية الثلثين في الدورة الأولى من إنتخاب رئيس الجمهورية، ولم تشترط ذلك في الدورات اللاحقة بل ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الإقتراع التي تلي دون أن تحدد نصاب الثلثين.

كما إشترطت المادة ٧٣ من الدستور على رئيس مجلس النواب الى دعوة المجلس قبل موعد إنتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر لإنتخاب الرئيس الجديد، تؤكد هذه المادة إستحالة الفراغ الرئاسي بتأكيدها إذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل إنتهاء ولاية الرئيس تأكيدا على أن الداعي الأول إلى إلتئام المجلس النيابي هو الدستور وليس رئيس المجلس، أيضا تؤكد هذه المادة أن المناورة لرئيس المجلس في هذا الإستحقاق معدومة وغير دستورية. دأب رئيس مجلس النواب بعد الطائف الى العمل على فكرة المجلس سيد نفسه بمعنى لا شيء يعلوه حتى الدستور، من خلال بدعة نصاب الثلثين التي تلغي مضمون الإلتآم الحكمي قبل عشرة أيام من خلو سدة الرئاسة وتضرب جوهر الدستور ومبدأ إستمرار المؤسسات وعدم خلو سدة الرئاسة.

وتؤكد المادة ٧٤ على ذلك بقولها إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو إستقالته أو سبب آخر فلأجل إنتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلا تدعى الهيئات الإنتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الإنتخابية.

إن صيغة الأمر الفوري في المادة ٧٥ لا تسمح للإجتهاد ولا بأي عمل آخر قبل إنتخاب الرئيس بقولها إن المجلس الملتئم لإنتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة إنتخابية لا هيئة إشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في إنتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

لذلك من أجل الحد من هيمنة ليس المجلس النيابي بل السلطة الإستنسابية لرئاسة مجلس النواب يجب توضيح المهل في الدستور لإنتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل نهاية ولاية الرئيس بشكل قاطع عبر:

– إجبار كافة النواب من حضور جلسة إنتخاب رئيس جديد للجمهورية تحت طائلة إنتهاك الدستور والمحاسبة.

– إنتخاب الرئيس على دورتين الدورة الأولى من خلال النواب المسيحيين لكي يكون ميثاقي ذات تمثيل مسيحي وينتقل الفائز الأول والثاني الى الدورة الثانية ويتنافسان لموقع الرئاسة بالأكثرية المطلقة لمن حضر من النواب.

المطلب الثاني: تحديد مهلة تكليف رئيس الحكومة

عند إنتخاب رئيس جمهورية جديد أو مجلس نيابي جديد، تعتبر الحكومة بحكم المستقيلة يقتصر دورها على المعنى الضيق لتصريف الأعمال، ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة. إلا أن الصراع على الصلاحيات في ظل غياب مؤسسات سياسية لكل طائفة تمنحها ألإستقلالية الذاتية والقرار السياسي، جعل من مؤسسات الدولة ، الساحة المثلى للمعارك السياسية، وبات كل رئيس يستعل صلاحياته لمكاسب طائفية أو شخصية على حساب المصلحة الوطنية.

–المادة ٥٣ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٢٤٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)

1– يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

2– يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

3– يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً[١٣١] .

لم تحدد المادة ٥٣ من الدستور اللبناني مهلة لرئيس الجمهورية بتكليف رئيس للحكومة، ما يعطي رئيس الجمهورية القدرة على المناورة وعلى التسوية على إسم رئيس للحكومة قبل الدعوة الى الإستشارات النيابية فيعطل بذلك تشكيل الحكومة الى أن يرضى على إسم الرئيس المكلف وعلى التشكيلة الوزارية قبل

131

https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf

الإستشارات النيابية وهذا ما أكده رئيس الجمهورية السابق في كلامه لموقع العهد الأخباري حيث قال: »تأخُّر اتفاق الكتل على الرئيس المكلف يبعث على القلق حيال ما يمكن أن ينبثق من الاستشارات الملزمة. تعمّدت تأخير الموعد ريثما تنضج فكرة التوافق على رئيس مكلف، لأن المعضلة هي في الخطوة التالية: تأليف الحكومة لا تسمية الرئيس المكلف[١٣٢].

إن تحديد مهلة دعوة رئيس الجمهورية للنواب الى الإستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة، تفقد رئيس الجمهورية المناورة السياسية من أجل التوافق على رئيس حكومة إنما تقلص زمن الفراغ، مثلا مهلة خمسة عشرة يوما من إستقالة الحكومة للدعوة الى الإستشارات النيابية لتسمية رئيس مكلف، تمنع التعطيل والفراغ في تشكيل الحكومة وتحرر رئاسة الجمهورية من المصالح الطائفية، والصراعات السياسية، التي تفرضها حتمية الرئيس الماروني .

المطلب الثالث: تحديد مهلة تشكيل الحكومة

إذا حلت معضلة التأخر في التكليف من خلال فرض مهلة دستورية على رئيس الجمهورية بالدعوة الى الإستشارات النيابية، تظهر معضلة التأخر في التأليف المطلوبة من رئيس الحكومة، إذ أن عدم وجود مهلة دستورية تفرض على رئيس الحكومة المكلف تشكيل حكومته العتيدة، تمنحه سلاحا سياسيا يستعمله لفرض شروطه السياسية في تأليف الحكومة.

إذ تنص الفقرة ٤ من المادة ٥٣ على ما يلي: ٤- يصدر (رئيس الجمهورية) بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم .

لا تحدد الفقرة الرابعة مهلة للرئيس المكلف لتشكيل حكومته، فتنعكس الخلافات والصراعات السياسية على مدة تشكيل الحكومة. أطول فترة تشكيل حكومة كانت حكومة تمام سلام عام ٢٠١٤؛ في زروة الخلاف السياسي بين ١٤ و٨ آذار حيث إستمرت فترة تشكيلها ٣١٥ يومًا. من أجل تجنب هذه الإشكالية، بعد

[132] https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=43425&cid=113

تكليف رئيس جديد للحكومة لمرة واحدة يجب تعديل الدستور ليمنح رئيس الحكومة المكلف مهلة أقصاها شهر لتشكيل الحكومة، ويعتبر بعدها مستقيل إن عجز عن التأليف، ويعيد بعدها رئيس الجمهورية الدعوة الى إستشارات نيابية جديدة بمهلة جديدة أقصاها خمسة عشرة يوما لتسمية رئيس آخر للحكومة ليشكل حكومته بمهلة أقصاها شهر، شرط ألا يتم تكليف نفس الشخص، أو شخص من نفس الحزب أو الفريق السياسي. وإذا فشل في ذلك تعود الحكومة المستقيلة الى عملها التطبيعي قبل الإستقالة.

المطلب الرابع: تحديد مهل لإقرار القوانين

تصدر قوانين عن المجلس النيابي تبقى حبراً على ورق. هناك قوانين أقرت منذ ٢٢ عاماً لم تصدر نصوصها التطبيقية لغاية في نفس الوزارات المعنية، ناهيك عن اقتراحات قوانين ومشاريع قوانين بالجملة في ادراج اللجان، وأخرى تبت في اللجان وتنتظر اقرارها في الهيئة العامة. على الرغم من وجود لجنة متابعة تنفبذ القوانين غير المنفذة، منها من لم يصدر بعد نصوصها التطبيقية منذ العام ٢٠٠٠ بحسب الوزارات المعنية وقد أعدت اللجنة جدولا بالقوانين التي لم تصدر مراسيمها التطبيقية من الوزارات المعنية وهذه عينة على سبيل المثال لا الحصر:

القوانين المتعلقة بوزارة الأشغال العامة والنقل: قانون الرقم ٤٨١ تاريخ ١٢- ١٢- ٢٠٠٢ إدارة قطاع الطيران المدني.

القوانين المتعلقة بوزارة الطاقة والمياه: قانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢-٩-٢٠٠٢ تنظيم قطاع الكهرباء.

القوانين المتعلقة بوزارة الاقتصاد والتجارة: - قانون رقم ٦٥٩ تاريخ ٤-٢-٢٠٠٥ حماية المستهلك .القوانين المتعلقة بوزارة الصناعة: - قانون رقم ٢٢٤ تاريخ ٢٢-١٠- ٢٠١٢ القواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بها.

القوانين المتعلقة بوزارة المال: القانون رقم ٢٤٨ تاريخ ١٥-٤-٢٠١٤ إعفاء أرباح الصادرات الصناعية المنشأ.

القوانين المتعلقة بوزارة الصحة: قانون رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٩-٥-٢٠٠٠ يتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين.

القوانين المتعلقة بوزارة الاتصال: اتقانون رقم ٤٣١ تاريخ ٢٢-٧-٢٠٠٢ قانون الاتصالات.

القوانين المتعلقة بوزارة البيئة: قانون رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٩-٧-٢٠٠٢. قانون رقم ٢٥١ تاريخ ١٥-٤-٢٠١٤ تخصيص محامين عامين متفرغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة.- القوانين المتعلقة بوزارة الثقافة: قانون رقم ٣٧ تاريخ ١٦-١٠-٢٠٠٨ الممتلكات الثقافية.

القوانين المتعلقة بوزارة العدل: قانون رقم ١٦٤ تاريخ ٢٤-٨-٢٠١١ معاقبة جريمة الاتجار بالاشخاص.

القوانين المتعلقة بوزارة الداخلية :قانون رقم ٢٤٣ تاريخ ٢٢-١٠-٢٠١٢ قانون السير الجديد.

القوانين المتعلقة بوزارة التربية والتعليم العالي: قانون رقم ١٥٠ تاريخ١٧-٨-٢٠١١تعديل المادة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩.

القوانين المتعلقة بوزارات عدة: قانون رقم ٦٦٤ تاريخ ٤-٢-٢٠٠٥ وسيط الجمهورية[١٣٣].

ان اقرار المجلس النيابي لاقتراحات ومشاريع قوانين، لا يعفيه من مهمته الأساسية وهي الرقابة على الحكومة. لقد طبقت بعض بنود هذه القوانين المذكورة وبقيت أخرى. ربما تعمد من الوزراء منذ العام ٢٠٠٠ عدم تطبيققها.

بالإضافة الى إعتبار أدراج المجلس النيابي في لبنان مقبرة القوانين، فقد حذر الرئيس السابق الراحل حسين الحسيني في إحدى الجلسات التشريعية رئيس مجلس النواب الحالي نبيه بري أن التهرب من مناقشة القوانين في قاعة المجلس تنتقل الى الشارع.

---

[١٣٣] قوانين حبر على ورق، مقال منشور على :

https://www.lebanon24.com/news/our-articles/

على سبيل المثال لا الحصر إقتراح قانون مقدم من بعض النواب بتاريخ ١٩٩٧\٧\١١ عنوانه السلطة القضائية، ما زال الى الآن في مقبرة الأدراج لعدم منح القضاء إستقلاليته وهو أحد شروط الديمقراطية في مبدأ فصل السلطات.

كما عبّرت النائب بولا يعقوبيان في إحدى المقابلات التلفزيونية مع تلفزيون الجديد أن الكثير من القوانين تقرّ بسحر ساحر خالية من المضمون الأساسي الذي اقترحت لأجله، بما يتلاءم مع مصالح النافذين. كما اقترح النائب سامي الجميل التصويت الإلكتروني على القوانين، فهذه الآلية دقيقة وتظهر من مع ومن ضد إقرار القانون، إلا أن رئيس المجلس أصر على مبدأ رفع ألأيدي الذي غالبا مايكون غير دقيق وبدون أرقام في محضر الجلسة.

المبحث الخامس: الإستراتيجيّة الدفاعيّة [١٣٤]

يجب على الإستراتيجية الدفاعية أن تأخذ بعين الإعتبار التهديد الإسرائيلي الدائم في الجنوب وإعطاء صلاحيات دفاعية إضافية للمكون الشيعي المتاخم لإسرائيل، على أن يبقى قرار السلم والحرب بيد الدولة الإتحادية.

لعب سلاح حزب الله العامل الأساسي لخروج إسرائيل من جنوب لبنان، عقب سلسلة من الهجمات اليومية على مواقع الإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، ما كبد الإحتلال الخسائر المادية والجسدية أرغمته على مغادرة الأراضي اللبنانية، الى أن خرجت القوات الإسرائيلية نهائيا من لبنان في العام ٢٠٠٠. حاول الإسرائيليون العودة الى لبنان في العام ٢٠٠٦ إثر حرب دامت ٣٠ يوما في محاولة للقضاء على حزب الله، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل، فثبت حزب الله معادلة الرعب المتبادل أعادت الإستقرار إلى الجنوب اللبناني ما زالت قائمة الى اليوم، وأثبتت جدواها في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية الأخيرة بين لبنان

---

[١٣٤] فؤاد أبو ناضر، الإستراتيجية الدفاعية الخاصة بلبنان، مقال منشور على:
https://www.annahar.com/arabic/section/140-%D8%B1%D8%A3%D9%8A/31072022105724030

وإسرائيل. هذه الإيجابية للسلاح في وجه إسرائيل واكبها إشكاليتان واحدة على المستوى الداخلي والأخرى على المستوى الإقليمي.

في الداخل أرسى سلاح حزب الله منطق الإستقواء على الأفرقاء الآخرين فأصبح السلاح الضابط الأساسي للمشهد السياسي اللبناني. فخلق معارضة لسان حالها سلاح حزب الله، وبرنامجها السياسي الوحيد نزع هذا السلاح، في المقابل عزز حزب الله في خطابه السياسي لغة التخوين الى كل من يعارض وجود السلاح.

على المستوى الإقليمي يعتبر حزب الله رأس حربة فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني، إذ أثبت مرونته في الحرب السورية من حيث سرعة التدخل في الحرب، وهذا ما لا تستطيعه الجيوش النظامية وخاصة تلك البعيدة التي شاركت في الحرب السورية كالجيش التركي والجيش الروسي والجيش الأميركي والجيش ألإيراني.

بالإضافة الى الدور الكبير الذي لعبه في حرب اليمن فقد ساهم بتدريب الحوثيين، والسيطرة على باب المندب الممر الإلزامي لحوالي ١٢٪ من البضائع العالمية.

هذا الدور الإقليمي الذي لعبه حزب الله وضعه في مصاف الدول الإقليمية، وتحمل بالمقابل كافة العواقب التي فرضت على إيران وبالتالي على لبنان في محاولة لتقويض حزب الله. إن القوة الإقليمية التي وصل إليها حزب الله جعل من لبنان دولة إقليمية ذات مقومات إقتصادية هشة تكاد لا تذكر، في مقابل ضغوط إقتصادية وعقوبات دولية على لبنان أوصلته الى الإنهيار الإقتصادي، أضف الى التقاطع مع المعارضة اللبنانية المتضررة من فائض القوة لدى حزب الله، والتي لاقت كل الدعم من القوى الإقليمية والدولية المعادية لإيران وبالتالي لحزب الله، فأصبح الإستقواء بالخارج السبيل الوحيد لمواجهة حزب الله. فتحول سلاح الحزب من سلاح المقاومة بوجه إسرائيل الى سلاح مواجهة داخلية وخارجية، وعامل لا إستقرار أمني وسياسي، أدى الى تفكك ما تبقى من التلاحم الوطني.

عندما تمتلك كل دولة مكونة في إتحاد ما نفس الصلاحيات ، يقال إننا نجد "فدرالية متماثلة ."توجد الفيدرالية غير المتكافئة حيث تُمنح الدول سلطات مختلفة ، أو يمتلك بعضها استقلالية أكبر من غيرها. غالبًا ما يتم ذلك تقديراً لوجود ثقافة متميزة في منطقة أو مناطق معينة. إن وجود الفدرالية المجتمعية الشيعية في الجنوب اللبناني على الحدود مع إسرائيل، مع تاريخ حافل من الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ونجاح تجربة المقاومة ضد إسرائيل العدو المتربص بلبنان، فرض حتمية التمسك بالسلاح من قبل الشيعة في وجه إسرائيل. الحل الأنسب لسلاح حزب الله يكون من خلال الفدرالية غير المتكافئة مع حق الفدرالية الشيعية في الدفاع عن النفس من خلال الجهوزية الدائمة للمقاومة المتمثلة بحزب الله. وحصر دور الحزب بهذا الدور المحلي فقط، على أن يكون قرار السلم والحرب بيد الدولة الإتحادية اللبنانية، يحيد لبنان عن المواجهة مع أشقائه العرب ومع المجتمع الدولي. ولكن يبقى السؤال هل ذلك ممكن؟ هل الرابط العضوي لحزب الله مع الحرس الثوري الإيراني، الذي أنشأ لتحقيق أهداف الثورة الإسلامية الإيرانية، وتنفيذ أوامر ولاية الفقيه نائب صاحب الزمان الذي يحكم الجمهورية الإسلامية، والذي من الممكن أن يكون لبنان جزء من هذه الجمهورية، هل إذا ساءت العلاقة العربية الإيرانية وطلب من حزب الله التدخل عسكريا ضد أي دولة عربية هل سيكون حيادي كما تستدعي الإستراتيجية الدفاعية للدولة الإتحادية اللبنانية، أم سيلبي أوامر الحرس الثوري صاحب العقيدة والمال والسلاح؟

والإشكالية الأبرز كما يراها ليبهرت هي المكونات الأخرى "لتوازن القوى المتعدد" – قطاعات متساوية الحجم وعدد صغير من القطاعات هي أقل إقناعًا كظروف مواتية للتوافقية. يقدم Lijphart بعض الحجج في الدعم. وهو يدعي أن الحجم المتساوي للقطاعات يسهل المفاوضات ، ولكن ليس من الواضح سبب حدوث ذلك ، خاصة إذا تم أخذ التكاليف غير الإنتخابية المذكورة للتو في الإعتبار. علاوة على ذلك ، يبدو أن قاعدة التناسب مصممة لتسهيل تعاون النخبة بين الشرائح ذات الحجم غير المتكافئ. كيف بالحري إذا كان عدم التكافؤ هذا هو بحجم سلاح حزب الله.

المبحث السادس: قانون إستعادة الجنسيّة من أجل إعادة التوازن

يعتبر التغير الديمغرافي في لبنان من أكثر العوامل المهددة للنظام، ذلك أن الدستور اللبناني شبه جامد ويعتمد على المناصفة العددية بين المسيحيين والمسلمين. شهدت مرحلة ما بعد الإستقلال العديد من الأزمات الإقتصادية، بالإضافة الى سنين من الجفاف والمجاعة ساهمت بتفريغ العديد من المناطق خاصة الجبلية منها والأرياف، وهي المناطق الأكثر فقرا والتي يسكنها بالغالب المسيحيين، متوجهين نحو الغربة سعيا وراء لقمة العيش. أضف الى ذلك الشعور الدائم بالتهديد والخوف من أكثرية مسلمة ساحقة تسيطر على المنطقة، خاصة في أوقات الطفرات الأصولية التي تهب بين الحين والآخر. أما من تبقى من المسيحيين في لبنان وهم غالبنا من الميسورين المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية وثقافة قلة الإنجاب، ساهموا جميعا بخلل ديموغرافي لصالح المسلمين الذين باتوا أكثرية يطمحون بالحصول على صلاحيات أكثر داخل النظام اللبناني شعورا بديمقراطية صحة التمثيل.

بعد أن خسر المسيحيون صلاحيات رئاسة الجمهورية مع نهاية الحرب الأهلية، والغبن الذي عاشوه بعد الطائف بسبب بقاء الجيش السوري في لبنان الذي دعم حلفاءه المسلمين على حساب المسيحيين. أدرك المسيحيون أن العامل الأساسي لهذا التهميش هو التحول الديمغرافي المتزايد ولا سبيل إلا من خلال إيقاف النزيف، لا بل على العكس السعي لإعادة من أمكن من الذين هاجروا فنجحوا بإقرار قانون إستعادة الجنسية في محاولة لإعادة من يرغب الى أحضان الوطن.

أقر البرلمان اللبناني عام ٢٠١٥ قانونا يسمح للمتحدرين من أصل لبناني باستعادة الجنسية بعد أن حرموا منها –طواعية أو قسرا– نتيجة هجرتهم الطويلة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن الماضي.

وقد أطلق حينها وزير الخارجية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل "الحملة الوطنية" لاستعادة الجنسية اللبنانية، وأرسل تعميما لكل المعنيين في لبنان وخارجه يطلب منهم "المساعدة في إطلاق الحملة لدعوة المتحدرين من أصل لبناني على الإستفادة من قانون استعادة الجنسية".

وكان قانون "استعادة الجنسية" قد حدد مدة زمنية تنتهي عام ٢٠٢٥ لاستعادة الجنسية، وهو ما استدعى وزير الخارجية للإسراع في إطلاق الحملة، خصوصا أن تياره الحزبي قد تبنى المشروع قبل إقراره في البرلمان وبعده. أن القانون يحصر استعادة الجنسية بالمسجلين في إحصاءات أعوام ١٩٢١ و١٩٢٤ و١٩٣٢، ويشترط هذا القانون أن يكون اسم طالب استعادة الجنسية مدرجا هو أو أحد أصوله الذكور لأبيه أو أقاربه الذكور لأبيه حتى الدرجة الرابعة، على سجلات الإحصاء (سجلات ١٩٢١-١٩٢٤) التي أجريت بعد إعلان دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ مقيمين ومهاجرين، وسجل إحصاء سنة ١٩٣٢ مهاجرين الموجودة لدى دوائر الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية اللبنانية. اشترط القانون أيضا "ألا يكون المدرج اسمه على السجلات قد اختار صراحة أو ضمنا تابعية إحدى الدول التي انفصلت عن السلطنة العثمانية." على الرغم من سلبية الهجرة إلا أنها تلعب دورا إيجابيا فالمهاجرون يشكلون قوة لا بأس بها ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي يمكن الاستفادة منهم". [135]

إن المهاجرين من أصل لبناني "هم قوة إستراتيجية للبلد، ومن هنا جاء القانون ليسمح لهم باستعادة هوية وطنهم، وهذا حقهم وواجب على الدولة".

رغم أن الغاية من القانون هدفها إعادة التوازن الديمغرافي، إلا أن الإقبال على طلب إستعادة الجنسية ما زال خجولا لا يفي بالغرض المطلوب، بسبب كثرة الأزمات السياسية والإقتصادية التي لا تشجع من هاجر بسبب مثل هذه الأزمات بالعودة الى لبنان، أضف الى أن الحملة اللازمة داخليا وخارجيا للتشجيع على العودة لم تستمر الوقت اللازم لإنجاحها.

من أجل تشجيع المغتربين بالعودة الى لبنان يجب أن نصل الى نظام مثال لهذا التنوع الفريد في العالم، يؤدي الى إستقرار دائم يشعر بالإطمئنان للجميع، دولة قانون خالية من الفساد مشجعة للإستثمار، تضمن عودة المغتربين الى حضن الوطن الدافئ.

---

[١٣٥] قانون إستعادة الجنسية في لبنان، منشور على:

https://www.aljazeera.net/news/2016/8/30/

المبحث السابع: عودة النازحين السوريين الى سوريا

أدى تدحرج الربيع العربي إلى ألإستقرار في سوريا مخلفا حربا إقليمية دولية شاركت فيها الجيوش الدولية ذات المصالح. نتج عن هذه الحرب المدمرة التي طالت وما زالت منذ العام ٢٠١١، الملايين من الضحايا، قتلى، جرحى، ونازحيين، كان للبنان الحصة الأكبر على مستوى المنطقة والعالم، نظرا للقرب الجغرافي وغياب تام لإجهزة الدولة التي لم تلعب دورها في تنظيم عبور النازحين وضبطهم داخل مخيمات لتخفيف عبئهم على الداخل اللبناني، وتسهيل عمل المنظمات الدولية وحصر دورها في المجال الإنساني بعيدا عن السياسة، بالإضافة إلى إستثمار ألأزمة السورية في الداخل اللبناني، وإستثمار النازح للمكاسب المالية والسياسية. أدى إنتشار النازحين السوريين على كافة الأراضي اللبنانية إلى دمجهم بالمجتمع اللبناني ومشاركة الشعب اللبناني في كامل الموارد اللبنانية والمستوردة والمدعومة منها، وإلى إستهلاك كافة البنى التحتية في ظل أكبر أزمة مالية يعيشها لبنان، ما أدى الى تفاقمها بشكل دراماتيكي.

بالإضافة إلى ألأزمة ألإجتماعية والإقتصادية التي خلفها النازح السوري، برزت أزمة أكثر خطورة على الواقع الديموغرافي اللبناني، وذلك بسبب الكم الهائل من النازحين والذين بلغ عددهم حوالي مليونيين وثلاثة وأربعين ألف نازح بحسب إحصاء أجرته شركة ستاتيتيكس ليبانون[١٣٦] ، وهو ما يعادل تقريبا ثلث الشعب اللبناني كظاهرة لم يشهد لها مثيل العالم من قبل. واللافت أن المعظم الساحق من هؤلاء هم من السنة، وأن طول المدة التي عاشوها في المجتمع اللبناني، بالإضافة إلى الولادات التي تفوق ولادات كافة اللبنانيين، أضف الى إستمرار الأزمة السورية إلى أفق غير منظور، وإستمرار المجتمع الدولي بالإضافة الى كافة المنظمات الإنسانية بدعم بقائهم في لبنان. كل ذلك يجعل عودتهم شبه مستحيلة، ويجعل صيغة لبنان في خطر. لذلك إن لم تبادر الحكومة اللبنانية بالعمل على إعادتهم الى بلادهم بشتى الوسائل، فسوف يكون وجودهم بمثابة القنبلة الموقوتة التي إن إنفجرت سوف تتيح بصيغة لبنان وكامل الكيان.

---

136 https://sputnikarabic.ae/20230330/

الخاتمة

أثبتت تجربة الديمقراطية التوافقية في بلجيكا نجاحها رغم بعض العقبات الدستورية والميثاقية، التي تظهرت في الوقت الطويل الذي تستلزمه تشكيل الحكومات، خاصة أن الدستور لا يعطي مهل لذلك. رافق هذا النجاح الإرادة القوية لدى كافة ألأفرقاء البلجيكيين في العيش المشترك، بالإضافة الى العديد من العوامل الضرورية لإنجاح الديمقراطية التوافقية، والتي تتوفر في بلجيكا. أهمها الفدرالية على المستوين الإقليمي والمجتمعي، وهو نموذج فريد في العالم عالج ثنائية اللغة في بروكسل، لعدم قدرة الفدرالية الإقليمية على معالجتها كون بروكسل ذات أغلبية فرنسية داخل المنطقة الفلمنكية، بالإضافة الى الإستقلالية الشخصية التي تمنحها الفدرالية من خلال الشخصية المعنوية التي تؤمنها المؤسسات الدستورية، التشريعية، والتنفيذية والقضائية. والتي تمنح كل فئة خصوصية لا تؤثر على وحدة الدولة الإتحادية، لا بل تعززها بسبب الأمان بعدم المس بخصوصيات أي من الأفرقاء. عالجت الحكومة الإئتلافية إشكالية حكومات الأكثرية الديمقراطية والتي تشكلها الأكثرية الرابحة في الإنتخابات، فيما الفريق الآخر يتجه نحو المعارضة ومراقبة أداء الحكومة. تتناسب حكومات الأكثرية في الدول الأحادية ذات المجتمعات الواحدة، والدول الفدرالية ذات الإنقسامات غير العنصرية، ونظام الحزبين الموجودين داخل جميع الولايات بحيث نجاح أي من الحزبين ينعكس على كافة الولايات. غالبا ما تجتمع دول أو ولايات أومناطق متجاورة، تجمعها إحدى أو بعض المصالح المشتركة، أو يهددها خطر مشترك، أو هي متشابهة ومنسجمة الى حد ما، في دولة واحدة إتحادية يرعاها دستور واحد نتيجة عقد إجتماعي بين كافة الولايات بحيث لا يتعارض مع دساتيرها الخاصة، ويضمنه مجلس شيوخ تتمثل فيه جميع الولايات على حد السواء. سلكت بلجيكا الطريق المعاكس نحو الفدرالية، فهي في الأصل كانت دولة موحدة ذات مكونات مجتمعية مختلفة، التي على الرغم من العقد الإجتماعي الذي جمعها في دولة واحدة، إلا أن ألإنقسامات التاريخية التي تفصل بين هذه الجماعات أثبتت تفوقها على هذه العقد. جاءت الفدرالية كبديل للحرب، أو لتقسيم بلجيكا الى دول لغوية، إلا أن الطريق المعاكس الذي سلكته بلجيكا نحو

الفدرالية، فرض عليها النموذجين الإقليمي والمجتمعي بسبب تداخل المجتمعات، الذي لا يتوفر بالنموذج الثاني الذي يجمع بين الدول.

تشبه التركيبة المجتمعية اللبنانية الى حد ما التركيبة البلجيكية، فلبنان يتألف من طوائف جمعتها ظروف الإضطهاد في منطقة جغرافية واحدة، دون أن تتنازل أي من هذه الجماعات عن إنتمائها الطائفي الذي شكل لها درع ألأمان من باقي الطوائف. لا يجمع بين اللبنانيين أي عقد إجتماعي فالعقد ألأساسي يجمع بين أبناء كل طائفة على حدا يتظهر في بنية أخلاقية تنعكس من كتبهم المقدسة، وتتقارب في العادات والتقاليد المشتركة بين هذه الجماعات. لم ينبثق الدستور اللبناني من هذه البنيات الأخلاقية لهذه المكونات الطائفية، إنما فرضه ألإنتداب الفرنسي المكلف ببناء الدولة اللبنانية التي هي بطور التعافي من النير العثماني بعد الحرب العالمية الأولى. الدستور الفرنسي منبثق من شعب عاش المعانات من تسلط الكنيسة. فناضل في سبيل الحريات بوجه الكنيسة والإقطاع، في ظل غياب مكونات دينية أخرى تهدد وجوده، بينما في لبنان عكس ذلك، شكلت الطوائف الملجأ الوحيد للشعب اللبناني، إن كان من الصراعات الداخلية تجاه بعضهم البعض، أو الفتوحات والحروب الدينية الخارجية، التي هددت جميع ألأفرقاء على حد سواء. فالدستور الفرنسي ينحو نحو الحريات والدولة المدنية في حين أن الشعب اللبناني متمسك بطائفته ملجأه التاريخي.

إنطلاقا من ذلك تعتبر التجربة البلجيكية النموذج الأنسب للتطبيق في لبنان، فلبنان دولة موحدة بمكونات مختلفة، يجمعها تاريخ دموي على أرض لم تعرف الراحة يوما. إن العقد ألإجتماعي لأبناء الطوائف فيما بينهم ومع طائفتهم، يعتبر من المسلمات في لبنان وغير قابل للتعديل، يبقى من أجل ألإستقرار وإرادة العيش المشترك أن تقوم هذه الطوائف بعقد جديد فيما بينهم يضمن هواجسهم، منبثق من البنية الأخلاقية لكل جماعة. إن ألتوزيع السكاني في لبنان متداخل على الرغم من أن ألأكثرية الساحقة لكل طائفة تجمعها بقعة جغرافية معينة، إلا أن التقسيم الجغرافي أسهل في بلجيكا منه في لبنان. إنما النموذج ألأنسب في لبنان يبقى التقسيم المجتمعي، إن لم يكن مع التقسيم ألإقليمي فبدونه، يكون من خلال لامركزية موسعة تعيد النظر

بألأقضية والمحافظات، بشكل أن تكون مقسمة على أساس طائفي، يجمع فيها القضاء القرى ذات اللون الواحد، على أن يكون لكل قضاء مجلس منتخب مباشرة من الشعب ويتمتع بصلاحيات إنمائية وصحية وبيئية واسعة، بالإضافة الى صلاحيات مالية ضريبية أوسع. كذلك بالنسبة للمحافظات التي تجمع ألأقضية من نفس الطائفة، أيضا تتمتع هذه المحافظات فالشخصية المعنوية من خلال مجالس منتخبة مباشرة من الشعب وعلى صلاحيات مالية واسعة، وجميع المسؤوليات الخدماتية والصحية والإجتماعية، تنتقل من الوزارات الى المحافظات. ولا يبقى على عاتق الدولة سوى المسؤوليات السيادية والقضائية والخارجية والدفاع والنقدية. بالإضافة إلى مجلس شيوخ يمثل جميع الطوائف يضمن هواجسها ويصون الدستور والقوانين وعلى عكس ما ينص الطائف، يجب على المجلس النيابي أن ينتخب على أساس طائفي من خلال دوائر مقسمة تقسيم طائفي يعكس صحة التمثيل، يبقى حماية مؤسسات الدولة من هيمنة الطوائف، في ظل غياب المؤسسات السياسية لكل طائفة، فتكون أولا في إعطاء المجالس المنتخبة في الأقضية والمحافظات بعض الصلاحيات السياسية، وإعنماد مبدأ المداورة في الرئاسات والوزارات بين الطوائف.

إلى أن يتحرر ألإنسان من قيود معتقداته، ويصبح حر الخيار بعد أن يصبح قادرا على التمييز بين الحق والباطل، وقادرا على إنتاج قوانين ترعى مصلحته، مثل القوانين السماوية التي رعت أجداده أيام الجاهلية، وطالما أن هناك بعض الجماعات ملتزمة بمبادئ الماضي، أن تتطمح الى نظام مثالي يقدم الحق على الخير، نظام خال من أي مشاكل وحروب، لن يكون أكثر من حلم بعيد عن الواقع. يجب أن ينبثق النظام من طبيعة الشعوب، مصحوبا بالإعتراف في المجتمعات المتعددة بحيث يقبل الإنسان بالآخر كما هو.

أن تنظر للمستقبل لا يعني أن تتنكر للماضي، أن تعيش بسلام لا يعني أن تعيش وحيدا، أن تكون على حق لا يعني أن يكون ألآخرون على باطل, إنطلاقا من جميع هذه القيم يبقى النظام الأمثل لأي مجتمع منبثق من إرادة الشعوب، والإعتراف بالآخر، وإحترام خصوصياتهم، وتحويل ذاكرة الصراعات الى مناعة. على أساس هذه المبادئ يجب أن لا يطمح الفكر السياسي الى أفكار سباقة وخلاقة لا تأخذ بعين الإعتبار

كافة ظروف وحقيقة مكونات المجتمع، ومقارنتها بالأنظمة المتطورة ومحاولة تنزيلها على هذه المجتمعات، إن التنوع في الحياة البيولوجية في الطبيعة يكسبها الإستمرارية. كذلك يجب أن ينعكس هذا التنوع على طبيعة المجتمعات.

أخيراً إلى أن يدرك الجميع هذه الحقيقة، ويدركون أهمية وغنى هذا التنوع، يبقى السؤال الأهم هلى من الضروري أن تدفع البشرية ثمن هذا الجهل وتستمر الحروب بقتل الملايين سنويا، أم أن هذا ضرورة ومن المسلمات فلا غابات بدون شريعة الغاب، ولا بقاء لأصناف إلا على حساب أصناف أخرى، أم أنه لا مجال للتطور وبالتالي تطوير الأنظمة إلا من خلال المشاكل والخلافات التي تعتريها والتي تدفع للتطور من أجل التخلص منها؟

قائمة المراجع

أوّلاً: باللّغة العربيّة

أ- كتب ومؤلّفات

- بشارة عزمي ، في تطوّر مفهوم الديمقراطيّة التوافقيّة وكلاءتها لحل الصراعات الطائفية : نموذجاً إيرلندا ولبنان، سياسات عربيّة، غير منشور.

- حمد العيثاوي ياسين محمد ، الإنعكاسات السالبية للمحاصصاة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق "الشرق الأوسط" أنموذجا مجلة الدراسا ت الدولية، العراق، ٢٠١٥ ،عدد (٦٠).

- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الإساتراتيجية، بغداد – بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

- عاجل عبيد عدنان و عبد الأمير حيدر ، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – العراق، العدد الثالث، السنة الثامنة، ٢٠١٦.

- حاسم محمد الخزرجي حمد ، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحق، العراق، كلية القانون جامعة كربلاء، ٢٠١٣، السنة الخامسة، العدد ٣.

- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥.

- عباس عطون خضر ، السياسي في العراق بين االصالح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١ ، سلسلة دراسات واوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

– محمد عدوان أكرم ، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، منشورات كلية آداب الجامعة السلمية – غزة ٢٠١١.

– كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥.

– جورج طرابيشي، إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة حوار الشهر ، العدد(١٤)، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمان الأردن، ١٩٩٨.

– عبير سهام مهدي وأخرون، إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات والمستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة والدولية، جامعة المستنصرية ، العدد ٢٨–٢٩، سنة ٢٠١٥.

– محمد علوان علي ، خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي :أفكار أساسية لعقل برلماني رشيد، مجلة بيت الحكمة، العدد(٥١)، بغداد، ٢٠١١.

– جاسم حمد ، مستديم الديمقراطية التوافقية – بغداد ، السنة الخامسة، العدد الثالث، ٢٠١٣.

– جحا شفيق ، الدستور اللبناني، تاريخه وتعديلاته ونصه الحالي، دار العام للملايين، بيروت.

– فريحة جورج ، مع بشير ذكريات ومذكرات، دار سائر المشرق، بيروت.

– غندور ضاهر ، النظم الإنتخابية – دراسة مقارنة لأهم القوانين الإنتخابية في العالم – الحياة النابية والتشريعات الإنتخابية في لبنان، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت.

ب – نصوص قانونيّة

– الدستور اللبناني

د – دوريّات وفهارس

– الجريدة الرسميّة.

هـ – مواقع إلكترونيّة:

- Anke Hassel (2006).
- https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf
- https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf
- https://www.polisci.upenn.edu/sites/default/files/Lustick%20Lijphart%20Lakatos.pdf
- https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7
- https://www.aljazeera.net/news/2007/10/11/%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85
- https://www.britannica.com/place/Belgium/Independent-Belgium-before-World-War-
- https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D9%81%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%8A
- https://www.constituteproject.org/constitution/Belgium_2012?lang=ar

- https://mashrabya.com/type/blog/195
- https://web.archive.org/web/20200901050843/https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=283402
- https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14664208.2016.1243883
- https://www.fedasilinfo.be/ar/st-hkwmat-fy-bljyka
- https://studyshoot.com/_/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%88%D9%82%D8%A9/
- https://www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH/article/view/2593
- https://belgtech.com/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81/
- https://belgtech.com/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-

%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-
%D9%81/

- https://www.lemonde.fr/international/article/2022/06/25/gouverner-en-coalition-une-pratique-eprouvee-en-europe_6132020_3210.html
- https://www.france24.com/ar/20190424-%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9
- https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/5/17/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

- https://www.annahar.com/arabic/article/1039380-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86%D9%87
- https://web.archive.org/web/20210423191109/https://www.asasmedia.com/news/388652
- https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284
- https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1441582-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B1%D9%82%D8%A

7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9
- https://web.archive.org/web/20210516174900/https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14649284
- https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7
- https://elections.gov.lb/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/2022/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF-ar.aspx
- http://aramean-dem.org/Walid_Phares/R/Pluralism/12.htm

- https://lebanonlawreview.org/federalism/
- https://federallebanon.org/article/113-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9--%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-1
- https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%84-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/a-65170501
- https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%A3%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%3A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%AF%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%87%D9%88%20%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%88%D9%91%D9%86%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%86%20%D8%A3%D9%86%20%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D9%87%D8%A7%20%D9%88%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7.

- https://reference.hachette-antoine.com/documentaries/gebrayel-youness-behsat-erfed.html
- https://www.presidency.gov.lb/Arabic/Pages/TaifAgreement.aspx
- www.iup.org

- https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf
- https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=43425&cid=113
- https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf
- https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=43425&cid=113
- https://www.lebanon24.com/news/our-articles/
- https://www.annahar.com/arabic/section/140-%D8%B1%D8%A3%D9%8A/31072022105724030
- https://www.aljazeera.net/news/2016/8/30/
- https://sputnikarabic.ae/20230330/

ثانياً: باللّغة الأجنبية

أ- كتب ومؤلّفات

- Karl Renner, "Staat und Nation," in: Karl Renner, Schriften (Wien: Residenz Verlag, 1994); Karl Renner, Der Kampf der österreichischen Nationen um den Staat (Published under the pseudonym Rudolf Spring), (Leipzig und Wien: Deuticke, 1902); Karl Renner, Das Selbstbestimmungsrecht der Nationen in besonderer Anwendung auf Österreich (Leipzig und Wien: Deuticke, 1918).
- O'Leary, Brendan (2005). "Debating consociational politics: Normative and explanatory arguments". In Noel, Sid JR (ed.).
- From Power Sharing to Democracy: Post-Conflict Institutions in Ethnically Divided Societies. Montreal: McGill-Queen's Press. pp. 3–43. ISBN 0-7735-2948-9
- Lijphart, Arend (1968). The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands. Berkeley: University of California Press.
- Lijphart, Arend; Crepaz, Markus M. L. : Corporatism and Consensus Democracy in Eighteen Countries: Conceptual and Empirical Linkages; British Journal of Political Science, Vol. 21, No. 2 (Apr., 1991), pp. 235-46

- Micheal Gallagher, Proportionality. ed by: Pul Baryy Clarke and Joe Foweraker, first edition, New York: Routledge, 2011.
- Robert Agranoff, "Federalism", the Encyclopedia of political science, ed by: George Thomas...Kurian, Washington: copres, 2011.
- Arend Lijphart, The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands (Berkeley: University of California Press, 1968).
- M.P.C.M. Van Schendelen, "Consociational Democracy: The Views of Arend Lijphart and Collected Criticisms," Political Science Review, vol. 14 (1985).
- Stefaan van der Jeught, Territoriality and freedom of language: the case of Belgium, Current Issues in Language Planning (2016).
- Disparity Definition & Meaning | Britannica Dictionary
- Flanders | Medieval Principality, Historical Region & European Culture | Britannica
- Public administration | History, Examples, Types, & Principles | Britannica
- Scrutin proportionnel plurinominal.
- Leon Duguit, Traite de droit constitutionnel, Paris, éd Fentemening, 1921–22, T2.

الفهرس

الموضوع	الصّفحة
المقدّمة	١
الباب الأوّل: تطوّر الديمقراطيّة التوافقيّة، أسبابها والعناصر الضروريّة لإنجاحها	٦
الفصل الأوّل: الديمقرطيّة التوافقيّة مفاهيم وتعريفات	١٠
المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التوافقية	١٠
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التوافقية.	١١
الفرع الأوّل: نشأة النظام الديمقراطي التوافقي	١٣
الفرع الثاني: تعريفات الديمقراطية التوافقية	١٣
المبحث الثاني: خصائص ومرتكزات الديمقراطية التوافقية والعوامل المساعدة على قيامها	١٤
المطلب الأوّل: خصائص الديمقراطية التوافقية	١٥
المطلب الثاني: مرتكزات وعناصر الديموقراطية التوافقية	١٦

الفرع الثاني: حق الفيتو المتبادل من أجل منع إحتكار السلطة من قبل الأكثرية	١٧
الفرع الثالث: تطبيق مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والإنتخابات	١٧
الفرع الرابع :الإستقلال القطاعي	١٨
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية التوافقية	١٩
الفصل الثاني: عقبات وسلبيات الديمقراطية التوافقية في إدارة التنوع الإثني	٢٢
المبحث الأوّل: إشكالية الأغلبية والمواطنة.	٢٢
المطلب الأوّل: الأغلبية السياسية والأغلبية المجتمعية.	٢٢
المطلب الثاني: اشكالية الهوية الوطنية والمواطنة	٢٣
المبحث الثاني: سلبيات ومعوقات الديمقراطية التوافقية	٢٤
الباب الثاني:الديمقراطية التوافقية في كل من بلجيكا ولبنان	٢٨
الفصل الأوّل:العوامل التي أدت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في بلجيكا	٢٨
المبحث الأوّل: التاريخ الحديث في بلجيكا وتاريخ الجماعات فيها	٢٨

المطلب الأوّل: التاريخ الحديث في بلجيكا	٢٩
الفرع الأوّل: إنفصال بلجيكا عن هولندا	٣٠
الفرع الثاني: فترة السبعينيات وظهور الفدرالية	٣٤
الفرع الثالث: فترة الثمانينات وظهور أول حكومة إئتلافية	٣٤
المطلب الثاني: تاريخ الجماعات في بلجيكا وأهم الأحداث التي واكبت المكونات اللغوية	٣٦
الفرع الأوّل: الشعوب الأوائل	٣٦
الفرع الثاني: بداية الحد اللغوي	٣٧
الفرع الثالث: سياسة الفرنسا	٣٩
الفرع الرابع: المنافسة بين الهولندية والفرنسية	٣٩
المطلب الثالث: تطور النظام اللغوي في بلجيكا	٤٠
الفرع الأوّل: الهولندية	٤١
الفرع الثاني: الفرنسيّة	٤١
الفرع الثالث: الألمانيّة	٤٢
الفرع الرابع: الحرب اللغوية	٤٣
المبحث الثاني: المستويات الثلاثة للدولة في بلجيكا	٤٤

المطلب الأوّل: الدولة الفدرالية	٤٤
المطلب الثاني: المقاطعات الفدرالية	٤٦
الفرع الأوّل: المناطق	٤٦
الفرع الثاني: المجتمعات	٤٧
المبحث الثالث: التوافقيّة في بلجيكا وظروف إنجاحها	٤٨
المطلب الأوّل: عوائق وعدم إستقرار التوافقية في بلجيكا	٤٨
المطلب الثاني: إنعكاس الإستقرار الإقليمي ضمن الإتحاد الأوروبي على الداخل البلجيكي	٥٠
المطلب الثالث: التكوين العرقي واللغوي لبلجيكا	٥٠
المطلب الرابع: ترسيم المناطق اللغويّة وتحديد الحدود	٥١
المطلب الخامس: مشاكل اللّغة في المناطق الحدوديّة	٥٢
المطلب السادس: مشاكل اللغة في العاصمة المشتركة	٥٣
المطلب السابع: نموذج الإجماع في بلجيكا وتوزيع السطات بشكل عادل	٥٤
الفرع الأوّل: السلطة التنفيذيّة	٥٤
الفرع الثاني: ميزان القوى التنفيذية	٥٥
الفرع الثالث: نظام التعدديّة الحزبيّة	٥٦

الفرع الرابع: التمثيل النسبي	٥٧
الفرع الخامس: جمعيّات المصالح	٥٧
الفرع السادس: الفدراليّة	٥٨
الفرع السابع: نظام ثنائية الغرفة	٥٨
الفرع الثامن: الجمود الدستوري	٥٨
الفرع التاسع: جمود القوانين التي تنظم السلطات	٥٨
الفرع العاشر: مجلس الشيوخ	٥٨
المبحث الرابع: الإنتخابات في بلجيكا	٥٩
المطلب الأوّل: النظام الإنتخابي البلجيكي	٥٩
المطلب الثاني: الدوائر الإنتخابية البرلمانية	٦٠
المطلب الثالث: الإنتخابات الإقليمية	٦١
المطلب الرابع: إنتخابات المجتمع	٦١
المطلب الخامس: الإنتخابات الفيدرالية (مجلس النواب)	٦١
الفرع الأوّل: الغرفة	٦١
الفرع الثاني: النظام الإنتخابي	٦٢
الفرع الثالث: الدور والوظائف	٦٢

المطلب السادس: الإنتخابات الفيدرالية (مجلس الشيوخ)	٦٣
المطلب السابع: الإنتخابات الأوروبية	٦٥
الفصل الثاني: العوامل التي أدت الى إعتماد الديمقراطية التوافقية في لبنان	٦٦
المبحث الأوّل: التاريخ السياسي الحديث للبنان وتطور التوافقية	٦٨
المطلب الأوّل: تطور التوافقية بعد الإستقلال	٦٩
الفرع الأوّل: الحكومة الإئتلافية في عهد بشارة الخوري ، ١٩٤٣-١٩٥٢	٦٩
الفرع الثاني: نظام شمعون وأزمة ١٩٥٨ في غياب الحكومة ألإئتلافية	٦٩
الفرع الثالث: الشهابية: من شهاب إلى حلو ١٩٥٨-١٩٧٦ ومراعاة التوافقية	٧٠
المطلب الثاني: الحرب الأهليّة	٧٢
الفرع الأول: لبنان الجمهورية الثانية (١٩٩٠)	٧٧
الفرع الثاني: التأثيرات الإقليمية على لبنان أثناء وبعد الربيع العربي	٧٨
المبحث الثاني: المكونات المجتمعية في لبنان تاريخ وأصول	٨٠
المبحث الثالث: النظام الإنتخابي في لبنان	٨١

المطلب الأول: تقسيمات الدوائر الإنتخابية في لبنان إنطلاقا من الدستور وصحة التمثيل	٨٣
المطلب الثاني: تقسيمات الدوائر الإنتخابية وصحة التمثيل بين قانوني الأكثري والنسبي	٨٩
المبحث الرابع: مليشيات الحرب تتحول الى أحزاب وطنية سلمية	٩١
المبحث الخامس: إمكانية نجاح الأحزاب الوطنية في ظل ألأحزاب الطائفية	٩٤
الباب الثالث: مقارنة الديمقراطية التوافقية بين بلجيكا ولبنان وشروط نجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان	٩٧
الفصل الأوّل: أسباب نجاح الديمقراطية التوافقية في بلجيكا وإمكانية تطبيقها في لبنان	٩٩
المبحث الأوّل: الفدرالية المجتمعية والفدرالية الإقليمية	٩٩
المطلب الأوّل: الفدرالية الإقليمية	١٠٠
المطلب الثاني: الفدراليّة المجتمعيّة	١٠٤
المطلب الثالث: علاقة الفدراليّة الطائفيّة مع الدولة المركزيّة	١٠٥
المبحث الثاني: اللامركزيّة الإداريّة	١٠٩

المطلب الأوّل: اللامركزيّة الإداريّة في بلجيكا	١٠٩
المطلب الثاني: اللامركزيّة الإداريّة في لبنان	١١٢
المطلب الثالث: الإنماء المتوازن في وثيقة الوفاق الوطني والدستور	١١٣
المطلب الرابع: اللامركزيّة الإداريّة كوسيلة لتحقيق الإنماء المتوازن	١١٤
المطلب الخامس: مشروع اللامركزية الإداريّة	١١٧
المبحث الثالث: قانون الإنتخاب	١١٨
المطلب الأوّل: قانون إنتخاب فدرالي طائفي نسبي	١٢٠
المطلب الثاني: تقسيم الدوائر الإنتخابيّة طائفياً	١٢١
المطلب الثالث: تشكيل الحكومات الإئتلافية نسبة لنتائج الإنتخابات	١٢١
الفصل الثاني: إصلاحات عصرية لنجاح الديمقراطية التوافقية في لبنان	١٢٣
المبحث الأوّل: الحكومة الإلكترونية لوقف الفساد وتسهيل المعاملات	١٢٣
المبحث الثاني: تداول السلطة	١٢٦
المطلب الأوّل: تداول الرئاسات	١٢٧
المطلب الثاني: تداول الوزارات	١٣٠
المطلب الثالث: مجلس الشيوخ	١٣٠
المبحث الرابع: المهل الدستوريّة	١٣٣

المطلب الأوّل: تحديد مهلة إنتخاب رئيس للجمهوريّة	**١٣٤**
المطلب الثاني: تحديد مهلة تكليف رئيس الحكومة	**١٣٦**
المطلب الثالث: تحديد مهلة تشكيل الحكومة	**١٣٧**
المطلب الرابع: تحديد مهل لإقرار القوانين	**١٣٨**
المبحث الخامس: الإستراتيجيّة الدفاعيّة	**١٤٠**
المبحث السادس: قانون إستعادة الجنسيّة من أجل إعادة التوازن	**١٤٣**
المبحث السابع: عودة النازحين السوريين الى سوريا	**١٤٥**
الخاتمة	**١٤٦**
قائمة المراجع	**١٥٠**
الفهرس	**١٦٢**